

على سجوده على طاهر. قال القاضي: وأختلف العلماء في المعلم والمتعلم إذا قرأ السجدة. فقبلك عليهما السجود لأول مرة. وقيل: لا سجود.

٣- (٥٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي، كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَيُبْعَثُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ<sup>(١)</sup>، وَاحِلَتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تُحَلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي<sup>(٢)</sup>، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَبِيعَةً<sup>(٣)</sup> طَهُورًا وَمَسْجِدًا<sup>(٤)</sup>، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ، وَتَصِرَتْ بِالرَّغْبِ بَيْنَ يَدَيَّ مَسِيرَةً شَهْرًا، وَأَعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ<sup>(٥)</sup>». [أخرجه البخاري ٣٣٥ و ٤٣٨ و ٣١٢٢].

(١) قوله ﷺ: «وبعثت إلى كل أحمر وأسود». وفي الرواية الأخرى: «إلى الناس كافة» قيل المراد بالأحمر البيض من العجم وغيرهم، وبالأسود العرب لغلبة السمرة فيهم وغيرهم من السودان. وقيل: المراد بالأسود السودان، وبالأحمر من عندهم من العرب وغيرهم. وقيل: الأحمر الإنس، والأسود الجن، والجميع صحيح فقد بعث إلى جميعهم.

(٢) قوله ﷺ: (واحتلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي) قال العلماء: كانت غنائم من قبلنا يجمعونها ثم تأتي نار من السماء فتأكلها، كما جاء مبيناً في الصحيحين من رواية أبي هريرة في حديث النبي ﷺ الذي غزا وحسب الله تعالى له الشمس.

(٣) قوله ﷺ: «وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً» وفي الرواية الأخرى: «وجعلت تربتها لنا طهوراً» احتج بالرواية الأولى مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى وغيرهما ممن يجوز التيمم بجميع أجزاء الأرض. واحتج بالثانية الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى وغيرهما ممن لا يجوز إلا بالتراب خاصة، وحملوا ذلك المطلق على هذا المقيد.

(٤) وقوله ﷺ: «مسجداً معناه: أن من كان قبلنا إنما أبيع لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع والكناس». قال القاضي رحمه الله تعالى: وقيل: إن من كان قبلنا كانوا لا يصلون إلا فيما يتقوا طهارته من الأرض، وخصصنا نحن بجواز الصلاة في جميع الأرض إلا ما يتقنا نجاسته.

(٥) قوله ﷺ: «وأعطيت الشفاعة» هي الشفاعة العامة التي تكون في المحشر بفرع الخلائق إليه ﷺ، لأن الشفاعة في الخاصة جعلت لغيره أيضاً. قال القاضي: وقيل: المراد شفاعة لا ترد، قال: وقد تكون شفاعة لخروج من في قلبه مقال ذرة من إيمان من النار، لأن الشفاعة التي جاءت لغيره إنما جاءت قبل هذا، وهذه مخصصة به كشفاعة المحشر، وقد سبق في كتاب الإيمان بيان أنواع شفاعة ﷺ.

٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ، أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ.



## ٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة

١- (٥٢٠) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ (ح).

قال وحديثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب، قالوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى». قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ سَنَةً، وَإِنَّمَا أَذْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ فَهُوَ مَسْجِدٌ<sup>(١)</sup>».

وفي حديث أبي كامل: «ثُمَّ حِينَمَا أَذْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ». [أخرجه البخاري ٣٣٦٦ و ٣٤٢٥].

(١) قوله ﷺ: (وإنما أذركك الصلاة فصل فهو مسجد) فيه جواز الصلاة في جميع المواضع إلا ما استثناه الشرع، من الصلاة في المقابر، وغيرها من المواضع التي فيها النجاسة كالزبلة، والمجزرة، وكذا ما نهى عنه لمعنى آخر، فمن ذلك: أعطان الإبل، وسيأتي بيانها قريباً إن شاء الله تعالى. ومنه قارعة الطريق، والحمام، وغيرها لحديث ورد فيها.

٢- ( ) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ يَزِيدَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى أَبِي، الْقُرْآنَ فِي السُّدُورِ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا قَرَأْتُ السُّجْدَةَ مَسْجِدًا، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ! أَسْجُدُ فِي الطَّرِيقِ<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ:

إِنِّي سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى». قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ عَامًا، ثُمَّ الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ، فَحِينَمَا أَذْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ».

(١) قوله: السدة هي: بضم السين وتشديد الدال هكذا هو في صحيح مسلم. ووقع في كتاب النسائي في السكة، وفي رواية غيره في بعض السكك. وهذا مطابق لقوله: يا أبت أسجد في الطريق. وهو مقارب لرواية مسلم؛ لأن السلة واحدة السلد، وهي: المواضع التي تظل حول المسجد وليست منه. ومنه قبل لإسماعيل: السدي؛ لأنه كان يبيع في سدة الجامع، وليس للسلة حكم المسجد إذا كانت خارجة عنه.

(٢) وأما سجوده في السلة، وقوله (أسجد في الطريق) فمحمول



قوله: (وانتم تتشلونها) يعني تستخرجون ما فيها يعني خزائن الأرض وما فتح على المسلمين من الدنيا.

٦- ( ) وحَدَّثَنَا حَاجِبُ ابْنِ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ<sup>(١)</sup>، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ.

(١) قوله: «عن الزبيدي» هو بضم الزاي نسبة إلى بني زيد.

٦- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو ابْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى الْعَدُوِّ، وَأَوَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ».

٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُنْبِهِ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ وَأَوَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ».

### ١- باب إتياء مسجد النبي ﷺ

٩- (٥٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَمُسَيَّبَانِ ابْنُ فَرُّوخَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَيْعِيِّ.

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَزَلَّ فِي غُلُوِّ الْمَدِينَةِ<sup>(١)</sup> فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ بَنُو عَمْرِو ابْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مَلَا بَنِي النُّجَارِ، فَجَاؤُوا مُتَقَلِّدِينَ بِسُيُوفِهِمْ قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ رَدْفُهُ، وَمَلَأَ بَيْنِي النُّجَارُ حَوْلَهُ، حَتَّى أَلْقَى بِفَنَاءِ أَبِي اثْوَبَ، قَالَ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ، وَيُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ فَارْسَلْ إِلَى مَلَا بَنِي النُّجَارِ<sup>(٣)</sup> فَجَاؤُوا،

٤- (٥٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تَرْتِبَتُنَا لَنَا طَهُورًا، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ». وَذَكَرَ خَصْلَةً أُخْرَى.<sup>(١)</sup>

(١) قال: العلماء: المذكور هنا خصلتان لأن قضية الأرض في كونها مسجداً وطهوراً خصلة واحدة، وأما الثالثة فمحنوفة هنا ذكرها النسائي من رواية أبي مالك الراوي هنا في مسلم قال: «وأوتيت هذه الآيات من خواتم البقرة من كثر تحت العرش ولم يعطهن أحد قبلي ولا يعطاهن أحد بعدي».

٤- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ ابْنِ طَارِقٍ، حَدَّثَنِي رَبِيعُ ابْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٥- (٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ ابْنِ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِثَمْتٍ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ<sup>(١)</sup>، وَنَصَرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأَجَلْتُ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخْتِمَ بِي النَّبِيُّونَ».

(١) قوله ﷺ: «أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ» وفي الرواية الأخرى: «بعثت بجوامع الكلم» قال: الهروي: يعني به القرآن، جمع الله تعالى في الألفاظ السيرة منه المعاني الكثيرة، وكلامه ﷺ كان بالجوامع قليل اللفظ كثير المعاني.

٦- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنَصَرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup> فَوُضِعَتْ بَيْنَ يَدَيَّ». [أخرجه البخاري: ٢٩٧٧، ٢٩٩٨، ٧٠١٣، ٧٢٧٣].

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتُمْ تَتَشَلُّونَهَا.

(١) قوله ﷺ: (أتيت بمفاتيح خزائن الأرض) هذا من أعلام النبوة فإنه إخبار بفتح هذه البلاد لأمته ووقع كما أخبر ﷺ ولله الحمد والمنة.



وورثته من بعده إذا لم توقف.

(٩) قوله: «وجعلوا عضادتيه حجارة» العضادة بكسر العين هي جانب الباب.

(١٠) قوله: «وكانوا يرتجزون» فيه جواز الارتجاز وقول الأشعار في حال الأعمال والأسفار ونحوها لتنشيط النفوس وتسهيل الأعمال والمشى عليها، واختلف أهل العروض والأدب في الرجز هل هو شعر أم لا؟ واتفقوا على أن الشعر لا يكون شعراً إلا بالقصد، أما إذا جرى كلام موزون بغير قصد فلا يكون شعراً، وعليه يحمل ما جاء عن النبي ﷺ من ذلك، لأن الشعر حرام عليه.

١٠- ( ) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ<sup>(١)</sup>، قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ.

٩- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى<sup>(٢)</sup>، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِبَيْتِهِ.

(١) «قوله: أن النبي ﷺ كان يصلي في مرابض الغنم» قال أهل اللغة: هي مباركها ومواضع ميبتها ووضعها أجسادها على الأرض للاستراحة. قال ابن دريد: ويقال ذلك أيضاً لكل دابة من ذوات الخوافر والسباع، واستدل بهذا الحديث مالك وأحمد رحمهما الله وغيرهما ممن يقول بطهارة بول المأكول وورثته، وقد سبق بيان المسألة في آخر كتاب الطهارة، وفيه أنه لا كراهة في الصلاة في مراحيض الغنم بخلاف أعطان الإبل، وسبقت المسألة هناك أيضاً.

(٢) «هكذا هو في معظم النسخ يحيى بن يحيى، وفي بعضها يحيى فقط غير منسوب، والذي في الأطراف لخلف أنه يحيى بن حبيب قيل: وهو الضواب».

## ٢- باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة<sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث البراء وهو دليل على جواز النسخ ووقوعه، وفيه قبول خبر الواحد، وفيه جواز الصلاة الواحدة إلى جهتين وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، من صلى إلى جهة بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده في أثناءها فيستدير إلى الجهة الأخرى حتى لو تغير اجتهاده أربع مرات في الصلاة الواحدة فصلى كل ركعة منها إلى جهة صحت صلاته على الأصح، لأن أهل هذا المسجد المذكور في الحديث استداروا في صلاتهم واستقبلوا الكعبة ولم يستأنفوها، وفيه دليل على أن النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه، فإن قيل هذا نسخ للمقطوع به بخبر الواحد وذلك ممتنع عند أهل الأصول. فالجواب أنه احتفت به قرائن ومقدمات أفادت العلم، وخرج عن كونه خبر واحد مجرداً، واختلف أصحابنا وغيرهم من العلماء رحمهم الله تعالى في أن استقبال بيت المقدس هل كان ثابتاً بالقرآن

فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ! ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا»<sup>(١)</sup>. قَالُوا: لَا، وَاللَّهِ! لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ»<sup>(٢)</sup> قَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ: كَانَ فِيهِ نَخْلٌ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَخَرْبٌ<sup>(٣)</sup>، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّخْلِ فَقُطِعَ<sup>(٤)</sup>، وَبُقِيَورُ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ<sup>(٥)</sup>، وَبِالنَّخْرِ فُسُوِيَتْ، قَالَ فَصَفَّوْا النَّخْلَ قِبْلَةً، وَجَعَلُوا عُضَادَتَيْهِ حِجَارَةً<sup>(٦)</sup>، قَالَ: فَكَانُوا يَرْتَجِزُونَ<sup>(٧)</sup>، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ:

اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرٌ فَأَنْصُرِ الْإِسْلَامَ وَالْمُهَاجِرَةَ  
[أخرجه البخاري ٢٣٤ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ١٨٦٨ و ٢١٠٦ و ٢٧٧١ و ٢٧٧٤ و ٢٧٧٩ و ٣٩٣٢].

(١) قوله: «فتزل في علو المدينة» هو بضم العين وكسرهما لغتان مشهورتان.

(٢) قوله: «ثم إنه أمر بالمسجد» ضبطناه أمر بفتح الهمزة والميم وأمر بضم الهمزة وكسر الميم وكلاهما صحيح.

(٣) قوله: «أرسل إلى ملا بني النجار» يعني أشرافهم.

(٤) قوله ﷺ: «يا بني النجار ثامنوني بحائطكم» أي بايعوني.

(٥) قوله: «قالوا لا والله ما نطلب ثمنه إلا إلى الله» هذا الحديث كنا هو مشهور في الصحيحين وغيرهما. وذكر محمد بن سعد في الطبقات عن الواقدي أن النبي ﷺ اشتراه منهم بعشرة دنانير دفعها عنه أبو بكر الصديق ﷺ.

(٦) قوله: (كان فيه نخل وقبور المشركين وخراب) هكذا ضبطناه بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء، قال القاضي: رويناه هكذا ورويناه بكسر الحاء وفتح الراء وكلاهما صحيح وهو ما غرب من البناء. قال الخطابي: لعل صوابه خرب بضم الحاء جمع خربة بالضم وهي الخروق في الأرض أر لعله حرف، قال القاضي: لا أدري ما اضطره إلى هذا يعني أن هذا تكلف لا حاجة إليه، فإن الذي ثبت في الرواية صحيح المعاني لا حاجة إلى تغييره، لأنه كما أمر بقطع النخل لتسوية الأرض أمر بالخراب، فرفضت رسومها وسويت مواضعها لتصير جميع الأرض مبسوطة مستوية للمصلين وكذلك فعل بالقبور.

(٧) قوله: «فأمر رسول الله ﷺ بالنخل فقطع» فيه جواز قطع الأشجار المثمرة للحاجة والمصلحة لاستعمال خشبها أو ليغرس موضعها غيرها، أو لخوف سقوطها على شيء تلفه، أو لاتخاذ موضعها مسجداً، أو قطعها في بلاد الكفار إذا لم يرج فتحها، لأن فيه نكايه وغيظاً لهم وإضعافاً وإرغاماً.

(٨) قوله: «وبقور المشركين فنبشت» فيه جواز نبش القبور الدارسة وأنه إذا أزيل ترابها المختلط بصنيدهم ودمايتهم جازت الصلاة في تلك الأرض، وجواز اتخاذ موضعها مسجداً إذا طيبت أرضه، وفيه أن الأرض التي دفن فيها الموتى ودرست يجوز بيعها، وأنها باقية على ملك صاحبها



إِلَى الشَّامِ، فَامْتَدَّارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ. [أخرجه البخاري ٤٠٣ و ٤٨٨ و ٤٤٩٠ و ٤٤٩١ و ٤٤٩٣ و ٤٤٩٤ و ٧٢٥١].

(١) قوله: «بينما الناس في صلاة الصبح بقاء» هو بالمد ومصروف ومذكر، وقيل مقصور وغير مصروف، وقيل مؤنث، وهو موضع بقرب المدينة معروف، وتقدم قريباً بيان معنى قولهم. بينما وبينما وأن تقديره بين أوقات كنا.

(٢) قوله: «وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها» روي فاستقبلوها بكسر الباء وفتحها والكسر أصح وأشهر وهو الذي يقتضيه تمام الكلام بعلمه.

١٤- ( ) حَدَّثَنِي سُوَيْدُ ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي حَفْصُ ابْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ، إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ، بِعِثَلٍ حَدِيثٍ مَالِكٍ.

١٥- (٥٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَتَزَلَّتْ: «قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» [البقرة: ١٤٤]. فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَقَدْ صَلَّوْا رَكْعَةً، فَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ.

### ٣- باب النهي عن بناء المساجد على القبور،

وَاتِّخَاذِ الصُّورِ فِيهَا، وَالنَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ<sup>(١)</sup>

(١) أحاديث الباب ظاهرة الدلالة فيما ترجمنا له. قولها: «ذكرن أزواج النبي ﷺ كنية» هكذا ضبطناه ذكرن بالنون، وفي بعض الأصول ذكرت بالباء والأول أشهر، وهو جائز على تلك اللغة القليلة لغة أكلوني البراغيث، ومنها: يتعاقبون فيكم ملائكة.

١٦- (٥٢٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنِي أَبِي.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِالْحَبَشَةِ، فِيهَا تَصَاوِيرُ، لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أُولَئِكَ، إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [أخرجه البخاري ٤٢٧].

أَمْ بِاجْتِهَادِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَحَكَى الْمَوْرِدِيُّ فِي الْحَاوِيِّ وَجْهَيْنِ فِي ذَلِكَ لِأَصْحَابِنَا. قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ كَانَ بَسَنَةً لَا بَقْرَانَ، فَعَمِلَ هَذَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ لِقَوْلِهِ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ يَنْسَخُ السَّنَةَ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصُولِيِّينَ الْمَتَأَخِّرِينَ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْقَوْلُ الثَّانِي لَهُ وَبِهِ قَالَ طَائِفَةٌ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ السَّنَةَ مَبْنِيَةٌ لِلْكِتَابِ فَكَيْفَ يَنْسَخُهَا؟ وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ لَمْ يَكُنْ اسْتِقْبَالُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بَسَنَةً بَلْ كَانَ بُوْحِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا» الآية، وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي عَكْسِهِ وَهُوَ نَسْخُ السَّنَةِ لِلْقُرْآنِ، فَجَوَزَهُ الْأَكْثَرُونَ وَمَنْعَهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَطَائِفَةٌ.

١١- (٥٢٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

عَنْ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ<sup>(١)</sup> سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ: «وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» [البقرة: ١٤٤]. فَتَزَلَّتْ بَعْدَ مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَمَرَّ بِنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَحَدَّثَهُمْ، فَوَلُّوا وُجُوهَهُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ. [أخرجه البخاري ٤٠ و ٣٩٩ و ٤٤٨٦ و ٤٤٩٢ و ٧٢٥٢].

(١) قوله: «بيت المقدس» فيه لغتان مشهورتان: إحداهما فتح الميم وإسكان القاف، والثانية ضم الميم وفتح القاف، ويقال فيه أيضاً إيلياء وإيلاء، وأصل المقدس والتقدس من التطهير، وقد أوضحت مع بيان لغاته وتصريفه واشتقاقه في تهذيب الأسماء.

١٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ خَلَادٍ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ:

سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ صُرِفْنَا نَحْوَ الْكَعْبَةِ.

١٣- (٥٢٦) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ابْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بِقُبَاءَ<sup>(١)</sup> إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا<sup>(٢)</sup>، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ



١٧- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُمْ تَذَكَّرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ، فَذَكَرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ كَنِيْسَةً، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

١٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: ذَكَرْنَا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كَنِيْسَةً رَأَيْنَاهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا مَارِيَّةٌ، بِمِثْلِ حَلِيِّهِمْ. [أخرجه البخاري ١٣٤١ و ٤٣٤].

١٩- (٥٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». قَالَتْ: فَلَوْلَا ذَلِكَ أَبْرَزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا. <sup>(١)</sup>

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: وَلَوْلَا ذَلِكَ، لَمْ يَذْكُرْ. قَالَتْ. [أخرجه البخاري ١٣٣٠ و ١٣٩٠ و ٤٤٤١. وسناني عند مسلم برقم: ٥٣١ عن عائشة وابن عباس].

(١) قولها: «غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً» ضبطناه خشياً بضم الخاء وفتحها وهما صحيحان.

٢٠- (٥٣٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَمَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». [أخرجه البخاري: ٤٣٧].

٢١- ( ) وَحَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَصَمِّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ الْأَصَمِّ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

٢٢- (٥٣١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى (قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ.

٢٤- (٥٣٣) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ ابْنُ

أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، طَفِقَ يَطْرُحُ خَمِيصَةً <sup>(١)</sup> لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ، وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعَنَ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا. [أخرجه البخاري (٤٣٥ - ٤٣٦) و (٣٤٥٣ - ٣٤٥٤) و (٨٠١٥ - ٥٨١٦) وتقدم عند مسلم برقم: ٥٢٩ عن عائشة].

(١) قوله: «لما نزل رسول الله ﷺ» هكذا ضبطناه نزل بضم النون وكسر الزاي، وفي أكثر الأصول نزلت بفتح الحروف الثلاثة؟ وبناء التانيث الساكنة أي لما حضرت المنية والوفاة، وأما الأول فمعناه نزل ملك الموت والملائكة الكرام.

(٢) قوله: «طفق يطرح خميصة له» يقال طفق بكسر الفاء وفتحها أي جعل والكسر أفصح وأشهر وبه جاء القرآن، وعن حكى الفتح الأخفش والجوهري، والخميصة كساء له أعلام.

٢٣- (٥٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا ابْنُ عَلِيٍّ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ التَّجْرَانِيِّ <sup>(١)</sup>، قَالَ:

حَدَّثَنِي جُنْدُبٌ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ يَخْمَسُ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنْ مَن كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنَهَاكُم عَنْ ذَلِكَ».

(١) هو بالنون والجيم.

#### ٤- باب فضل بناء المساجد والحث عليها <sup>(١)</sup>

(١) قوله ﷺ: «من بنى مسجداً لله بنى الله تعالى له بيتاً في الجنة مثله» يحتمل قوله ﷺ مثله أمرين:

أحدهما أن يكون معناه بنى الله تعالى له مثله في مسمى البيت، وأما صفته في السعة وغيرهما فمعلوم فضلها أنها عما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

الثاني: أن معناه أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا.



جميعاً، وإذا كنتم أكثر من ذلك، فليؤمكم أحدكم، وإذا ركع أحدكم فليقرش ذراعيه على فخذي، وليجنأ<sup>(١)</sup>، وليطبق بين كفيه فلكاني أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله ﷺ، فآراهم.

(١) قوله: «قوموا فصلوا» فيه جواز إقامة الجماعة في البيت، لكن لا يسقط بها فرض الكفاية إذا قلنا بالمذهب الصحيح أنها فرض كفاية بل لا بد من إظهارها، وإنما اقتصر عبد الله بن مسعود ﷺ على فعلها في البيت لأن الفرض كان يسقط بفعل الأمير وعامة الناس وإن أخروها إلى أواخر الوقت.

(٢) قوله: «فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة» هذا مذهب ابن مسعود ﷺ وبعض السلف من أصحابه وغيرهم أنه لا يشرع الأذان ولا الإقامة لمن يصلي وحده في البلد الذي يؤذن فيه ويقام لصلاة الجماعة العظمى، بل يكفي أذانهم وإقامتهم. وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أن الإقامة سنة في حقه ولا يكفيه إقامة الجماعة، واختلفوا في الأذان فقال بعضهم: يشرع له، وقال بعضهم: لا يشرع، ومذهبنا الصحيح أنه يشرع له الأذان إن لم يكن سمع أذان الجماعة وإلا فلا يشرع.

(٣) قوله: «ذهبنا لنقوم خلفه فأخذ بأيدينا فجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله» وهذا مذهب ابن مسعود وصاحبيه، وخالفهم جميع العلماء من الصحابة فمن بعدهم إلى الآن فقالوا: إذا كان مع الإمام رجلان وقفا وراءه صفاً لحديث جابر وجابر بن صخر، وقد ذكره مسلم في صحيحه في آخر الكتاب في الحديث الطويل عن جابر، وأجمعوا إذا كانوا ثلاثة أنهم يقفون وراءه، وأما الواحد فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة، ونقل جماعة الإجماع فيه، ونقل القاضي عياض رحمه الله تعالى عن ابن المسيب أنه يقف عن يساره ولا أظنه يصح عنه، وإن صح فلعله لم يبلغه حديث ابن عباس، وكيف كان فهم اليوم مجمعون على أنه يقف عن يمينه.

(٤) قوله: «إنه سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن ميقاتها ويخثقونها إلى شرق الموتى» معناه يؤخرونها عن وقتها المختار وهو أول وقتها لا عن جميع وقتها. وقوله: «يخثقونها بضم النون معناه يضيقون وقتها ويؤخرون أداءها، يقال هم في خناق من كذا أي في ضيق والمختق المضيق، وشرق الموتى بفتح الشين والراء قال ابن الأعرابي فيه معنيان: أحدهما أن الشمس في ذلك الوقت وهو آخر النهار إنما تبقى ساعة ثم تغيب. والثاني: أنه من قولهم شرق الميت بريقه إذا لم يبق بعده إلا يسيراً ثم يموت.

(٥) قوله: «فصلوا الصلاة لميقاتها واجعلوا صلاتكم معهم سبحة» السبحة بضم السين وإسكان الباء هي النافلة ومعناه. صلوا في أول الوقت يسقط عنكم الفرض، ثم صلوا معهم متى صلوا لتحزروا فضيلة أول الوقت وفضيلة الجماعة، ولئلا تقع فتنه بسبب التخلف عن الصلاة مع الإمام وتختلف كلمة المسلمين، وفيه دليل على أن من صلى فريضة مرتين تكون الثانية سنة والفرض سقط بالأولى وهذا هو الصحيح عند أصحابنا. وقيل: الفرض أكملهما. وقيل: كلاهما. وقيل: إحداهما مبهمة، وتظهر فائدة الخلاف في مسائل معروفة.

عيسى، قالوا: حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو، أن بكيراً حدثه، أن عاصم ابن عمر ابن قنادة حدثه، أنه سمع عبيد الله الخولاني يذكر.

أنه سمع عثمان ابن عفان، عند قول الناس فيه حين بنى مسجد الرسول ﷺ: إنكم قد أكثرتم، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بنى مسجداً لله تعالى قال بكبير: حسيبت أنه قال: يتنجي به وجه الله بنى الله له بيتاً في الجنة».

وقال ابن عيسى في روايته: «مثله في الجنة». وإخرجه البخاري ٤٥٠. ومسانى بعد الحديث: ٢٩٨٣.

٢٥- ( ) حدثنا زهير ابن حرب ومحمد ابن المثنى (واللفظ لابن المثنى) قالوا: حدثنا الضحاك ابن مخلد، أخبرنا عبد الحميد ابن جعفر، حدثني أبي، عن محمود ابن ليبيد.

أن عثمان ابن عفان أراد بناء المسجد، فكره الناس ذلك، فأحبوا أن يدعه على هيبته، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بنى مسجداً لله بنى الله له في الجنة مثله».

## ٥- باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب

### في الركوع، ونسخ التطبيق<sup>(١)</sup>

(١) مذهبنا ومذهب العلماء كافة أن السنة وضع اليدين على الركبتين وكراة التطبيق، إلا ابن مسعود وصاحبيه علقمة والأسود فإنهم يقولون أن السنة التطبيق لأنه لم يبلغهم النسخ وهو حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، والصواب ما عليه الجمهور لثبوت النسخ الصريح.

٢٦- (٥٣٤) حدثنا محمد ابن العلاء الهمداني، أبو كريب، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود وعلقمة، قالوا:

أتينا عبد الله ابن مسعود في داره، فقال: أصلى هؤلاء خلفكم؟ قلنا: لا. قال: قوموا فصلوا<sup>(١)</sup>، فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة<sup>(٢)</sup> قال ودعينا لنقوم خلفه، فأخذ بأيدينا فجعل أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله<sup>(٣)</sup>، قال: فلما ركع وضعنا أيدينا على ركبتنا، قال: فضرب أيدينا وطبق بين كفيه، ثم أدخلهما بين فخذي، قال فلما صلى قال: إنه ستكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن ميقاتها، ويخثقونها إلى شرق الموتى<sup>(٤)</sup>، فإذا رأيتهم قد فعلوا ذلك، فصلوا الصلاة لميقاتها، واجعلوا صلاتكم معهم سبحة<sup>(٥)</sup>، وإذا كنتم ثلاثة فصلوا



٢٩- ( ) حَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي يَعْقُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ: فَنَهَيْتَا عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ.

٣٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

رَكَعْتُ فَقُلْتُ يَدَيَّ هَكَذَا (بِعَنِي طَبَقُ بِيهَا وَوَضَعَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ) فَقَالَ أَبِي: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، ثُمَّ أَمَرْنَا بِالرُّكْبِ.

٣١- ( ) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَلَمَّا رَكَعْتُ شَبَّكَتُ أَصَابِعِي وَجَعَلْتُهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْ، فَضَرَبْتُ يَدَيَّ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، ثُمَّ أَمَرْنَا أَنْ نَرْفَعَهُ إِلَى الرُّكْبِ.

#### ٦- باب جواز الإقعاء على العقبتين<sup>(١)</sup>

(١) اعلم أن الإقعاء ورد فيه حديثان: ففي هذا الحديث أنه سنة، وفي حديث آخر النهي عنه، رواه الترمذي وغيره من رواية علي، وابن ماجه من رواية أنس، وأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى من رواية سمرة وأبي هريرة والبيهقي من رواية سمرة وأنس وأسانيدها كلها ضعيفة. وقد اختلف العلماء في حكم الإقعاء، وفي تفسيره اختلافاً كثيراً لهذه الأحاديث، والصواب الذي لا معدل عنه أن الإقعاء نوعان: أحدهما أن يلمس اليدين بالأرض وينصب سابقه ويضع يديه على الأرض كإقعاء الكلب، هكذا فسر أبو عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد فيه النهي.

والنوع الثاني أن يجعل اليدين على عقبيه بين السجنتين، وهذا هو مراد ابن عباس بقوله: سنة نبيكم ﷺ. وقد نص الشافعي رحمه الله في البوطي والإملاء على استحبابه في الجلوس بين السجنتين، وحمل حديث ابن عباس رضي الله عنهما عليه جماعات من المحققين منهم البيهقي والقاضي عياض وآخرون رحمهم الله تعالى. قال القاضي: وقد روي عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يفعلونه، قال: وكلنا جاء مفسراً عن ابن عباس رضي الله عنهما: «من السنة أن تمس عقيك إليك» هذا هو الصواب في تفسير حديث ابن عباس. وقد ذكرنا أن الشافعي رحمه الله على استحبابه في الجلوس بين السجنتين، وله نص آخر وهو الأشهر أن السنة فيه الاقتراش، وحاصله أنهما سستان وأيهما أفضل فيه قولان وأما جلسة التشهد الأول وجلسة الاستراحة فستهما الاقتراش، وجلسة التشهد الأخير

(٦) قوله: «وليكن» هو بفتح الياء وإسكان الجيم آخره مهموز هكذا ضبطناه وكذا هو في أصول بلادنا ومعناه ينطفئ. وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: روي وليكن كما ذكرناه، وروي وليكن بالحاء المهملة، قال: وهذا رواية أكثر شيوخنا وكلاهما صحيح ومعناه الانحناء والانعطاف في الركوع. قال: ورواه بعض شيوخنا بضم النون وهو صحيح في المعنى أيضاً، يقال: حنيت العود وحنوته إذا عطفته، وأصل الركوع في اللغة الخضوع والذلة، وسمي الركوع الشرعي ركوعاً لما فيه من صورة الذلة والخضوع والاستسلام.

٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التُّيَمِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). قال: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ.

كُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَجَرِيرٍ: فَلَمَّا أَنْظَرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ رَاكِعٌ.

٢٨- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ.

أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: أَصَلَّى مَنْ خَلْفَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَامَ بَيْنَهُمَا، وَجَعَلَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ رَكَعَا، فَوَضَعَا يَدَيْنَا عَلَى رُكْبِنَا، فَضَرَبَ يَدَيْنَا، ثُمَّ طَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٩- (٥٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَعْقُورٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، قَالَ: وَجَعَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيْ، فَقَالَ لِي أَبِي: اضْرِبْ بِكَفَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ، قَالَ: ثُمَّ فَعَلْتُ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَضَرَبْتُ يَدَيَّ وَقَالَ: إِنَّا نَهَيْتَا عَنْ هَذَا، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضْرِبَ بِالْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ. [أخرجه البخاري ٧٩٠].

(١) هو بالراء واسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس بكسر النون وهو أبو يعفور الأصغر، وأما أبو يعفور الأكبر فاسمه واقد، وقيل: وقدان وقد سبق بيانهما في كتاب الإيمان في حديث أي الأعمال أفضل.



السنة في التورك، هذا مذهب الشافعي رحمه الله، وقد سبق بيانه مع مذاهب العلماء رحمهم الله تعالى.

قال: **وَمِنَّا رَجَالٌ يَتَطَهَّرُونَ**، قال: «ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ، فَلَا يَصُدُّهُمْ» <sup>(١)</sup> (قال ابن الصباح **فَلَا يَصُدُّكُمْ**) قال قُلْتُ: **وَمِنَّا رَجَالٌ يَخْطُونَ**. قال: «كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ، فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَلِكَ» <sup>(٢)</sup>.

٣٢- (٥٣٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (وَتَقَارِبًا فِي اللَّفْظِ)

قال: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى غَنَمًا لِي قِيلَ أَحَدُ وَالْجَوَانِيَّةِ <sup>(٣)</sup>، فَاطْلَعَتْ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّبُّ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفٌ <sup>(٤)</sup> كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا <sup>(٥)</sup> صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمُ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا اغْتَفُهَا؟ قال: «اتَّيَسَّرَ بِهَا». فَأَتَيْتُ بِهَا. فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟». قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قال: «مَنْ أَنَا؟». قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قال: «اغْتَفُهَا، فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ» <sup>(٦)</sup> (١٦) (١٧). [روى بعد الحديث: ٢٢٢٧].

قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ:

قُلْنَا لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَتَيْنِ، فَقَالَ: هِيَ السُّنَّةُ، فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجُلِ <sup>(١)</sup>، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكَ ﷺ.

(١) وقوله: (إنا لنراه جفاء بالرجل) ضبطناه بفتح الراء وضم الجيم أي بالإنسان، وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم. قال: وضبطه أبو عمر بن عبد البر بكسر الراء وإسكان الجيم. قال أبو عمر: ومن ضم الجيم فقد غلط. ورد الجمهور على ابن عبد البر وقالوا: الصواب الضم وهو الذي يليق به إضافة الجفاء إليه والله أعلم.

(١) الشكل بضم الناء وإسكان الكاف ويفتحهما جميعاً لغتان كالبلخ والبلخ حكاهما الجوهري وغيره وهو فقدان المرأة ولدها، وامرأة تكلى وتاكل وتكلمه أمه بكسر الكاف وتكلمه الله تعالى أمه.

(٢) قوله: (أمياه) هو بكسر الميم.

(٣) قوله: «فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم» يعني فعلوا هذا ليسكروه، وهذا محمول على أنه كان قبل أن يشرع التسييح لمن نابه شيء في صلاته، وفيه دليل على جواز الفعل القليل في الصلاة، وأنه لا تبطل به الصلاة، وأنه لا كراهة فيه إذا كان لحاجة.

(٤) قوله: «فأبي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه» فيه بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ من عظيم الخلق الذي شهد الله تعالى له به ورفقه بالجاهل ورافقه بأمته وشفقته عليهم، وفيه التخلل بخلقه ﷺ في الرق بالجاهل وحسن تعليمه واللطف به وتقريب الصواب إلى فهمه.

(٥) قوله: (فوالله ما كهرني) أي ما اتهرني.

(٦) قوله ﷺ: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» فيه تحريم الكلام في الصلاة سواء كان لحاجة أو غيرها، وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها، فإن احتاج إلى تنبيه أو إذن للدخول ونحوه سبح إن كان رجلاً، وصفقت إن كانت امرأة، هذا مذهبتنا ومذهب مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهم والجمهور من السلف والخلف. وقال طائفة منهم الأوزاعي يجوز الكلام لمصلحة الصلاة لحديث ذي اليدين وسنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى، وهذا في كلام العامد العالم. أما الناسي فلا تبطل صلاته بالكلام القليل عنينا، وبه قال مالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون: تبطل دليلنا حديث ذي اليدين، فإن كثر كلام الناسي ففيه وجهان مشهوران لأصحابنا أصحهما تبطل صلاته لأنه نادر، وأما كلام الجاهل إذا كان قريب عهد

## ٧- باب تحريم الكلام في الصلاة

وَنَسَخَ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ

٣٣- (٥٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَتَقَارِبًا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ) قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَجَّاجِ الصُّوْفِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ.

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ! فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ. فَقُلْتُ: وَآ تُكَلِّ <sup>(١)</sup> أُمِيَاءَ! <sup>(٢)</sup> مَا شَأْنُكُمْ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَازِهِمْ <sup>(٣)</sup>، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمُّونَنِي، لَكِنِّي سَكَتُ.

فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَا بِي هُوَ وَأُمِّي! مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ <sup>(٤)</sup>، فَوَاللَّهِ! مَا كَهَرَنِي <sup>(٥)</sup> وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ» <sup>(٦)</sup>، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ <sup>(٧)</sup>. أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٌ بِجَاهِلِيَّةٍ <sup>(٨)</sup>، وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنْ مِنَّا رَجُلًا يَأْتُونَ الْكُفَّانَ <sup>(٩)</sup>، قَالَ: «فَلَا



بالإسلام فهو ككلام الناسي فلا تبطل الصلاة بقليله لحديث معاوية بن الحكم هذا الذي نحن فيه لأن النبي ﷺ لم يأمره بإعادة الصلاة لكن علمه تحريم الكلام فيما يستقبل.

(٧) وأما قوله ﷺ: «إنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن» فمعناه هذا ونحوه فإن التشهد والدعاء والتسليم من الصلاة وغير ذلك من الأذكار مشروع فيها، فمعناه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ومخاطبتهم، وإنما هي التسييح وما في معناه من الذكر والدعاء وأشباههما مما ورد به الشرع، وفيه دليل على أن من حلف لا يتكلم فسيح أو كبر أو قرأ القرآن لا يحنث، وهذا هو الصحيح المشهور في مذهبنا، وفيه دلالة للمذهب الشافعي رحمه الله تعالى والجمهور أن تكبيرة الإحرام فرض من فروض الصلاة وجزء منها. وقال أبو حنيفة ﷺ: ليست منها بل هي شرط خارج عنها متقدم عليها، وفي هذا الحديث النهي عن تسميت العاطس في الصلاة وأنه من كلام الناس الذي يحرم في الصلاة وتفسد به إذا أتى به علماً عامداً.

قال أصحابنا: إن قال: يرحمك الله بكاف الخطاب بطلت صلاته. وإن قال: يرحمه الله أو اللهم ارحمه أو رحم الله فلا تأثم بطلت صلاته لأنه ليس بمخاطب. وأما العاطس في الصلاة فيستحب له أن يحمده الله تعالى سراً، هذا مذهبنا وبه قال مالك وغيره. وعن ابن عمر والنخعي وأحمد رضي الله عنهم أنه يجهر به، والأول أظهر لأنه ذكر والسنة في الإذكار في الصلاة الإسرار إلا ما استثنى من القراءة في بعضها ونحوها.

(٨) قوله: «إني حديث عهد بجاهلية» قال العلماء: الجاهلية ما قبل ورود الشرع، سموها جاهلية لكثرة جهالاتهم وفحشهم.

(٩) قوله: «إن منا رجالاً يأتون الكهان قال فلا تأثمهم» قال العلماء: إنما نهى عن إتيان الكهان لأنهم يتكلمون في مغيبات قد يصادف بعضها الإصابة فيخاف الفتنة على الإنسان بسبب ذلك لأنهم يلبسون على الناس كثيراً من أمر الشرائع، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن إتيان الكهان وتصديقهم فيما يقولون، وتحريم ما يعطون من الحلوان وهو حرام بإجماع المسلمين. وقد نقل الإجماع في تحريمه جماعة منهم أبو محمد البغوي رحمه الله تعالى. قال البغوي: اتفق أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن وهو ما أخذته المتكهن على كهنته، لأن فعل الكهانة باطل لا يجوز أخذ الأجرة عليه.

وقال الماوردي رحمه الله تعالى في الأحكام السلطانية: ويمنع المحتسب الناس من التكسب بالكهانة واللَّهُو، ويؤدب عليه الأخذ والمعطي. وقال الخطابي رحمه الله تعالى: حلوان الكاهن ما يأخذه المتكهن على كهنته وهو محرم وفعله باطل. قال: وحلوان العراف حرام أيضاً. قال: والفرق بين العراف والكاهن أن الكاهن إنما يتعاطى الأخبار عن الكواثر في المستقبل ودمعي معرفة الأسرار، والعراف يتعاطى معرفة الشيء المسروق ومكان صالته ونحوهما. وقال الخطابي أيضاً في حديث من أتى كاهناً فصدقه بما يقول: فقد برىء مما أنزل الله على محمد ﷺ. قال: كان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور فمنهم من يزعم أن له رؤيا من الجن يلقي إليه الأخبار. ومنهم من يدعي استدراك ذلك بفهم أعطيه. ومنهم من يسمي عرافاً وهو الذي يزعم معرفة الأمور بمقلدات أسباب استدلال بها

(١٠) قوله: «ومنا رجال يتطيرون قال ذلك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصذبهم» وفي رواية: فلا يصذبكم. قال العلماء: معناه أن الطيرة شيء يجدونه في نفوسكم ضرورة ولا عتب عليكم في ذلك فإنه غير مكتسب لكم فلا تكليف به، ولكن لا تمتنعوا بسببه من التصرف في أموركم، فهذا هو الذي تقدرون عليه وهو مكتسب لكم فيقع به التكليف فنهاهم ﷺ عن العمل بالطيرة والامتناع من تصرفاتهم بسببها، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة في النهي عن التطير. والطيرة هي محمولة على العمل بها لا على ما يوجد في النفس من غير عمل على مقتضاء عندهم، وسيأتي بطل الكلام فيها في موضعها إن شاء الله تعالى حيث ذكرها مسلم رحمه الله تعالى.

(١١) قوله: «ومنا رجال يخطون قال: كان نبي من الأنبياء عليهم السلام يخط فممن وافق خطه فذاك» اختلف العلماء في معناه، فالصحيح أن معناه من وافق خطه فهو مباح له، ولكن لا طريق لنا إلى العلم اليقيني بالموافقة فلا يباح، والمقصود أنه حرام لأنه لا يباح إلا بيقين الموافقة وليس لنا يقين بها، وإنما قال النبي ﷺ: فمن وافق خطه فذاك، ولم يقل هو حرام بغير تعليق على الموافقة لئلا يتوهم متوهم أن هذا النهي يدخل فيه ذاك النبي الذي كان يخط، فحافظ النبي ﷺ على حرمة ذاك النبي مع بيان الحكم في حقنا، فالمعنى أن ذلك النبي لا منع في حقه، وكذا لو علمتم موافقته ولكن لا علم لكم بها. وقال الخطابي: هذا الحديث يحتل النهي عن هذا الخط إذا كان علماً بنبوة ذاك النبي وقد انقطعت فنهينا عن تعاطي ذلك. وقال القاضي عياض: المختار أن معناه أن من وافق خطه فذاك الذي يجنون إصابته فيما يقول لا أنه أباح ذلك لفاعله. قال: ويحتمل أن هذا نسخ في شرعنا، فحصل من مجموع كلام العلماء فيه الاتفاق على النهي عنه الآن.

(١٢) قوله: «وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد الجوانية» هي بفتح الجيم وتشديد الواو وبعد الألف نون مكسورة ثم ياء مشددة هكذا ضبطناه وكذا ذكر أبو عبيد البكري والمحققون. وحكى القاضي عياض عن بعضهم تخفيف الياء والمختار التشديد. والجوانية بقرب أحد موضع في شمالي المدينة. وأما قول القاضي عياض: أنها من عمل الفرع فليس بمقبول لأن الفرع بين مكة والمدينة بعيد من المدينة، وأحد في شام المدينة، وقد قال في الحديث: قبل أحد والجوانية فكيف يكون عند الفرع؟ وفيه دليل على جواز استخدام السيد جاريته في الرعي وإن كانت تنفرد في الرعي، وإنما حرم الشرع مسافرة المرأة وحدها، لأن السفر مظنة الطمع فيها وانقطاع ناصرها والذئاب عنها وبعدها منه بخلاف الراعية، ومع هذا فإن خيف مفسدة من رعيها لرية فيها أو لفساد من يكون في الناحية التي ترعى فيها أو نحو ذلك لم يسترعاها، ولم تمكن الحرة ولا الأمة من الرعي حيثن، لأنه حيثن يصير في معنى السفر الذي حرم الشرع على المرأة، فإن كان معها محرم أو نحوه عن تأمن معه على نفسها فلا منع حيثن، كما لا يمنع من



المسافرة في هذا الحال والله أعلم.

(١٣) قوله: «أسف» أي أغضب وهو بفتح السين.

(١٤) قوله: «صككتها» أي لطمتها.

(١٥) قوله ﷺ: «أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت:

أنت رسول الله، قال: أعتقها فإنها مؤمنة» هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان تقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان: أحدهما الإيمان به من غير خوض في معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء وتزييه عن سمات المخلوقات. والثاني: تأويله بما يليق به، فمن قال بهذا قال: كان المراد امتحانها هل هي موعدة تقرر بأن الخالق المبدع الفعال هو الله وحده وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء كما إذا صلى المصلي استقبل الكعبة وليس ذلك لأنه منحصر في السماء كما أنه ليس منحصر في جهة الكعبة، بل ذلك لأن السماء قبلة الداعين، كما أن الكعبة قبلة المصلين، أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان التي بين أيديهم فلما قالت في السماء علم أنها موعدة وليست عابدة للأوثان.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: «وَأنتم من في السماء أن يحسف بكم الأرض» ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم، فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكييف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين تناول في السماء أي على السماء. ومن قال من دهماء النظر والمتكلمين وأصحاب التنزيه بنفي الحد واستحالة الجهة في حقه سبحانه وتعالى تناولوها تأويلات بحسب مقتضاها، وذكر نحو ما سبق قال: وما ليت شعري ما الذي جمع أهل السنة والحق كلهم على وجوب الإمساك عن الفكر في الذات كما أمروا وسكتوا لحيرة العقل واتفقوا على تحريم التكيف والتشكيل، وأن ذلك من وقوفهم وإمساكهم غير شاك في الوجود والموجود وغير قادح في التوحيد بل هو حقيقته، ثم تسامح بعضهم بإثبات الجهة خاشعاً من مثل هذا التسامح، وهل بين التكيف وإثبات الجهات فرق؟ لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه القاهر فوق عباده، وأنه استوى على العرش مع التمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في المعقول غيره وهو قوله تعالى: «ليس كمثله شيء» عصمة لمن وقفه الله تعالى. وهذا كلام القاضي رحمه الله تعالى.

(١٦) وفي هذا الحديث أن إعتاق المؤمن أفضل من إعتاق الكافر، وأجمع العلماء على جواز عتق الكافر في غير الكفارات، وأجمعوا على أنه لا يجوز الكافر في كفارة القتل كما ورد به القرآن، واختلفوا في كفارة الظهار واليمين والجماع في نهار رمضان فقال الشافعي ومالك والجمهور: لا يجوز إلا مؤمنة حلاً للمطلق على المقيد في كفارة القتل. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يجوز الكافر للإطلاق فإنها تسمى رقبة.

(١٧) قوله ﷺ: «أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها فإنها مؤمنة». فيه دليل على أن الكافر لا يصير مؤمناً إلا بالإقرار بالله تعالى وبرسالة رسول الله ﷺ، وفيه دليل على أن من أقر بالشهادتين واعتقد ذلك جزماً كفاه ذلك في صحة إيمانه وكونه من أهل القبلة والجنة، ولا يكلف مع هذا إقامة الدليل والبرهان على

ذلك، ولا يلزمه معرفة الدليل، وهذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور، وقد سبق بيان هذه المسألة في أول كتاب الإيمان مع ما يتعلق بها وبالله التوفيق.

٣٣- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٤- (٥٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ (وَالْفَاطِمَةُ مَتَّارِيَّةٌ) قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا نَسْلُمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيُرْدُ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ، سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدُّ عَلَيْنَا. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنَّا نَسْلُمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا. فَقَالَ: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا<sup>(١)</sup>». [وأخرجه البخاري ١١٩٩ و ١٢١٦ و ٣٨٧٥].

(١) قوله ﷺ: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا» معناه أن المصلي وظيفته أن يشتغل بصلاته فيتدبر ما يقوله ولا يعرج على غيرها فلا يرد سلاماً ولا غيره.

٣٤- ( ) حَدَّثَنِي ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السُّلُولِيُّ، حَدَّثَنَا هُرَيْمٌ<sup>(١)</sup> ابْنُ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(١) قوله: «حدثنا هريم» هو بضم الهاء وفتح الراء.

٣٥- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ.

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: «وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَاتِلَيْنِ»<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢٣٨]. فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنْ الْكَلَامِ.<sup>(٢)</sup> [وأخرجه البخاري ٤٥٣٤ و ١٢٠٠].

(١) قوله تعالى: (وقوموا لله قاتلين) قيل: معناه مطيعين. وقيل: ساكنين.

(٢) قوله: «أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام» فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الأعميين، وأجمع العلماء على أن الكلام فيها عامداً عالماً بتحريمه بغير مصلحتها وبغير إنقاذها وشبهه مبطل للصلاة. وأما الكلام لمصلحتها فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد رضي الله عنهم والجمهور: يبطل الصلاة، وجوزها الأوزاعي وبعض أصحاب مالك وطائفة قليلة. وكلام الناسي لا يبطلها عندنا وعند الجمهور ما لم يبطل. وقال أبو



٣٨- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَيْظِرٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَادٍ.

(١) قوله: «حدثنا كثير بن شظير» هو بكسر الشين والطاء المعجمتين.

## ٨- باب جَوَازِ لَعْنِ الشَّيْطَانِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَالتَّعَوُّذِ مِنْهُ وَجَوَازِ الْعَمَلِ الْقَلِيلِ فِي الصَّلَاةِ

٣٩- (٥٤١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنصُورٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا النُّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ)، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ عَفَرْنَا مِنَ الْجَنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ، لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَكَنِي مِنْهُ فَذَعَتْهُ<sup>(٢)</sup>، فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تَصْبِيحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمَعُونَ (أَوْ كُلُّكُمْ)<sup>(٣)</sup>» ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ<sup>(٤)</sup>: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي» فَرَدَّ اللَّهُ خَامِسًا<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن منصور: شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ<sup>(٦)</sup> وأخرجه البخاري ٤٦١ و ١٢١٠ و ٣٢٨٤ و ٤٨٠٨.

(١) قوله: «إن عفرنا من الجن جعل يفتك علي البارحة ليقطع علي صلاتي» هكذا هو في مسلم يفتك. وفي رواية البخاري: يفتك وهما صحيحان. والفتك الأخذ في غفلة وخديعة، والعفريت العاتي المارد من الجن.

(٢) قوله ﷺ: «فذعته» هو بذال معجمة وتخفيف العين المهملة أي خفته. قال مسلم: وفي رواية أبي بكر بن شيبه فدعته يعني بالذال المهملة وهو صحيح أيضاً ومعناه دفعته دفعاً شديداً والدعت والدع الدفع الشديد، وأنكر الخطابي المهملة وقال: لا تصح وصحبها غيره وصورها وإن كانت للمعجمة أوضح وأشهر، وفيه دليل على جواز العمل القليل في الصلاة.

(٣) قوله ﷺ: «فلقد هممت أن أربطه حتى تصبحوا تنظرون إليه أجمعون أو كلكم» فيه دليل على أن الجن موجودون وأنهم قد يراهم بعض الأدميين. وأما قول الله تعالى: «إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم»، فمحمول على الغالب، فلو كانت رؤيتهم محالاً لما قال النبي ﷺ ما قال من رؤيته إياه ومن أنه كان يربطه لينظروا كلهم إليه ويلعب به ولدان أهل المدينة. قال القاضي: وقيل إن رؤيتهم على خلقهم وصورهم الأصلية متمنة لظاهر الآية إلا للأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ومن خرق له العادة، وإنما يراهم بنو آدم في صور غير صورهم كما جاء

حنيفة ﷺ والكوفيون يطل، وقد تقدم بيانه. وفي حديث جابر ﷺ رد السلام بالإشارة، وأنه لا تبطل الصلاة بالإشارة ولحومها من الحركات اليسيرة، وأنه ينبغي لمن سلم عليه ومنعه من رد السلام مانع أن يعتذر إلى المسلم ويذكر له ذلك المانع.

٣٥- (٥٣٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٌ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عيسى ابن يونس.

كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٦- (٥٤٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي لِحَاجَةٍ، ثُمَّ أَذْرَكْتُهُ وَهُوَ يَسِيرُ. (قَالَ قُتَيْبَةُ: يُصَلِّي) فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي فَقَالَ: «إِنَّكَ سَلَّمْتَ آتِئاً وَأَنَا أَصَلِّي». وَهُوَ مُوجَّهٌ حَيْثُ يُؤْتَى قَبْلَ الْمَشْرِقِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «وهو موجه قبل المشرق» هو بكسر الجيم أي موجه وجهه وراحته، وفيه دليل لجواز النافلة في السفر حيث توجهت به راحته وهو يجمع عليه.

٣٧- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنْطَلِقٌ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ، فَكَلَّمْتُهُ. فَقَالَ لِي بِيَدِهِ هَكَذَا (وَأَوْفَا زُهَيْرٌ بِيَدِهِ) ثُمَّ كَلَّمْتُهُ فَقَالَ لِي هَكَذَا (فَأَوْفَا زُهَيْرٌ أَيْضاً بِيَدِهِ نَحْوُ الْأَرْضِ) وَأَنَا أَسْمَعُهُ يَقْرَأُ، يَوْمَئِذٍ بِرَأْسِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «مَا فَعَلْتَ فِي الَّذِي أَرْسَلْتُكَ لَهُ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكَلِّمَكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي»..

قال زُهَيْرٌ: وَأَبُو الزُّبَيْرِ جَالِسٌ مُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ بِيَدِهِ أَبُو الزُّبَيْرِ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَقَالَ بِيَدِهِ إِلَى غَيْرِ الْكَعْبَةِ.

٣٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَعَثَنِي فِي حَاجَةٍ، فَرَجَعْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَوَجْهُهُ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدْ عَلَيَّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي».



٩- باب جواز حمل الصبيان في الصلاة<sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث حمل أمانة رضي الله عنها. ففيه دليل لصحة صلاة من حمل أدمياً أو حيواناً طاهراً من طير وشاة وغيرهما، وأن ثياب الصبيان وأجسادهم طاهرة حتى تتحقق نجاستها، وأن الفعل القليل لا يبطل الصلاة، وأن الأفعال إذا تعددت ولم تتوال ببل تفرقت لا تبطل الصلاة، وفيه تواضع مع الصبيان وسائر الضعفة ورحمتهم وملاطفتهم.

٤١- (٥٤٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَقَتِيْبَةُ ابْنِ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَامِرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أَمَامَةَ بِنْتُ زَيْنَبَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَأَبِي الْعَاصِ<sup>(١)</sup> ابْنِ الرَّبِيعِ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا؟.

قال يحيى: قال مالك: نعم. [أخرجه البخاري ٥١٦ و٥٩٩٦].

(١) قوله: «وهو حامل أمانة بنت زينب بنت رسول الله ﷺ ولأبي العاص بن الربيع» يعني بنت زينب من زوجها أبي العاص بن الربيع.

(٢) وقوله «ابن الربيع» هو الصحيح المشهور في كتب أسماء الصحابة وكتب الأنساب وغيرها، ورواه أكثر رواة الموطأ عن مالك رحمه الله تعالى فقالوا ابن ربيعة، وكذا رواه البخاري من رواية مالك رحمه الله تعالى. قال القاضي عياض: وقال الأصيلي هو ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك إلى جده، قال القاضي: وهذا الذي قاله غير معروف ونسبه عند أهل الأخبار والأنساب باتفاقهم أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف، واسم أبي العاص لقيط وقيل مهشم وقيل غير ذلك والله تعالى أعلم.

٤٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَابْنِ عَجْلَانَ، سَمِعَا عَامِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ وَأَمَامَةَ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ وَهِيَ ابْنَةُ زَيْنَبَ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى عَاتِقِهِ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا رَفَعَ مِنْ السُّجُودِ أَعَادَهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) وقوله: «رأيت النبي ﷺ يوم الناس وأمانة على عاتقه» هذا يدل لمذهب الشافعي رحمه الله تعالى ومن وافقه أنه يجوز حمل الصبي والصبية وغيرهما من الحيوان الطاهر في صلاة الفرض وصلاة النفل، ويجوز ذلك للإمام والمأموم والمنفرد، وحمله أصحاب مالك ﷺ على النافلة، ومنعوا جواز ذلك في الفريضة، وهذا التأويل فاسد، لأن قوله: يوم الناس صريح

في الآثار، قلت: هذه دعوى مجردة، فإن لم يصح لها مستند فهي مردودة. قال الإمام أبو عبد الله المازري: الجن أجسام لطيفة روحانية، فيحتمل أنه تصور بصورة يمكن ربطه معها، ثم يتمتع من أن يعود إلى ما كان عليه حتى يتأني اللعب به، وإن خرفت العادة أمكن غير ذلك.

(٤) قوله ﷺ: «ثم ذكرت قول أخي سليمان صلاة الله وسلامه عليه» قال القاضي: معناه أنه مختص بهذا فامتنع نبينا ﷺ من ربطه، إما أنه لم يقدر عليه لذلك. وإما لكونه لما تذكر ذلك لم يتعاط ذلك لظنه أنه لم يقدر عليه أو تواضعاً وتادباً.

(٥) قوله ﷺ: «فرد الله خاستاً» أي ذليلاً صاغراً مطروداً مبعداً.

(٦) قوله: «وقال ابن منصور شعبة عن محمد بن زياد» يعني قال إسحاق بن منصور في روايته: حدثنا النضر قال: أخبرنا شعبة عن محمد بن زياد، فخالف رواية رفيقه إسحاق بن إبراهيم السابقة في شيئين: أحدهما أنه قال شعبة عن محمد بن زياد، وقال ابن إبراهيم شعبة قال أخبرنا محمد، والثاني أنه قال محمد بن زياد، وفي رواية ابن إبراهيم محمد وهو ابن زياد.

٣٩- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هُوَ ابْنِ جَعْفَرٍ (ح).

قال وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا شعبة، كلاهما عن شعبة، في هذا الإسناد، وكيس في حديث ابن جعفر قوله: فدعته، وأما ابن أبي شيبة فقال في روايته: فدعته.

٤٠- (٥٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ صَالِحٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ ابْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ.

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ». ثُمَّ قَالَ: «الْعَنكَ بِلُغْنَةِ اللَّهِ» ثلاثاً. وَبَسَطَ يَدَهُ كَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شَيْئاً، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ سَمِعْنَاكَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئاً لَمْ نَسْمَعْكَ تَقُولُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَرَأَيْنَاكَ بَسَطْتَ يَدَكَ، قَالَ: «إِنْ عَدُّوُا اللَّهَ، إِبْلِيسَ جَاءَ بِشَهَابٍ مِنْ نَارٍ لِيَجْعَلَهُ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلْتُ: الْعَنَكَ بِلُغْنَةِ اللَّهِ التَّامَةِ<sup>(١)</sup>، فَلَمْ يَسْتَخِرْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَرَدْتُ اخْذَهُ، وَاللَّهِ! لَوْ لَا دَعْوَةُ أَخِينَا سُلَيْمَانَ لِأَصْبَحَ مُوْتَقِئاً يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله تعالى: «وقوموا لله قانتين» قيل معناه مطيعين، وقيل ساكتين.

(٢) قوله ﷺ: «والله لولا دعوة أخينا سليمان لأصبح موثقاً يلعب به ولدان أهل المدينة» فيه جواز الحلف من غير استعلاف لتفخيم ما يخبر به الإنسان وتعظيمه والمبالغة في صحته وصدقه، وقد كثرت الأحاديث بمثل هذا والولدان الصبيان.



أو كالصريح في أنه كان في الفريضة، وادعى بعض المالكية أنه منسوخ، وبعضهم أنه خاص بالنبي ﷺ، وبعضهم أنه كان لضرورة، وكل هذه الدعاوى باطلة ومردودة، فإنه لا دليل عليها ولا ضرورة إليها، بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك، وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع لأن الأكدمي طاهر وما في جوفه من النجاسة معفو عنه لكونه في معدته، وثياب الأطفال وأجسادهم على الطهارة، ودلائل الشرع متظاهرة على هذا، والأفعال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، وفعل النبي ﷺ هذا بيانا للجواز وتنبهاً به على هذه القواعد التي ذكرتها، وهذا يرد ما ادعاه الإمام أبو سليمان الخطابي أن هذا الفعل يشبه أن يكون كان بغير عمد، فحملها في الصلاة لكونها كانت تتعلق به ﷺ فلم يدفعها فإذا قام بقيت معه، قال: ولا يترهم أنه حملها ووضعها مرة بعد أخرى عمداً لأنه عمل كثير ويشغل القلب، وإذا كان الخميصة شغله فكيف لا يشغله. هذا كلام الخطابي رحمه الله تعالى وهو باطل ودعوى مجردة، وما يردا قوله في صحيح مسلم: فإذا أقام حملها.

(٢) وقوله: (فإذا رفع من السجود أعادها) وقوله في رواية غير مسلم: «خرج علينا حاملاً أمانة فصلى» فذكر الحديث. وأما قضية الخميصة فلائها تشغل القلب بلا فائدة، وحمل أمانة لا نسلم أنه يشغل القلب وإن شغله فيرتب عليه فوائد وبيان قواعد مما ذكرناه وغيره فأحل ذلك الشغل لهذه الفوائد، بخلاف الخميصة فالصواب الذي لا معدل عنه أن الحديث كان لبيان الجواز والتنبه على هذه الفوائد فهو جائز لنا وشرع مستمر للمسلمين إلى يوم الدين والله أعلم.

٤٣- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ ابْنِ بُكَيْرٍ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لِلنَّاسِ وَأَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عُنُقِهِ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا.

٤٣- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ.

جَمِيعاً عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيُّ، سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ جُلُوسٌ، خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَنْخِرُ حَدِيثَهُمْ. غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَمَّ النَّاسَ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ.

١٠- باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة<sup>(١)</sup>

(١) فيه صلاته ﷺ على المنبر ونزوله القهقري حتى سجد في أصل

٤٤- (٥٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

قال يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنْ تَفَرَّأَ جَاؤُوا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَدْ تَمَارَوْا فِي الْمِنْبَرِ<sup>(١)</sup>، مِنْ أَيِّ عَوْدٍ هُوَ؟ فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْرِفُ مِنْ أَيِّ عَوْدٍ هُوَ، وَمَنْ عَمِلَهُ، وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ! فَحَدَّثَنَا. قَالَ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ (قَالَ أَبُو حَازِمٍ: إِنَّهُ لَيْسَ بِهَا يَوْمَيْذٍ) «انْظُرِي غَلَامَكَ النِّجَارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَاداً»<sup>(٢)</sup> أَكَلَمَ النَّاسَ عَلَيْهَا. فَفَعِلَ هَذِهِ الثَّلَاثَ دَرَجَاتٍ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَضِعَتْ هَذَا الْمَوْضِعَ، فَهِيَ مِنْ طُرُقَاءِ الْغَابَةِ<sup>(٤)</sup>، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَيْهِ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَأَاهُ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ رَفَعَ فَنَزَلَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ<sup>(٥)</sup> فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي»<sup>(٦)</sup>. [إخرجه البخاري ٣٧٧ و ٤٤٨ و ٩١٧ و ٢٠٩٤ و ٢٥٦٩].

(١) قوله: «تَمَارَوْا فِي الْمِنْبَرِ» أي اختلفوا وتنازعوا، قال أهل اللغة: المنبر مشتق من النبر وهو الارتفاع.

(٢) قوله: «أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ انْظُرِي غَلَامَكَ النِّجَارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَاداً» هكذا رواه سهيل بن سعد، وفي رواية جابر في صحيح البخاري وغيره أن المرأة قالت: يا رسول الله ألا أجعل لك شيئاً تقعد عليه فإن لي غلاماً نجاراً؟ قال: إن شئت فعلت المنبر. وهذه الرواية في ظاهرها مخالفة لرواية سهيل، والجمع بينهما أن المرأة عرضت هذا أولاً على رسول



الله ﷺ ثم بعث إليها النبي ﷺ طلب تنجز ذلك.

جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِراً. <sup>(٢)</sup>

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. <sup>(٣)</sup>   
 البخاري ١٢١٩ و ١٢٢٠.

(٣) قوله: «فعمل هذه الثلاث درجات» هذا مما ينكره أهل العربية والمعروف عندهم أن يقول ثلاث الدرجات أو الدرجات الثلاث، وهذا الحديث دليل لكونه لغة قليلة، وفيه تصريح بأن منبر رسول الله ﷺ كان ثلاث درجات.

(١) قوله: «الحكم بن موسى القنطري» بفتح القاف منسوب إلى محلة من محال بغداد تعرف بقطرة البر، وأن ينسب إليها جماعات كثيرون منهم الحكم بن موسى هذا، ولهم جماعات يقال فيهم القنطري ينسبون إلى محلة من محال نيسابور تعرف برأس القطرة، وقد أوضح القسمين الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

(٤) قوله: «فهو من طرفاء الغابة» الطرفاء ممدودة، وفي رواية البخاري وغيره من أنل الغابة بفتح الهمزة والأنل الطرفاء والغابة موضع معروف من عوالي المدينة.

(٢) قوله: «نهى أن يصلي الرجل مختصراً» وفي رواية البخاري: «نهى عن الحصر في الصلاة» اختلف العلماء في معناه فالصحيح الذي عليه المحققون والأكثر من أهل اللغة والغريب والمحدثين، وبه قال أصحابنا في كتب المذهب أن المختصر هو الذي يصلي بيده على خاصرته، وقال الهروي: قيل هو أن يأخذ بيده عصا يتوكأ عليها، وقيل أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين، وقيل هو أن يحذف فلا يؤدي قيامها وركوعها وسجودها وحدودها والصحيح الأول قيل نهى عنه لأنه فعل اليه اليهود، وقيل فعل الشيطان، وقيل لأن إبليس هبط من الجنة كذلك، وقيل لأنه فعل المتكبرين.

(٥) قوله: «ثم رفع فتزل القهقري حتى سجد» هكذا هو رفع بالقاء أي رفع رأسه من الركوع، والقهقري هو المشي إلى خلف وإنما رجع القهقري لتلا يستدير القبلية.

(٦) قوله ﷺ: «ولتعلموا صلاتي» هو بفتح العين واللام المشددة أي تعلموا، فبين ﷺ أن صعوده المنبر وصلاته عليه إنما كان للتعليم ليرى جميعهم أفعاله ﷺ، بخلاف ما إذا كان على الأرض فإنه لا يراه إلا بعضهم ممن قرب منه.

## ١٢- باب كراهة مسح الحصى

### وَتَسْوِيَةِ التُّرَابِ فِي الصَّلَاةِ

٤٧- (٥٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ مُعَيْقِبٍ، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْحَ فِي الْمَسْجِدِ، يَغْنِي الْحَصَى قَالَ: «إِنْ كُنْتَ لَا بَدْ فَاعْلَأْ فَوَاحِدَةً». <sup>(١)</sup>   
 البخاري ١٢٠٧.

٤٥- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي <sup>(١)</sup> الْقُرَشِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: أَتَا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَسَأَلُوهُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ يُسَبَّرُ النَّبِيُّ ﷺ؟ وَمَسَاقُوا <sup>(٢)</sup> الْحَدِيثِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ.

(١) هو بتشديد الباء سبق بيانه مرات منسوب إلى القارة القبيلة المعروفة.

(٢) هكذا هو في النسخ ومساقوا بضمير الجمع وكان ينبغي أن يقول ومساقاً لأن المراد بيان رواية يعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة عن أبي حازم فهما شريكا ابن أبي حازم في الرواية عن أبي حازم ولعله أتى بلفظ الجمع ومراده الاثنان، وإطلاق الجمع على الاثنين جائز بلا شك، لكن هل هو حقيقة أم مجاز؟ فيه خلاف مشهور، الأكثرون أنه مجاز، ويحتمل أن مسلماً أراد بقوله ومساقوا الرواة عن يعقوب وعن سفيان وهم كثيرون والله أعلم.

## ١١- باب كراهة الاختصار في الصلاة

٤٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.   
 عَنْ مُعَيْقِبٍ، أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَسْحِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَاحِدَةً».

٤٦- (٥٤٥) وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِي <sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ.

٤٨- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا



خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِيهِ: نَخَامَةٌ فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ.

حَدَّثَنِي مُعْتَقِبٌ، (ح).

إِلَّا الضُّحَاكَ فَإِنْ فِي حَدِيثِهِ: نَخَامَةٌ فِي الْقِبْلَةِ، بِمَعْنَى

حَدِيثِ مَالِكٍ.

٤٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ

ابْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مُعْتَقِبٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فِي الرَّجُلِ

يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاجِدَةً».

٥٢- (٥٤٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي

شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

١٣- باب النهي عن البصاق<sup>(١)</sup> فِي الْمَسْجِدِ،

فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نَخَامَةً فِي قِبْلَةِ

الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا<sup>(٢)</sup> بِخِصَاءٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ

أَوْ أَمَامَهُ، وَلَكِنْ يَبْزُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى<sup>(٣)</sup>.

[أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٤١٤ ر (٤٠٨ - ٤٠٩) ر (٤١٠ - ٤١١)].

(١) قوله: «رَأَى نَخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا» فِي إِزَالَةِ الْبَزَاقِ وَغَيْرِهِ

مِنَ الْأَفْئَالِ وَلِغَوَا مِنْ الْمَسْجِدِ.

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: «لِيَبْزُقَ تَحْتَ قَدَمِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ» هَذَا فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ،

أَمَّا الْمَصْلَى فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَبْزُقُ إِلَّا فِي ثَوْبِهِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ

خَطِيئَةٌ» فَكَيْفَ يَأْذَنُ فِيهِ ﷺ؟ وَإِنَّمَا نَهَى عَنِ الْبَصَاقِ عَنِ الْيَمِينِ تَشْرِيفًا لَهَا.

وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: «فَلَا يَبْصُقُ أَمَامَهُ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا» قَالَ

الْقَاضِي: وَالنَّهْيُ عَنِ الْبَزَاقِ عَنْ يَمِينِهِ هُوَ مَعَ امْكِانِ غَيْرِ الْيَمِينِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ

غَيْرُ الْيَمِينِ بَانَ يَكُونُ عَنْ يَسَارِهِ مَصْلٌ فَلَهُ الْبَصَاقُ عَنْ يَمِينِهِ لَكِنْ الْأَوَّلُ

تَنْزِيهِ الْيَمِينِ عَنْ ذَلِكَ مَا امْكِانِ.

٥٢- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَزْمَلَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ

وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ابْنُ

إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا<sup>(١)</sup>

فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ

أَحَدُكُمْ يَصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ<sup>(٢)</sup>» إِذَا

صَلَّى. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٤٠٦ وَ ٧٥٣ وَ ١٢١٣ وَ ٦١١١].

(١) قوله: «رَأَى بُصَاقًا» فِي رِوَايَةِ: «نَخَامَةً» فِي رِوَايَةِ: «مُخَاطًا». قَالَ

أَهْلُ اللُّغَةِ: الْمُخَاطُ مِنَ الْأَنْفِ وَالْبَزَاقُ وَالْبَزَاقُ مِنَ الْقَمِ، وَالنَخَامَةُ وَهِيَ

النَخَاعَةُ مِنَ الرَّأْسِ أَيْضًا وَمِنَ الصَّدْرِ وَيُقَالُ تَنَخَّمَ وَتَنَخَّعَ.

(٢) قوله ﷺ: «فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ» أَيِ الْجِهَةِ

الَّتِي عَظُمَهَا، وَقِيلَ فَإِنَّ قِبْلَةَ اللَّهِ وَقِيلَ ثَوْبَهُ وَغَوَّ هَذَا، فَلَا يَقَابِلُ هَذِهِ الْجِهَةَ

بِالْبَصَاقِ الَّذِي هُوَ الْاسْتِخْفَافُ بِمَنْ يَبْزُقُ إِلَيْهِ وَاهَاتِهِ وَتَحْقِيرَهُ.

٥١- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ عُثَيْمٍ وَأَبُو أَسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ

عُلَيْيَةَ) عَنْ أَيُّوبَ (ح).

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى

نَخَامَةً، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٥٢- (٥٤٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ

فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ أَوْ

مُخَاطًا أَوْ نَخَامَةً، فَحَكَّهُ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٤٠٧].

٥٣- (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ

حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْيَةَ.

قَالَ زُهَيْرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْيَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ وَهْرَانَ، عَنْ

وَحَدَّثَنِي هُرُونُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابْنِ مُحَمَّدٍ،

قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ.

كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ رَأَى



أبي رافع.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نَحَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَتَنَحَّعُ أَمَامَهُ؟ أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَحَّعَ فِي وَجْهِهِ؟ فَإِذَا تَنَحَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَحَّعْ عَنْ يَسَارِهِ، تَحْتَ قَدَمَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْلُ هَكَذَا». وَوَصَفَ الْقَاسِمُ، فَتَقَلَّ فِي تَوْبِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ. [أخرجه البخاري (٤٠٨ - ٤٠٩) (٤١٠) - (٤١١)].

٥٣- ( ) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

كُلُّهُمْ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ.

وَرَزَّادٌ فِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ تَوْبَهُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ.

٥٤- (٥٥١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ<sup>(١)</sup>، فَلَا يَزِفُّنَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمَيْهِ». [أخرجه البخاري ٢٤١ و ٤٠٥ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٧ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ١٢١٤. وتقدم عند مسلم بقطعة لم ترد في هذه الطريق برقم: ٤٩٣].

(١) قوله ﷺ: «فإنه يناجي ربه» إشارة إلى إخلاص القلب وحضوره وتفريغه للذكر لله تعالى وتمجيده وتلاوة كتابه وتذيره.

٥٥- (٥٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ (قال يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ)، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ<sup>(١)</sup>، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا<sup>(٢)</sup>». [أخرجه البخاري ٤١٥].

(١) قوله ﷺ: «التفل في المسجد خطيئة» هو بفتح التاء المثناة فوق

واسكان التاء وهو البصاق كما في الحديث الآخر: «البزاق في المسجد خطيئة» واعلم أن البزاق في المسجد خطيئة مطلقاً سواء احتاج إلى البزاق أو لم يحتاج بل يبرز في توبه، فإن بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة وعليه أن يكفر هذه الخطيئة بدفن البزاق، هذا هو الصواب أن البزاق خطيئة كما صرح به رسول الله ﷺ. وقال العلماء والقاضي عياض: فيه كلام باطل حاصله أن البزاق ليس بخطيئة إلا في حق من لم يدفنه، وأما من أراد دفنه فليس بخطيئة، واستدل له بأشياء باطلة فقله هذا غلط صريح مخالف لنص الحديث ولما قاله العلماء نهى عليه لئلا يفتن به.

(٢) وأما قوله ﷺ: «وكفارتها دفنها» فمعناه إن ارتكب هذه الخطيئة فعليه تكفيرها، كما أن الزنا والخمر وقتل الصيد في الإحرام محرمات وخطايا وإذا ارتكبها فعليه عقوبتها. واختلف العلماء في المراد بدفنها فالجمهور قالوا: المراد دفنها في تراب المسجد ورملة وحصاته إن كان فيه تراب أو رمل أو حصاة ونحوها وإلا فيخرجها. وحكى الروياني من أصحابنا قولاً أن المراد إخراجها مطلقاً والله أعلم.

٥٦- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى (ابْنُ الْخَارِثِ)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَأَلْتُ قَتَادَةَ عَنِ التَّفْلِ فِي الْمَسْجِدِ؟ فَقَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ<sup>(١)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّفْلُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا».

(١) قوله: عن قتادة عن أنس ﷺ وفي الرواية الأخرى: سألت قتادة فقال سمعت أنس بن مالك فيه تنبيه على أن قتادة سمعه من أنس لأن قتادة مدلس، فإذا قال عن لم يتحقق اتصاله، فإذا جاء في طريق آخر سماعه تحققنا به اتصال الأول، وقد سبق بيان هذه القاعدة في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب ثم في مواضع بعدها.

٥٧- (٥٥٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا وَاصِلُ مَوْلَى أَبِي عَيِّنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّلِيِّ<sup>(١)</sup>.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي، حَسَنَاتُهَا وَمَسِيئَتُهَا، فَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى يُعَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ، وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا النَّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله: «عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدليلي» أما يعمر فبفتح الميم وضمها وسبق بيانه في أول كتاب الإيمان وسبق بعده بقليل بيان الخلاف في الدليلي.

(٢) قوله ﷺ: «ووجدت في مساوي أعمالها النخاعة تكون في المسجد لا تدفن» هذا ظاهره أن هذا القبح والذم لا يختص بصاحب النخاعة بل



يدخل فيه هو وكل من رآها ولا يزيلها بدفن أو حك ونحوه.

٥٨- (٥٥٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ تَنْخَعُ، فَذَلَّكَهَا بِتَغْلِيهِ.

٥٩- ( ) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ، فَتَنَخَّعَ فَذَلَّكَهَا بِتَغْلِيهِ الْيُسْرَى.

#### ١٤- باب جواز الصلاة في التغلغل

٦٠- (٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ أَبِي مُسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسِ ابْنَ مَالِكٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي التَّغْلِيلِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

(١) قوله: «كان رسول الله ﷺ يصلي في التغلغل» فيه جواز الصلاة في النعال والخفاف ما لم يتحقق عليها نجاسة، ولو أصاب أسفل الخف نجاسة ومسحه على الأرض فهل تصح صلاته؟ فيه خلاف للعلماء ومما قولان للشافعي رحمه الله. الأصح لا تصح.

٦٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مُسْلَمَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا، بِمِثْلِهِ. [أخرجه البخاري ٣٨٦ و ٥٨٥٠].

#### ١٥- باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام

٦١- (٥٥٦) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (ح). قَالَ وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ<sup>(١)</sup> لَهَا أَعْلَامٌ، وَقَالَ: «شَغَلْتَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ»، فَأَذْعَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ<sup>(٢)</sup> وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>. [أخرجه البخاري ٣٧٣ و ٧٥٢ و ٥٨١٧].

(١) قوله: «في خميصة» هي كساء مربع من صوف.

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم: «شغلتني أعلام هذه» وفي الرواية الأخرى «الهنئي» وفي رواية للبخاري: «فأخاف أن تفتني» معنى هذه الألفاظ

متقارب وهو اشتغال القلب بها عن كمال الحضور في الصلاة وتدبر أذكارها وتلاوتها ومقاصدها من الانقياد والخضوع، ففيه الحث على حضور القلب في الصلاة وتدبر ما ذكرناه ومنع النظر من الاستداد إلى ما يشغل وإزالة ما يخاف اشتغال القلب به وكراهية تزويق محراب المسجد وحاطه ونقشه وغير ذلك من الشاغلات، لأن النبي ﷺ جعل العلة في إزالة الخميصة هذا المعنى، وفيه أن الصلاة تصح وإن حصل فيها فكر في شاغل ونحوه مما ليس متعلقاً بالصلاة وهذا بإجماع الفقهاء. وحكى عن بعض السلف والزهاد ما لا يصح عمن يعتد به في الإجماع.

قال أصحابنا: يستحب له النظر إلى موضع سجوده ولا يتجاوز، قال بعضهم: يكره تغيب عيته وعندى لا يكره إلا أن يخاف ضرراً، وفيه صحة الصلاة في ثوب له أعلام وأن غيره أولى، وأما بعثه ﷺ بالخميصة إلى أبي جهم وطلب أنبجانية فهو من باب الإدلال عليه لعلمه بأنه يؤثر هذا ويفرح به والله أعلم.

(٣) واسم أبي جهم هذا عامر بن حذيفة بن غاثم القرشي العدوي المدني الصحابي، قال الحاكم أبو أحمد: ويقال اسمه عبيد بن حذيفة وهو غير أبي جهيم بضم الجيم وزيادة ياء على التصغير المذكور في باب التيمم وفي مرور المار بين يدي المصلي وقد سبق بيانه في موضعه.

(٤) قوله ﷺ: «واتوني بأنبجانية» قال القاضي عياض: رويته بفتح الهمة وكسرهما ويفتح الباء وكسرهما أيضاً في غير مسلم وبالجوهين ذكرها ثعلب، قال: ورويناه بتشديد الياء في آخره وتخفيفها معاً في غير مسلم، إذ هو في رواية لمسلم بأنبجانية مشدد مكسور على الإضافة إلى أبي جهم، وعلى التذكير كما جاء في الرواية الأخرى كساء له أنبجانية، قال ثعلب: هو كل ما كثف، قال غيره: هو كساء غليظ لا علم له، فإذا كان للكساء علم فهو خميصة، فإن لم يكن فهو أنبجانية. وقال الداودي: هو كساء غليظ بين الكساء والعباءة. وقال القاضي أبو عبد الله: هو كساء سده قطن أو كتان ولحمته صوف. وقال ابن قتيبة: إنما هو منبجاني ولا يقال أنبجاني منسوب إلى منبج وفتح الباء في النسب لأنه خرج مخرج الشنوذ وهو قول الأصمعي قال الباجي: ما قاله ثعلب أظهر والنسب إلى منبج منبجي.

٦٢- ( ) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ..

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي خَمِيصَةٍ ذَاتِ أَعْلَامٍ، فَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِذِهِ الْخَمِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ ابْنِ حُذَيْفَةَ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ، فَإِنَّهَا الْهَنْئِي آتِفًا فِي صَلَاتِي».

٦٣- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ خَمِيصَةٌ لَهَا عِلْمٌ، فَكَانَ



يَتَشَاغَلُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ، وَآخَذَ كِسَاءً لَهُ أَنْبَجَانِيًّا.

[أخرجه البخاري ٦٧١ و ٥٤٦٥].

٦٦- (٥٥٩) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

قال وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ.

قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضِعَ عَشَاءٌ أَحَدِكُمْ وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَاذْبُدُوا بِالْعَشَاءِ، وَلَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَقْرُغَ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري ٦٧٣ و ٥٤٦٣].

(١) وقوله ﷺ: «ولا يعجلن حتى يفرغ منه» دليل على أنه يأكل حاجته من الأكل بكماله وهذا هو الصواب، وأما ما تأوله بعض أصحابنا على أنه يأكل لقمًا يكسر بها شدة الجوع فليس بصحيح وهذا الحديث صريح في إبطاله.

٦٦- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ (يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ)، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُوسَى<sup>(١)</sup> عَنْ أَيُّوبَ.

كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

٦٧- (٥٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ) عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيْقٍ<sup>(٢)</sup>، قَالَ:

تَحَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثًا، وَكَانَ الْقَاسِمُ رَجُلًا لَحَّانَةً<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ لَأُمٍّ وَلَدٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا لَكَ لَا تَحَدَّثُ كَمَا يَتَحَدَّثُ ابْنُ أَخِي هَذَا؟ أَمَا إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ مِنْ آيِنِ أَيْتٍ، هَذَا أَذْبَتَهُ أُمُّهُ وَأَنْتَ أَذْبَتَكَ أُمُّكَ. قَالَ: فَغَضِبَ الْقَاسِمُ وَأَضَبَ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَأَى مَائِدَةً عَائِشَةَ قَدْ أَتَتْ بِهَا قَامَ، قَالَتْ: آيِنَ؟ قَالَ: أَصَلِّي. قَالَتْ: اجْلِسْ. قَالَ: إِنِّي أَصَلِّي. قَالَتْ: اجْلِسْ غَدْرًا<sup>(٥)</sup>، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدْفَعُ الْأَخْبَثَانِ».

(١) قوله: «حدثنا الصلت بن مسعود قال حدثنا سفيان بن موسى» سفيان هنا بصري ثقة معروف، قال الدارقطني: هو ثقة مأمون، وقال أبو علي الغساني: هو ثقة وأنكروا على من زعم أنه مجهول.

(٢) قوله: ابن أبي عتيق هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ﷺ. والقاسم هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ﷺ.

١٦- باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مَذْفَعَةِ الْأَخْبَثَيْنِ<sup>(١)</sup>

(١) قوله ﷺ: «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء» وفي رواية: «إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشايتكم».

وفي رواية: «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء ولا يعجلن حتى يفرغ منه». وفي رواية: «لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان».

٦٤- ( ) أَخْبَرَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَاذْبُدُوا بِالْعَشَاءِ»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري ٦٧٢ و ٥٤٦٣].

(١) في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله لما فيه من اشتغال القلب به وذهاب كمال الخشوع وكرامتها مع مذبذبة الأخبثين وهما البول والغائط، ويلحق بهذا ما كان في معناه مما يشغل القلب ويذهب كمال الخشوع، وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم إذا صلى كذلك وفي الوقت سعة، فإذا ضاق بحيث لو أكل أو تطهر خرج وقت الصلاة صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز تأخيرها. وحكى أبو سعد المتولي من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا أنه لا يصلي بحاله بل يأكل ويتوضأ وإن خرج الوقت لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته، وإذا صلى على حاله وفي الوقت سعة فقد ارتكب المكروه وصلاته صحيحة عندنا وعند الجمهور لكن يستحب إعادتها ولا يجب. ونقل القاضي عياض عن أهل الظاهر أنها باطلة. وفي الرواية الثانية دليل على امتداد وقت المغرب وفيه خلاف بين العلماء وفي مذهبننا سنوضحه في أبواب الأوقات إن شاء الله تعالى.

٦٤- (٥٥٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُو، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُرِبَ الْعَشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَاذْبُدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ».

٦٥- (٥٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ.



(٣) قوله: «وكان لحانة» هو بفتح اللام وتشديد الحاء أي كثير اللحم في كلامه. قال القاضي: ورواه بعضهم لحنة بضم اللام وإسكان الحاء وهو بمعنى لحانة.

(٤) قوله: «فغضب وأضب» هو بفتح الميم والضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة أي حقد.

(٥) قولها: «اجلس غدر» هو بضم الغين المعجمة وفتح الدال أي يا غادر، قال أهل اللغة: الغدر ترك الوفاء، ويقال لمن غدر غادر وغدر وأكثر ما يستعمل في النداء بالشتيم، وإنما قالت له غدر لأنه مأمور باحترامها لأنها أم المؤمنين وعمته وأكبر منه وناصحة له ومؤدبة فكان حقه أن يحتملها ولا يغضب عليها.

٦٧- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَثَيِّبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، أَخْبَرَنِي أَبُو حَزْرَةَ (١) الْقَاصُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةَ الْقَاسِمِ.

(١) قوله: أخبرني أبو حزره هو مجاهد مهملة مفتوحة ثم زاي ساكنة ثم راء واسمه يعقوب بن مجاهد وهو يعقوب بن مجاهد المذكور في الإسناد الأول ويقال كنية أبو يوسف وأما أبو حزره فلقب له والله أعلم.

## ١٧- باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً

أَوْ كَرَأًا أَوْ نَحْوَهَا (١)

(١) قوله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرن المساجد» هذا تصريح بنهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد، وهذا مذنب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أن النهي خاص في مسجد النبي ﷺ لقوله ﷺ في بعض روايات مسلم: «فلا يقرن مسجداً» وحجة الجمهور فلا يقرن المساجد، ثم إن هذا النهي إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما فهذه البقول حلال بإجماع من يعتد به. وحكى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لأنها تمنع عن حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين. وحجة الجمهور قوله ﷺ في أحاديث الباب: «كل فاني أناجي من لا تتأجي» وقوله ﷺ: «أيها الناس إنه ليس لي تحريم ما أحل الله لي» قال العلماء: ويلحق بالثوم والبصل والكرات كل ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها. قال القاضي: ويلحق به من أكل فجلاً وكان يتجشئ، وقال: وقال ابن المرباط: ويلحق به من به نخر في فيه أو به جرح له رائحة. قال القاضي: وقاس العلماء على هذا مجامع الصلاة غير المسجد كمصلى العيد والجنائز ونحوها من مجامع العبادات، وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها، ولا يلتحق بها الأسواق ونحوها.

٦٨- (٥٦١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فِي غَزْوَةِ خَيْبَرٍ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ» (١) (يَعْنِي الثُّومَ) فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسَاجِدَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: فِي غَزْوَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ خَيْبَرَ. [أخرجه البخاري ٨٥٣ و٤٢١٥. وسأني بعد الحديث: ١٩٣٦].

(١) قوله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة» وفي الرواية الأخرى: «من هذه البقلة» فيه تسمية الثوم شجراً ويقلاً، قال أهل اللغة: البقل كل نبات أخضرت به الأرض.

٦٩- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُيَيْنٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا يَقْرِنُ مَسَاجِدَنَا، حَتَّى يَنْعَبَ رِيحُهَا». يَعْنِي الثُّومَ.

٧٠- (٥٦٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ)، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ (وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ) قَالَ:

سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ الثُّومِ؟ فَقَالَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرِنُنَا، وَلَا يُصَلِّي مَعَنَا» (١). [أخرجه البخاري ٨٥٦ و٥٤٥١].

(١) قوله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ولا يصل معنا» هكذا ضبطناه ولا يصل على النهي، ووقع في أكثر الأصول ولا يصلي بإثبات الباء على الخبر الذي يراد به النهي، وكلاهما صحيح فيه نهى من أكل الثوم ونحوه عن حضور مجمع المصلين وإن كانوا في غير مسجد، ويؤخذ منه النهي عن سائر مجامع العبادات ونحوها كما سبق.

٧١- (٥٦٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ) أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرِنُ مَسْجِدَنَا، وَلَا يُؤْذِنُنَا بِرِيحِ الثُّومِ» (١).

(١) قوله ﷺ: «فلا يقرن مسجداً ولا يؤذينا» هو بتشديد نون يؤذينا وإنما نهى عليه لأنني رأيت من خففه ثم استشكل عليه إثبات الباء مع أن إثبات الباء المخففة جائز على إرادة الخبر كما سبق.



٧٢- (٥٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ، فَقُلَّيْنَا الْحَاجَةُ فَأَكَلْنَا مِنْهَا، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُتَيْنِ فَلَا يَفْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذِي مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ الْإِنْسُ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «فإن الملائكة تأذي مما يتأذى منه الإنسان» هكذا ضبطناه بتشديد الذال فيهما وهو ظاهر، ووقع في أكثر الأصول تأذي مما يآذي منه الإنسان بتخفيف الذال فيهما وهي لغة يقال آذى مثل عمى يعمى ومعناه تأذى. قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على منع أكل الثوم وغوره من دخول المسجد وإن كان خالياً لأنه عمل الملائكة ولعموم الأحاديث.

٧٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

أَنَّ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ (وَفِي رَوَايَةٍ حَرَمَلَةُ وَزَعَمَ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ لْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَعْتَزِلْ فِي بَيْتِهِ». وَإِنَّهُ إِنِّي بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٍ<sup>(١)</sup> مِنْ يَقُولُ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأَخْبَرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْقُبُولِ، فَقَالَتْ: «قَرَّبُوهَا». إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا رَأَتْ كَرَةً أَكَلَهَا، قَالَ: «كُلْ، فَإِنِّي أَنَا جِي مِّنْ لَا تَنَاجِي». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٨٥٥ و ٥٤٥٢ و ٧٣٥٩).

(١) قوله: «أني بقدر فيه خضرات» هكذا هو في نسخ صحيح مسلم كلها بقدر، ووقع في صحيح البخاري وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة أني ببدر يباين موحدين قال العلماء هذا هو الصواب، وفسر الرواة وأهل اللغة والغريب البدر بالطبق قالوا: سمي بدراً لاستدارته كاستدارة البدر.

٧٤- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ، الثُّومِ (وَقَالَ مَرَّةً: مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكُرَّاثَ) فَلَا يَفْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذِي مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٨٥٤).

٧٥- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرِ (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ (يُرِيدُ الثُّومَ) فَلَا يَفْرُبَنَّ فِي مَسْجِدِنَا». وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَصَلَ وَالْكُرَّاثَ.

٧٦- (٥٦٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: لَمْ نَعُدْ أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ، فَوَقَعْنَا، أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي تِلْكَ الْبَقْلَةِ، الثُّومِ، وَالنَّاسُ جِيَاعٌ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ رُخْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّيحَ، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَيْبَتِ<sup>(١)</sup> شَيْئًا فَلَا يَفْرُبَنَّ فِي الْمَسْجِدِ». فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ، قُبِّلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهَ رِيحَهَا»<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «ومن أكل من هذه الشجرة الخيبة» سماها خيبة لقبح رائحتها. قال أهل اللغة: الخيث في كلام العرب المكروه من قول أو فعل أو مال أو طعام أو شراب أو شخص.

(٢) قوله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهَ رِيحَهَا» فيه دليل على أن الثوم ليس بمحرام وهو إجماع من عند به كما سبق، وقد اختلف أصحابنا في الثوم هل كان حراماً على رسول الله ﷺ أم كان يتركه تنزهاً؟ وظاهر هذا الحديث أنه ليس بمحرم عليه ﷺ، ومن قال بالتحريم يقول المراد ليس لي أن أحرم على أمتي ما أحل الله لها.

٧٧- (٥٦٦) حَدَّثَنَا هَارُونُ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَاحْمَدُ ابْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ ابْنِ خُبَابٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى زُرَّاعَةٍ يَصَلُّ<sup>(١)</sup> هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَتَزَلَّ نَاسٌ مِنْهُمْ فَأَكَلُوا مِنْهُ، وَلَمْ يَأْكُلْ آخَرُونَ، فَرُخْنَا إِلَيْهِ، فَدَعَا الَّذِينَ لَمْ يَأْكُلُوا الْبَصَلَ، وَآخَرِ الْآخَرِينَ حَتَّى دَقَبَ رِيحَهَا.

٧٨- (٥٦٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الشَّيْثِيِّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَانَ دِيكاً تَقْرُنِي ثَلَاثَ نَفَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أَرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجْلِي، وَإِنْ أَقْرَأَ مَا يَأْمُرُونِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُضَيِّعْ دِينَهُ، وَلَا خِلَافَتَهُ<sup>(٢)</sup>.

وهذا باطل مردود بالأحاديث الصحيحة واستعمال النبي ﷺ والصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء المسلمين ولا مفسدة فيه لأن المعنى مفهوم والله أعلم.

(٧) قوله: «لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع» هذا فيه إخراج من وجد منه ريح الشرم والبصل ونحوهما من المسجد وإزالة المنكر باليد لمن أمكنه.

(٨) قوله: «فمن أكلهما فليمتهما طبعاً» معناه من أراد أكلهما فليمت رائحتهما بالطبخ، وإماتة كل شيء كسر قوته وحذته، ومنه قولهم: قتلنا الخمر إذا مزجها بالماء وكسر حذتها.

٧٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

### ١٨- باب النهي عن نشد الضالة في المسجد

وَمَا يَقُولُهُ مَنْ سَمِعَ النَّاشِدَ<sup>(١)</sup>

(١) قوله ﷺ: «من سمع رجلاً يشد ضالة في المسجد فليقل لا ردها الله عليك فإن المساجد لم تبن لهذا» قال أهل اللغة: يقال: نشدت الدابة إذا طلبتها، وأنشدتها إذا عرفتها، ورواية هذا الحديث يشد ضالة بفتح الياء وضم الشين من نشدت إذا طلبت. ومثله قوله في الرواية الأخرى: «أن رجلاً نشد في المسجد فقال من دعا إلى الجمل الأحمر فقال النبي ﷺ لا وجدت إنما بنيت المساجد لما بنيت له» قوله إلى الجمل الأحمر في هذين الحديثين فوائد: منها النهي عن نشد الضالة في المسجد ويلحق به ما في معناه من البيع والشراء والإجارة ونحوها من العقود وكراهة رفع الصوت في المسجد، قال القاضي: قال مالك وجماعة من العلماء يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره، وأجاز أبو حنيفة رحمه الله تعالى وعبد بن مسلمة من أصحاب مالك رحمه الله تعالى رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس لأنه يجمعهم ولا يبلهم منه.

٧٩- (٥٦٨) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْرٍو، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيَّوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا».

٧٩- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْمُقَرَّبِيُّ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ، فَإِنْ عَجَلَ بِي أَمْرٌ، فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السَّنَةِ<sup>(٢)</sup>، الَّذِينَ تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، وَإِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعَنُونَ<sup>(٣)</sup> فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَنَا ضَرَرْتُهِمْ بِيَدِي هَذِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ، الْكَفَرَةُ الضَّلَالُ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئاً أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي. فَقَالَ: «يَا عُمَرُ! أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟»<sup>(٥)</sup>. وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِ فِيهَا بِقَضِيَّتِي، بِقَضِي بَهَا مَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ! إِنِّي أَشْهَدُكَ عَلَى أَمْزَاءِ الْأَمْصَارِ، وَإِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ، وَلِيَعْلَمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَيَقْسِمُوا فِيهِمْ فَيَنْتَهَوْا إِلَيَّ مَا اشْتَكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكُمْ، أَيُّهَا النَّاسُ! تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَزَاهُمَا إِلَّا خَيْشَتَيْنِ، هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ، أَمَرَ بِهِ فَأَخْرَجَ إِلَى الْبَقِيعِ<sup>(٦)</sup>، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيَمِتْهُمَا طَبْعاً.<sup>(٨)</sup>

(١) قوله: «مر على زراعة بصل» هي بفتح الزاي وتشديد الراء وهي الأرض المزروعة.

(٢) قوله: «وإن أقواماً يأمرونني أن أستخلف وإن الله لم يكن ليضيع دينه ولا خلافته» معناه إن أستخلف فحسن، وإن تركت الاستخلاف فحسن، فإن النبي ﷺ لم يستخلف لأن الله عز وجل لا يضيع دينه بل يقيم له من يقوم به.

(٣) قوله: «فإن عجل بي أمر فالخلافه شورى بين هؤلاء السنة» معنى شورى يتشاورون فيه ويتفقون على واحد من هؤلاء السنة: عثمان وعلي، وطلحة، وزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، ولم يدخل سعيد بن زيد معهم وإن كان من العشرة لأنه من أقاربه فتورع عن إدخاله كما تورع عن إدخال ابنه عبد الله رضي الله عنهم.

(٤) وقوله: «يطعنون» بضم العين وفتحها وهو الأصح هنا.

(٥) قوله: «وقد علمت أن أقواماً يطعنون في هذا الأمر إلى قوله: فإن فعلوا ذلك فأولئك أعداء الله الكفرة الضلال» معناه استحلوا ذلك فهم كفرة ضلال، وإن لم يستحلوا ذلك ففعلهم فعل الكفرة.

(٦) قوله ﷺ: «ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء» معناه الآية التي نزلت في الصيف وهي قول الله تعالى: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» إلى آخرها، وفيه دليل على جواز قول سورة النساء وسورة البقرة وسورة العنكبوت ونحوها، وهذا مذهب من يعتد به من العلماء والإجماع اليوم منعقد عليه وكان فيه نزاع في العصر الأول، وكان بعضهم يقول: لا يقال سورة كذا وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا



سجدتين قبل أن يسلم. وحديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه القيام إلى خاصة وأنه سجد بعد السلام. وحديث ذي اليلدين وفيه السلام من اثنتين والمشي والكلام وأنه سجد بعد السلام. وحديث ابن بحية وفيه القيام من اثنتين والسجود قبل السلام. واختلف العلماء في كيفية الأخذ بهذه الأحاديث فقال داود: لا يقال عليها بل تستعمل في مواضعها على ما جاءت. قال أحمد رحمه الله تعالى يقول داود في هذه الصلوات خاصة وخالفه في غيرها وقال: يسجد فيما سواها قبل السلام لكل سهر، وأما الذين قالوا بالقياس فاختلفوا فقال بعضهم: هو غير في كل سهر إن شاء سجد بعد السلام وإن شاء قبله في الزيادة والنقص. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: الأصل هو السجود بعد السلام وتأول بعض الأحاديث عليه. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: الأصل هو السجود قبل السلام ورد بقية الأحاديث إليه. وقال مالك رحمه الله تعالى: إن كان السهو زيادة سجد بعد السلام وإن كان نقصاً قبله. فأما الشافعي رحمه الله تعالى فيقول: قال في حديث أبي سعيد فإن كانت خمسة شفعها ونص على السجود قبل السلام مع تجويز الزيادة والمجوز كالموجود، وتأول حديث ابن مسعود رضي الله عنه في القيام إلى خمسة والسجود بعد السلام على أنه رضي الله عنه ما علم السهو إلا بعد السلام ولو علمه قبله لسجد قبله، وتأول حديث ذي اليلدين على أنها صلاة جرى فيها سهر فسها عن السجود وقبل السلام فتدركه بعده، هذا كلام المازري وهو كلام حسن نفيس. وأقوى المذاهب هنا مذهب مالك رحمه الله تعالى ثم مذهب الشافعي، وللشافعي رحمه الله تعالى قول كمذهب مالك رحمه الله تعالى يفعل بالتخير، وعلى القول بمذهب مالك رحمه الله تعالى لو اجتمع في صلاة سهوان سهر بزيادة وسهر بنقص سجد قبل السلام.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى وجماعة من أصحابنا: ولا خلاف بين هؤلاء المختلفين وغيرهم من العلماء أنه لو سجد قبل السلام أو بعده للزيادة أو النقص أنه يبرئه ولا تفسد صلاته وإنما اختلافهم في الأفضل والله أعلم. قال الجمهور: لو سها سهوين فأكثر كفاء سجدتان للجميع، وبهذا قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد رضوان الله عليهم وجمهور التابعين وعن ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى لكل سهر سجدتان وفيه حديث ضعيف.

٨٢- (٣٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَذَرِي كَمَّ صَلَّي، فَلِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». [إخرجه البخاري ١٢٣٢].

(١) قوله ﷺ: «جاءه الشيطان فلبس» هو بتخفيف الباء أي خلط عليه صلاته وهوشها عليه وشككه فيها.

٨٢- ( ) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (وَهُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) (ح).

مَوْلَى شَدَادٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِوَيْلِهِ..

٨٠- (٥٦٩) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنِ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَيَّ الْجَمَلِ الْأَحْمَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَجَدْتُ<sup>(١)</sup>»، إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقوله ﷺ: «لا وجدت» وأمر أن يقال مثل هذا فهو عقوبة له على مخالفته وعصيانته وينبغي لسامعه أن يقول لا وجدت فإن المساجد لم تبني لهذا، أو يقول لا وجدت إنما بنيت المساجد لما بنيت له كما قاله رسول الله ﷺ.

(٢) وقوله ﷺ: «إنما بنيت المساجد لما بنيت له» معناه لذكر الله تعالى والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوها، قال القاضي: فيه دليل على منع عمل الصانع في المسجد كالخياطة وشبهها، قال: وقد منع بعض العلماء من تعليم الصبيان في المسجد، قال: قال بعض شيوخنا إنما يمنع في المسجد من عمل الصنائع التي يختص بضعها آحاد الناس ويكتسب به فلا يتخذ المسجد متجراً، فأما الصنائع التي يشمل نفعها المسلمين في دينهم كالمثاقفة وإصلاح آلات الجهاد مما لا امتنان للمسجد في عمله فلا بأس به، قال: وحكى بعضهم خلافاً في تعليم الصبيان فيها.

٨١- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَجَدْتُ»، إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ.

٨١- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ شَيْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ بَعْدَ مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَادْخَلَ رَأْسَهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

قال مسلم: هُوَ شَيْبَةُ ابْنُ نَعْمَةَ، أَبُو نَعْمَةَ، رَوَى عَنْهُ مُسْنَرٌ وَهَشِيمٌ وَجَرِيرٌ وَغَيْرُهُمْ، مِنَ الْكُوفِيِّينَ.

#### ١٩- باب السهو في الصلاة والسجود له<sup>(١)</sup>

(١) قال الإمام أبو عبد الله المازري في أحاديث الباب خمسة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه فيمن شك فلم يدر كم صلى وفيه أنه يسجد سجدتين ولم يذكر موضعهما. وحديث أبي سعيد رضي الله عنه فيمن شك فيه أن يسجد

[أخرجه البخاري ١٢٢٢ و ٦٠٨].

٨٥- (٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ<sup>(١)</sup> كَبَّرَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ<sup>(٢)</sup> [أخرجه البخاري ١٢٢٤].

(١) قوله: «نظرنا تسليمه» أي انتظرناه.

(٢) قوله في حديث ابن بحنة: «صلى لنا رسول الله ﷺ، إلى قوله: فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم» فيه حجة للشافعي رحمه الله تعالى ومالك والجمهور على أبي حنيفة ﷺ فإن عنده السجود للنقص والزيادة بعد السلام.

٨٦- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ<sup>(١)</sup>، خَلِيفَةِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ<sup>(٢)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا أُنْمِ صَلَاتُهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ، مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ. [أخرجه البخاري ٨٢٩ و ١٢٣٠ و ٦٦٧٠].

(١) أما الأسدي فإسكان السين ويقال فيه الأزدي كما ذكره في الرواية الأخرى. والأزد والأسد بإسكان السين قبيلة واحدة وهما اسمان مترادفان لما وهم أزد شتوة.

(٢) وأما قوله: حليف بني عبد المطلب فكذا هو في نسخ صحيح البخاري ومسلم، والذي ذكره ابن سعد وغيره من أهل السير والتواريخ أنه حليف بني المطلب وكان جده حالف المطلب بن عبد مناف.

٨٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ<sup>(١)</sup> الْأَزْدِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي الشَّفْعِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَجْلِسَ فِي صَلَاتِهِ، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ. [أخرجه البخاري ٨٣٠].

(١) قوله: عن عبد الله بن مالك ابن بحنة والصواب في هذا أن يكون مالك ويكتب ابن بحنة بالالف لأن عبد الله هو ابن مالك وابن بحنة فمالك أبوه وبحنة أمه وهي زوجة مالك فمالك أبو عبد الله وبحنة أم عبد

قَالَ: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٨٣- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُوْدِيَ بِالْأَذَانِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ<sup>(١)</sup>، لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا تَوَبَّ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ، كَذَا اذْكُرْ كَذَا. لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرْ، حَتَّى يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِنْ يَذَرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذَرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ<sup>(٢)</sup>». [أخرجه البخاري ١٢٣١ و ٣٢٨٥].

(١) قوله ﷺ: «إِذَا نُوْدِيَ بِالْأَذَانِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ» إلى آخره، هذا الحديث تقدم شرحه في باب الأذان.

(٢) قوله ﷺ في حديث أبي هريرة: «فإذا لم يذر أحدكم كم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس» اختلف العلماء في المراد به فقال الحسن البصري وطائفة من السلف بظاهر الحديث وقالوا: إذا شك المصلي فلم يذر زاد أو نقص فليس عليه إلا سجدتان وهو جالس عملاً بظاهر هذا الحديث. وقال الشعبي والأوزاعي وجماعة كثيرة من السلف: إذا لم يذر كم صلى لزمه أن يعيد الصلاة مرة بعد أخرى أبداً حتى يستيقن. وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه. وقال مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم والجمهور: متى شك في صلاته هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً لزمه البناء على اليقين فيجب أن يأتي برابعة ويسجد للسهو عملاً بحديث أبي سعيد وهو قوله ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثاً أَمْ أَرْبَعاً فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْساً شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتِهِ وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتْمَاماً لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيباً لِلشَّيْطَانِ» قالوا: فهذا الحديث صريح في وجوب البناء على اليقين وهو مفسر لحديث أبي هريرة ﷺ فيحمل حديث أبي هريرة عليه وهذا متعين فوجب المصير إليه مع ما في حديث أبي سعيد من الموافقة لقواعد الشرع في الشك في الأحداث والميراث من المفقود وغير ذلك والله أعلم.

٨٤- ( ) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا تَوَبَّ بِالصَّلَاةِ وَلَّى وَلَهُ ضُرَاطٌ». فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَرَدَّ: «فَهَنَاهُ وَمَنَاهُ، وَذَكَرَهُ مِنْ حَاجَاتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ».



صلاته وتعرض لإفسادها ونقصها فجعل الله تعالى للمصلي طريقاً إلى جبر صلاته وتدارك ما لبسه عليه وإرغام الشيطان وردّه خاسئاً مبعداً عن مراده وكملت صلاة ابن آدم وامتلأ أمر الله تعالى الذي عصى به إبليس من امتناعه من السجود والله أعلم.

٨٨- ( ) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ اسْلَمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي مَعْنَاهُ قَالَ: «يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ». كَمَا قَالَ مُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ.

٨٩- (٥٧٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرِ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ.

قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ:

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (قَالَ إِبْرَاهِيمُ: زَادَ أَوْ نَقَصَ) فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَحَدَتْ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَلِكَ؟». قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذّاً وَكَذّاً، قَالَ فَتَنَى رَجُلِي، وَاسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ، فَلِذَا نَسِيتُ<sup>(٤)</sup> فَذَكَّرُونِي<sup>(٥)</sup>، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصُّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>». (إخرجه البخاري ٤٠١ و٦٦٧١).

(١) هذا الإسناد كله كوفيون إلا إسحاق بن راهويه رفيق ابني أبي شيبه.

(٢) قوله: «فسجد سجدتين ثم سلم» دليل لمن قال يسلم إذا سجد للسهو بعد السلام وقد سبق بيان الخلاف فيه.

(٣) قوله ﷺ: «لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به» فيه أنه لا يؤخر البيان وقت الحاجة.

(٤) قوله ﷺ: «ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني» فيه دليل على جواز النسيان عليه ﷺ في أحكام الشرع وهو مذهب جمهور العلماء وهو ظاهر القرآن والحديث اتفقوا على أنه ﷺ لا يقر عليه بل يعلمه الله تعالى به ثم قال الأكثرون شرطه تنبيهه ﷺ على الفور متصلاً بالحادثة ولا يقع فيه تأخير وجوزت طائفة تأخيره مدة حياته ﷺ واختاره إمام الحرمين ومنعت طائفة من العلماء السهو عليه ﷺ في الأفعال البلاغية والعبادات كما أجمعوا على منعه واستحاله عليه ﷺ في الأقوال البلاغية وأجابوا عن الظواهر الواردة في ذلك وإليه مال الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني والصحيح الأول فإن السهو لا يناقض النبوة وإذا لم يقر عليه لم يحصل منه مفسدة بل تحصل فيه فائدة وهو بيان أحكام الناسي وتقرير

الله، فإذا قرئ كما ذكرناه انتظم على الصواب، ولو قرئ بإضافة مالك إلى ابن فسد المعنى واقتضى أن يكون مالك ابناً لبحينة وهذا غلط وإنما هو زوجها. وفي الحديث دليل لمسائل كثيرة.

إحداها: أن سجود السهو قبل السلام إما مطلقاً كما يقوله الشافعي وإما في النقص كما يقوله مالك.

الثانية: أن التشهد الأول والجلوس له ليسا بركنين في الصلاة ولا واجبين إذ لو كانا واجبين لما جبرهما السجود كالركوع والسجود وغيرهما، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى، وقال أحمد في طائفة قليلة هما واجبان وإذا سها جبرهما السجود على مقتضى الحديث.

الثالثة: فيه أنه يشرع التكبير لسجود السهو وهذا يجمع عليه، واختلفوا فيما إذا فعلهما بعد السلام هل يتحرم ويتشهد ويسلم أم لا؟ والصحيح في مذهبا أنه يسلم ولا يتشهد، وهكذا الصحيح عندنا في سجود التلاوة أنه يسلم ولا يتشهد كصلاة الجنازة، وقال مالك: يتشهد ويسلم في سجود السهو بعد السلام واختلف قوله هل يجهز بسلامهما كسائر الصلوات أم لا وهل يحرم لهما أم لا؟ وقد ثبت السلام لهما إذا فعلتا بعد السلام في حديث ابن مسعود وحديث ذي الدين ولم يثبت في التشهد حديث واعلم أن جمهور العلماء على أنه يسجد للسهو في صلاة التطوع كالقروض وقال ابن سيرين وقتادة: لا يسجد للتطوع؛ وهو قول ضعيف غريب عن الشافعي رحمه الله تعالى.

٨٨- (٥٧١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ زَيْدِ ابْنِ اسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى؟ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشُّكَّ وَلْيَتِمَّ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا، شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتِمَامًا لِأَرْبَعٍ، كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله ﷺ في حديث أبي سعيد: «ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم» ظاهر الدلالة لمذهب الشافعي رحمه الله تعالى كما سبق في أنه يسجد للزيادة والنقص قبل السلام وسبق تقريره في كلام المازري واعتراض عليه بعض أصحاب مالك بأن مالكا رحمه الله تعالى رواه مرسلاً وهذا اعتراض باطل لوجهين:

أحدهما: أن الثقات الحفاظ الأكثرين رواه متصلاً فلا يضر بخالفه واحد لهم في إرساله لأنهم حفظوا ما لم يحفظه وهم ثقات ضابطون حفاظ متقنون.

الثاني أن المرسل عند مالك رحمه الله تعالى حجة فهو واردٌ عليهم على كل تقدير.

(٢) قوله ﷺ: «كانتا ترغيماً للشيطان» أي إغاطة له وإذلاً مأخوذ من الرغام وهو التراب ومنه أرغم الله أنفه والمعنى أن الشيطان ليس عليه

ما لم يكن هناك حقيقة شرعية أو عرفية، ولا يجوز حمله على ما يطرا للمتأخرين من الاصطلاح والله أعلم.

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ (ح).

قال وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ.

كِلَاهُمَا عَنْ وَسْعَرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ بِشْرِ «فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ». وَفِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ «فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابِ».

٩٠- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وقال مَنْصُورٌ: «فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ».

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ ابْنِ سَعِيدٍ الْأَمْوِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابِ».

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ».

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا فَضِيلُ ابْنِ عِيَّاضٍ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ».

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ مَنْصُورٍ.

يُاسْنَادِ هَؤُلَاءِ، وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابِ».

٩١- ( ) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْغَنَبِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ<sup>(١)</sup> [أخرجه البخاري ٤٠١ و ٤٠٤ و ١٢٢٦ و ٧٢٤٩].

(١) قوله: «عن عبد الله ﷺ أن النبي ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ» هنا فيه دليل لمنهك مالك والشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلف أن من زاد في صلاته ركعة ناسياً لم تبطل صلاته، بل إن

الأحكام. قال القاضي: واختلفوا في جواز السهو عليه ﷺ في الأمور التي لا تتعلق بالبلاغ وبيان أحكام الشرع من أفعاله وعاداته وأذكار قلبه فجوزها الجمهور.

وأما السهو في الأقوال البلاغية فأجمعوا على منعه كما أجمعوا على امتناع تعمده، وأما السهو في الأقوال الدنيوية وفيما ليس سبيله البلاغ من الكلام الذي لا يتعلق بالأحكام ولا أخبار القيامة وما يتعلق بها ولا يضاف إلى وحي فجوزوه قوم إلا مفسدة فيه، قال القاضي رحمه الله تعالى: والحق الذي لا شك فيه ترجيح قول من منع ذلك على الأنبياء في كل خبر من الأخبار، كما لا يجوز عليهم خلف في خبر لا عمداً ولا سهواً، لا في صحة ولا في مرض، ولا رضاء ولا غضب، وحسبك في ذلك أن سيرة نبينا ﷺ وكلامه وأفعاله مجموعة معتنى بها على مر الزمان يتداولها الموافق والمخالف والمؤمن المرتاب، فلم يأت في شيء منها استدراك غلط في قول ولا اعتراف بوجه في كلمة، ولو كان لنقل كما نقل سهوه في الصلاة ونومه عنها واستدراكه رآه في تلقيح النخل وفي نزوله بأدنى مياه بدر، وقوله ﷺ: «والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا فعلت الذي هو خير وكفرت عن يميني» وغير ذلك. وأما جواز السهو في الاعتقادات في أمور الدنيا فغير ممتنع والله أعلم.

(٥) قوله ﷺ: «فإذا نسيت فذكروني» فيه أمر التابع بتذكير المتبوع بما ينساه.

(٦) قوله ﷺ: «وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين» وفي رواية: «فليتنظر أخرى ذلك للصواب» وفي رواية: «فليتحرك أقرب ذلك إلى الصواب» وفي رواية: «فليتحرك الذي يرى أنه الصواب». فيه دليل لأبي حنيفة رحمه الله تعالى وموافقيه من أهل الكوفة وغيرهم من أهل الرأي على أن من شك في صلاته في عدد ركعات تحرى وبني على غالب ظنه ولا يلزمه الاقتصاد على الأقل والإتيان بالزيادة. وظاهر هذا الحديث حجة لهم، ثم اختلف هؤلاء فقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى في طائفة هذا لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى وأما غيره فيسني على اليقين، وقال آخرون: هو على عمومته. وذهب الشافعي والجمهور إلى أنه إذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً لزمه البناء على اليقين وهو الأقل فيأتي بما بقي ويسجد للسهو، واحتجوا بقوله ﷺ في حديث أبي سعيد ﷺ: «فليطرح الشك ولين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيباً للشيطان» وهذا صريح في وجوب البناء على اليقين، وحملوا التحري في حديث ابن مسعود ﷺ على الأخذ باليقين، قالوا: والتحري هو القصد ومنه قول الله تعالى: «اتحروا رشداً» فمعنى الحديث فليقصد الصواب فليعمل به، وقصد الصواب هو ما بينه في حديث أبي سعيد وغيره، فإن قالت الحنفية: حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلناه لأنه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه ومن شك ولم يترجح له أحد الطرفين بنى على الأقل بالإجماع بخلاف من غلب على ظنه أنه صلى أربعاً مثلاً. فالجواب أن تفسير الشك بمستوى الطرفين إنما هو اصطلاح طارئ للأصولين، وأما في اللغة فالتردد بين وجود الشيء وعدمه كله يسمى شكاً سواء المستوى والراجع والمرجوح، والحديث يعمل على اللغة



سَجَدَتَيْنِ».

(١) هذان الإسنادان كلهم كوفيون.

(٢) قوله: «وَأَنْتَ يَا أَعْرُ» فيه دليل على جواز قول مثل هذا الكلام لقربته وتلميذه وتابعه إذا لم يتأذ به. قال القاضي إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي وإبراهيم بن سويد النخعي الأعور آخر، وزعم الداودي أنه إبراهيم بن يزيد التيمي وهو وهم فإنه ليس بأعور وثلاثهم كوفيون فضلاء. قال البخاري: ابن يزيد النخعي الأعور الكوفي سمع علقمة، وذكر البايع إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي الفقيه وقال فيه الأعور ولم يصفه البخاري بالأعور ولا رأيت من وصفه به. وذكر ابن قتيبة في العور إبراهيم النخعي فيحتمل أنه ابن سويد كما قال البخاري، ويحتمل أنه إبراهيم بن يزيد، هذا آخر كلام القاضي، والصواب أن المراد بإبراهيم هنا إبراهيم بن سويد الأعور النخعي وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه المشهور.

(٣) قوله: «توشوش القوم» ضبطناه بالشين المعجمة، وقال القاضي: روي بالمعجمة وبالمهمله وكلاهما صحيح ومعناه تحركوا، ومنه وسواس الحلى بالمهمله وهو تحركه ووسوسة الشيطان. قال أهل اللغة: التوشوش بالمعجمة صوت في اختلاط، قال الأصمعي: ويقال رجل وشواش أي خفيف.

٩٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَوْنُ ابْنِ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَمْسًا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا. قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ، وَأَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ». ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السُّهُورِ.

٩٤- ( ) وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ ابْنِ الْحَارِثِ التِّيمِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسَهَّرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>، قَالَ: صَلَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَرَزَادٌ أَوْ نَقَصَ (قال إبراهيم: وَالْوَهْمُ مِنِّي) فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ تَحَوَّلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله: «حدثنا منجابه بن الحارث» إلى آخره هذا الإسناد كله كوفيون.

(٢) هذا الحديث مما يستشكل ظاهره، لأن ظاهره أن النبي ﷺ قال لهم هذا الكلام بعد أن ذكر أنه زاد أو نقص قبل أن يسجد للسهو ثم بعد أن قاله سجد للسهو، ومتى ذكر ذلك فالحكم أنه يسجد ولا يتكلم ولا يأتي بمناف للصلاة، ويجب عن هذا الإشكال ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن ثم هنا ليست لحقيقة الترتيب وإنما هي لعطف جملة على

علم بعد السلام فقد مضت صلاته صحيحه، ويسجد للسهو إن ذكر بعد السلام بقريب وإن طال فالأصح عندنا أنه لا يسجد، وإن ذكر قبل السلام عاد إلى القعود سواء كان في قيام أو ركوع أو سجود أو غيرها ويشهد ويسجد للسهو ويسلم، وهل يسجد للسهو قبل السلام أم بعده؟ فيه خلاف العلماء السابق هذا مذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة وأهل الكوفة رضي الله عنهم: إذا زاد ركعة ساهياً بطلت صلاته ولزمه إعادتها. وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: إن كان تشهد في الرابعة ثم زاد خامسة أضاف إليها سادسة تشفعها وكانت نفلًا بناء على أصله في أن السلام ليس بواجب ويخرج من الصلاة بكل ما يتأفها وأن الركعة الفردة لا تكون صلاة، قال: وإن لم يكن تشهد بطلت صلاته لأن الجلوس بقدر التشهد واجب ولم يأت به حتى أتى بالخامسة، وهذا الحديث يرد كل ما قالوه لأن النبي ﷺ لم يرجع من الخامسة ولم يشفعها وإنما تذكر بعد السلام ففيه رد عليهم، وحجة الجمهور ثم مذهب الشافعي ومن وافقه أن الزيادة على وجه السهو لا تبطل الصلاة سواء قلت أو كثرت إذا كانت من جنس الصلاة، فسواء زاد ركوعاً أو سجوداً أو ركعة أو ركعات كثيرة ساهياً فصلاته صحيحة في كل ذلك ويسجد للسهو استحباباً لا إيجاباً، وأما مالك فقال القاضي عياض: مذهبه أنه إن زاد دون نصف الصلاة لم تبطل صلاته بل هي صحيحة ويسجد للسهو، وإن زاد النصف فأكثر فمن أصحابه من أبطلها وهو قول مطرف وابن القاسم، ومنهم من قال: إن زاد ركعتين بطلت وإن زاد ركعة فلا وهو قول عبد الملك وغيره، ومنهم من قال: لا تبطل مطلقاً وهو مروي عن مالك رحمه الله تعالى، والله أعلم.

٩٢- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الْحَسَنِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ خَمْسًا.

(١) هذان الإسنادان كلهم كوفيون.

٩٢- ( ) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup> (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْحَسَنِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا عَلْقَمَةُ الظَّهَرِ خَمْسًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ الْقَوْمُ: يَا أَبَا شَيْبَةَ! قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا. قَالَ: كَلَّا، مَا فَعَلْتُ. قَالُوا: بَلَى. قَالَ: وَكُنْتُ فِي نَاحِيَةِ الْقَوْمِ، وَأَنَا غُلَامٌ. فَقُلْتُ: بَلَى، قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا. قَالَ لِي: وَأَنْتَ أَيْضًا، يَا أَعْرُ<sup>(٢)</sup> تَقُولُ ذَاكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَنْفَتَلَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَمْسًا، فَلَمَّا أَنْفَتَلَ تَوَشَّشَ الْقَوْمُ<sup>(٣)</sup> بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا». قَالُوا: فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَأَنْفَتَلَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ».

وَرَزَادُ ابْنِ ثَمِيرٍ فِي حَدِيثِهِ: «فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ

صَلَاتِي الْعِشِيِّ، إِمَّا الظُّهْرِ وَإِمَّا الْعَصْرِ<sup>(١)</sup>، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَى جِذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَدَّ إِلَيْهَا<sup>(٢)</sup> مُغْضِبًا<sup>(٣)</sup>، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، قَصُرَتْ<sup>(٤)</sup> الصَّلَاةُ<sup>(٥)</sup>، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ<sup>(٦)</sup> فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْصَرَتْ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَظَنَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ: «مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟». قَالُوا: صَدَقَ، لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَسَلَّمْ، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ.

قال وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال: وسَلَّمْ<sup>(٧)</sup>.

[أخرجه البخاري ٤٨٢ و ٧١٤ و ١٢٢٨ و ٦٠٥١ و ٧٢٥٠].

(١) قوله في حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين: «إحدى صلاتي العشي إِمَّا الظُّهْرِ وَإِمَّا الْعَصْرِ» هو بفتح العين وكسر الشين وتشديد الباء قال الأزهري: العشي عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها.

(٢) قوله: «ثم أتى جِذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَدَّ إِلَيْهَا» هكذا هو في كل الأصول فاستند إليها، والجذع مذكر ولكن أنه على إرادة الخشبة، وكذا جاء في رواية البخاري وغيره خشبة.

(٣) قوله: «فاستند إليها مغضبًا» هو بفتح الضاد.

(٤) بضم القاف وكسر الصاد، وروي بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح ولكن الأول إشتهر وأصح.

(٥) قوله: «وخرج سرعان الناس قصرت الصلاة» يعني يقولون قصرت الصلاة، والسرعان بفتح السين والراء هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة وهكذا ضبطه المتقنون، والسرعان المرعون إلى الخروج، ونقل القاضي عياض عن بعضهم إسكان الراء قال: وضبطه الأصيلي في البخاري بضم السين وإسكان الراء، ويكون جمع سريع كفضيز وقفران وكتيب وكتبان.

(٦) قوله: «فقام ذو اليدين» وفي رواية: «رجل من بني سليم»، وفي رواية: «رجل يقال له الخرياق وكان في يده طول»، وفي رواية: «رجل بسيط اليدين»، هذا كله رجل واحد اسمه الخرياق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة والباء الموحدة وآخره قاف ولقبه ذو اليدين لطول كان في يديه وهو معنى قوله بسيط اليدين.

(٧) قوله: «وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال وسَلَّمْ» القائل وأخبرت هو محمد بن سيرين.

٩٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ، بِمَعْنَى حَلِيشِ سَفْيَانٍ.

٩٩- ( ) حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى أَبِي أَبِي أَحْمَدَ، أَنَّهُ

جملة، وليس معناه أن التحول والسجود كانا بعد الكلام بل إنما كانا قبله، وما يؤيد هذا التأويل أنه قد سبق في هذا الباب في أول طرق حديث ابن مسعود ﷺ هذا بهذا الإسناد: «قال رسول الله ﷺ فزاد أو نقص فلما سلم قيل له: يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا وكذا فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم ثم أقبل علينا بوجهه فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأكم به ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين» فهذه الرواية صريحة في أن التحول والسجود قبل الكلام، فتحمل الثانية عليها جمعاً بين الروایتين، وحمل الثانية على الأولى أول من عكسه لأن الأولى على وفق القواعد.

الجواب الثاني: أن يكون هذا قبل تحريم الكلام في الصلاة.

الثالث: أنه وإن تكلم عامداً بعد السلام لا يضره ذلك ويسجد بعده للسهو، وهذا على أحد الوجهين لأصحابنا أنه إذا سجد لا يكون بالسجود عائداً إلى الصلاة حتى لو أحدث فيه لا تبطل صلاته بل قد مضت على الصحة. والوجه الثاني وهو الأصح عند أصحابنا أنه يكون عائداً وتبطل صلاته بالحدث والكلام وسائر المنافيات للصلاة والله أعلم.

٩٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

قال وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ وَابُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيِ الشَّهْرِ، بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ.

٩٦- ( ) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّا، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا زَادَ أَوْ نَقَصَ، (قال إبراهيم: وَإِيمَ اللَّهُ مَا جَاءَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِي) قَالَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَحْدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «لَا». قَالَ فَقُلْنَا لَهُ الَّذِي صَنَعَ، فَقَالَ: «إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». قَالَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

٩٧- (٥٧٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قال عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مِيرِينَ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى



قال:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ<sup>(١)</sup>، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»<sup>(٢)</sup>. فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَاتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ، بَعْدَ التَّسْلِيمِ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين» وفي رواية «صلاة الظهر»، قال المحققون: هما قضيتان. وفي حديث عمران بن الحصين: «سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الخرباق فقال: يا رسول الله فذكر له صنيعه وخرج غضبان يجر رداءه». وفي رواية له: «سلم في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجر فقام رجل بسيط اليمين فقال: أقصرت الصلاة». وحديث عمران هذا قضية ثالثة في يوم آخر والله أعلم.

(٢) قوله: «أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: كل ذلك لم يكن» فيه تاويلان:

أحدهما: قاله جماعة من أصحابنا في كتب المذهب أن معناه: لم يكن المجموع فلا ينفي وجود أحدهما.

والثاني: وهو الصواب معناه: لم يكن لا ذاك ولا ذا في ظني بل ظني أنني أكملت الصلاة أربعاً، ويدل على صحة هذا التأويل وأنه لا يجوز غيره أنه جاء في روايات البخاري في هذا الحديث أن النبي ﷺ قال: «لم تقصر ولم أنس» فنفى الأمرين.

(٣) وأعلم أن حديث ذي اليمين هذا فيه فوائد كثيرة وقواعد مهمة، منها: جواز النسيان في الأفعال والعبادات على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وأنهم لا يقرون عليه وقد تقدمت هذه القاعدة في هذا الباب، ومنها: أن الواحد إذا ادعى شيئاً جرى بحضرة جمع كثير لا يخفى عليهم سئلوا عنه ولا يعمل بقوله من غير سؤال.

ومنها: إثبات سجود السهو وأنه سجدتان وأنه يكبر لكل واحدة منهما وأنهما على هيئة سجود الصلاة لأنه أطلق السجود فلو خالف المعتاد لبيته، وأنه يسلم من سجود السهو وأنه لا تشهد له وأن سجود السهو في الزيادة يكون بعد السلام، وقد سبق أن الشافعي رحمه الله تعالى يحمله على أن تأخير سجود السهو كان نسياناً لا عمداً.

ومنها: أن كلام الناسي للصلاة والذي يظن أنه ليس فيها لا يطلها، ويهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو قول ابن عباس وعبد الله بن الزبير، وأخيه عروة، وعطاء، والحسن، والشمسي، وقتادة، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وجميع المحدثين رضي الله عنهم. وقال أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه والثوري في أصح الروايتين: تبطل صلاته بالكلام ناسياً أو جاهلاً لحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم رضي الله

عنهما، وزعموا أن حديث قصة ذي اليمين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم قالوا: لأن ذا اليمين قتل يوم بدر، ونقلوا عن الزهري أن ذا اليمين قتل يوم بدر وأن قضيته في الصلاة كانت قبل بدر، ولا يمنع من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متأخر الإسلام عن بدر، لأن الصحابي قد يروي ما لا يحضره بأن يسمعه من النبي ﷺ أو صحابي آخر، وأجاب أصحابنا وغيرهم من العلماء عن هذا بأجوبة صحيحة حنة مشهورة أحسنها وأتقنها ما ذكره أبو عمر بن عبد البر في التمهيد قال: أما ادعائهم أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث ابن مسعود رحمه الله فغير صحيح لأنه لا خلاف بين أهل الحديث والسير أن حديث ابن مسعود كان بمكة حين رجع من أرض الحبشة قبل الهجرة، وأن حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين كان بالمدينة وإنما أسلم أبو هريرة عام خيبر سنة سبع من الهجرة بلا خلاف.

وأما حديث زيد بن أرقم رحمه الله فليس فيه بيان أنه قبل حديث أبي هريرة أو بعده، والنظر يشهد أنه قبل حديث أبي هريرة، وأما قولهم أن أبا هريرة رحمه الله لم يشهد ذلك فليس بصحيح، بل شهوده لها عفو من روايات الثقات، الحفاظ، ثم ذكر بإسناده الرواية الثانية في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما أن أبا هريرة قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي فسلم من اثنتين» وذكر الحديث وقصة ذي اليمين، وفي روايات: «صلى بنا رسول الله ﷺ»، وفي رواية في مسلم وغيره: «بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ وذكر الحديث، وفي رواية في غير مسلم: «بينا نحن نصلّي مع رسول الله ﷺ قال: وقد روى قصة ذي اليمين عبد الله بن عمر ومعاوية بن حليج بضم الحاء المهملة وعمران بن حصين وابن مسعدة رجل من الصحابة رضي الله عنهم، وكلهم لم يحفظ عن النبي ﷺ ولا صحبه إلا بالمدينة متأخراً، ثم ذكر أحاديثهم بطرقها قال: وابن مسعدة هذا رجل من الصحابة يقال له صاحب الجيوش اسمه عبد الله معروف في الصحابة له رواية، قال: وأما قولهم أن ذا اليمين قتل يوم بدر فغلط، وإنما المقتول يوم بدر ذو الشمالين، ولنا نوافعهم أن ذا الشمالين قتل يوم بدر لأن ابن إسحاق وغيره من أهل السير ذكره فيمن قتل يوم بدر، قال ابن إسحاق: ذو الشمالين هو عمير بن عمرو بن عيشان من خزاعة حليف لبني زهرة، قال أبو عمر: فذو اليمين غير ذي الشمالين المقتول ببدر بدليل حضور أبي هريرة، ومن ذكرنا قصة ذي اليمين وأن المتكلم رجل من بني سليم كما ذكره مسلم في صحيحه، وفي رواية عمران بن الحصين رحمه الله اسمه الخرباق ذكره مسلم، فذو اليمين الذي شهد السهو في الصلاة سلمى، وذو الشمالين المقتول ببدر خزاعي يخالفه في الاسم والنسب، وقد يمكن أن يكون رجلاً وثلاثة يقال لكل واحد منهم ذو اليمين وذو الشمالين، لكن المقتول ببدر غير المذكور في حديث السهو، هذا قول أهل الحلق والفهم من أهل الحديث والفقهاء.

ثم روي هذا بإسناده عن مسدد. وأما قول الزهري في حديث السهو أن المتكلم ذو الشمالين فلم يتابع عليه، وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليمين اضطراباً أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة، ثم ذكر طرقه وبش اضطرابها في المتن والاسناد، وذكر أن مسلم بن الحجاج غلط الزهري في حديثه، قال أبو عمر رحمه الله تعالى: لا أعلم أحداً من

بَنِي سُلَيْمٍ، وَأَقْتَصَرَ الْحَدِيثُ. [إخرجه البخاري ٧١٥ و ١٢٢٧].

(١) هكذا هو في بعض الأصول المعتمدة من الركعتين وهو الظاهر الموافق لباقي الروايات، وفي بعضها بين الركعتين وهو صحيح أيضاً، ويكون المراد بين الركعتين الثانية والثالثة.

١٠١- (٥٧٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ.

قال زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ. <sup>(١)</sup>

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخُرْبَاقُ، وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ، وَخَرَجَ غَضَبَانِ يَجُرُّ رِدَاءَهُ <sup>(٢)</sup> حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّاسِ. فَقَالَ: «أَصَدَقَ هَذَا؟». قَالُوا: نَعَمْ. فَصَلَّى رَكَعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

(١) قوله: «عن أبي المهلب» إسمه عبد الرحمن بن عمر، وقيل معاوية بن عمر، وقيل عمرو بن معاوية، ذكر هذه الأقوال الثلاثة في اسمه البخاري في تاريخه وآخرون، وقيل اسمه النضر بن عمر الجرهمي الأزدي البصري التابعي الكبير، روى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وأبي بن كعب وعمران بن حصين رضي الله عنهم أجمعين وهو عم أبي قلابَةَ الراوي عنه هنا.

(٢) قوله: «وخرج غضبان يمر رداءه» يعني لكثرة اشتغاله بشأن الصلاة خرج يمر رداءه ولم يتمهل ليلبه.

١٠٢- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (وَهُوَ الْخَذَاءُ)، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ.

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، مِنَ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ، فَقَامَ رَجُلٌ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَخَرَجَ مُغْضَبًا، فَصَلَّى الرُّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السُّهُرِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

## ٢٠ - باب سجود التلاوة

١٠٣- (٥٧٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ.

قال زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ:

أهل العلم بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي اليلدين وكلهم تركوه لاضطرابه، وأنه لم يتم له إسناداً ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن، فالغلط لا يسلم منه بشر، والكمال لله تعالى، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ، فقول الزهري أنه قتل يوم بدر متروك لتحقيق غلطه فيه، هذا كلام أبي عمر بن عبد البر مختصراً، وقد بسط رحمه الله تعالى شرح هذا الحديث بسطاً لم ييسطه غيره مشتملاً على التحقيق والإتقان والفوائد الجملة ﷺ.

فإن قيل: كيف تكلم ذو اليلدين والقوم وهم بعد في الصلاة؟ فجوابه من وجهين: أحدهما أنهم لم يكونوا على يقين من البقاء في الصلاة لأنهم كانوا مجوزين نسخ الصلاة من أربع إلى ركعتين ولهذا قال: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ والثاني أن هذا كان خطاباً للنبي ﷺ وجواباً وذلك لا يبطل عندنا وعند غيرنا، والمسألة مشهورة بذلك. وفي رواية لأبي داود بإسناد صحيح أن الجماعة أومأوا أي نعم، فعلى هذه الرواية لم يتكلموا.

فإن قيل: كيف رجع النبي ﷺ إلى قول الجماعة وعندكم لا يجوز للمصلي الرجوع في قدر صلاته إلى قول غيره إماماً كان أو مأموماً ولا يعمل إلا على يقين نفسه؟ فجوابه أن النبي ﷺ سألهم ليتذكر فلما ذكره تذكر فعلم السهر فبنى عليه، لا أنه رجع إلى مجرد قولهم، ولو جاز ترك يقين نفسه والرجوع إلى قول غيره لرجع ذو اليلدين حين قال النبي ﷺ «لم تقصر ولم أنس».

وفي هذا الحديث دليل على أن العمل الكثير والخطوات إذا كانت في الصلاة سهواً لا تبطلها كما لا يبطلها الكلام سهواً، وفي هذه المسألة وجهان لأصحابنا أحدهما عند المتولي لا يبطلها لهذا الحديث فإنه ثبت في مسلم أن النبي ﷺ مشى إلى الجذع وخرج السرعة. وفي رواية دخل الحجر ثم خرج ورجع الناس وبنى على صلاته. والوجه الثاني وهو المشهور في المنع أن الصلاة تبطل بذلك وهذا مشكل وتأويل الحديث صعب على من أبطلها والله أعلم.

٩٩- ( ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا هَارُونُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ <sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا عَلِيُّ (وَهُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ)، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ.

حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَأَنَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ وَمَتَى الْحَدِيثُ.

(١) قوله: «حدثنا هارون بن إسماعيل الخزاز» هو بخاء معجمة وزاي مكررة.

١٠٠- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ، سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ <sup>(١)</sup>، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ



أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ، فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعاً لِمَكَانٍ جَبَّهَتْهُ<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٩].

النجم فباطل لا يصح فيه شيء لا من جهة النقل ولا من جهة العقل، لأن مدح إله غير الله تعالى كفر، ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله ﷺ ولا أن يقوله الشيطان على لسانه، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك والله أعلم.

(٢) هذا الشيخ هو أمية بن خلف وقد قتل يوم بدر كافراً ولم يكن أسلم قط.

١٠٦- (٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَفَتِيَّةُ ابْنِ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ.

(١) قوله: «أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها سجدة فيسجد وتسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته» وفي رواية: «فيمر بالسجدة فيسجد بنا في غير صلاة» في إثبات سجود التلاوة وقد أجمع العلماء عليه، وهو عندنا وعند الجمهور سنة ليس بواجب، وعند أبي حنيفة واجب ليس بفرض على اصطلاحه في الفرق بين الواجب والفرض وهو سنة للقارئ والمستمع له، ويستحب أيضاً للمستمع الذي لا يسمع لكن لا يتأكد في حقه تأكده في حق المستمع المصغي.

أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ ابْنَ ثَابِتٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ<sup>(٢)</sup>، وَزَعَمَ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ». فَلَمْ يَسْجُدْ<sup>(٤)</sup>. [إخرجه البخاري ١٠٧٢ و ١٠٧٣].

١٠٤- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رُبَّمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، فَيَمُرُ بِالسُّجْدَةِ فَيَسْجُدُ بِنَا<sup>(١)</sup>، حَتَّى إِذَا حَمَمْنَا عَنْدَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَاناً لَيَسْجُدَ فِيهِ، فِي غَيْرِ صَلَاةٍ.

(١) قوله: «عن ابن قسيط» هو يزيد بن عبد الله بن قسيط بضم القاف وفتح السين المهملة. قوله: «سأل زيد بن ثابت» عن القراءة مع الإمام فقال: «لا قراءة مع الإمام في شيء»، وزعم أنه قرأ على رسول الله ﷺ: «والنجم إذا هوى» فلم يسجد.

(١) وقوله: «فيسجد بنا» معناه يسجد وتسجد معه كما في الرواية الأولى.

(٢) أما قوله: «لا قراءة مع الإمام في شيء»، فيستدل به أبو حنيفة ﷺ وغيره ممن يقول: لا قراءة على المأموم في الصلاة سواء كانت سرية أو جهرية، ومذهبنا أن قراءة الفاتحة واجبة على المأموم في الصلاة السرية وكذا في الجهرية على أصح القولين: والجواب عن قول زيد هذا من وجهين:

قال العلماء: إذا سجد المستمع لقراءة غيره وهما في غير صلاة لم ترتبط به بل له أن يرفع قبله، وله أن يطول السجود بعده، وله أن يسجد إن لم يسجد القارئ، سواء كان القارئ متطهراً أو محدثاً، أو امرأة أو صبياً أو غيرهم، ولأصحابنا وجه ضعيف: أنه لا يسجد لقراءة الصبي والمحدث والكافر والصحيح الأول.

أحدهما: أنه قد ثبت قول رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن». وقوله ﷺ: «إذا كنتم خلفي فلا تقرأوا إلا بأم القرآن» وغير ذلك من الأحاديث وهي مقدمة على قول زيد وغيره.

١٠٥- (٥٧٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ يُحَدِّثُ.

والثاني: أن قول زيد محمول على قراءة السورة التي بعد الفاتحة في الصلاة الجهرية، فإن المأموم لا يشرع له قراءتها، وهذا التأويل متعين ليحمل قوله على موافقة الأحاديث الصحيحة، ويؤيد هذا أنه يستحب عندنا وعند جماعة للإمام أن يسكت في الجهرية بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة، وجاء فيه حديث حسن في سنن أبي داود وغيره في تلك السكينة: يقرأ المأموم الفاتحة فلا يحصل قراءته مع قراءة الإمام بل في سكته.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَرَأَ: «وَالنَّجْمُ»، فَسَجَدَ فِيهَا، وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ<sup>(١)</sup>، غَيْرَ أَنْ شَيْخاً<sup>(٢)</sup> أَخَذَ كَفّاً مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ، بَعْدَ قُتَيْلٍ كَافِراً. [إخرجه البخاري ١٠٦٧ و ١٠٧٠ و ٣٨٥٣ و ٣٩٧٢ و ٤٨٦٣].

(٣) وأما قوله: «وزعم أنه قرأ» فالمراد بالزعم هنا القول المحقق، وقد قلنا بيان هذه المسألة في أوائل هذا الشرح، وأن الزعم يطلق على القول المحقق والكذب وعلى المشكوك فيه، ويتزل في كل موضع على ما يليق به، وذكرنا هناك دلائله.

(١) وأما قوله: (وسجد من كان معه) فمعناه من كان حاضراً قراءته من المسلمين والمشركون والجن والإنس، قاله ابن عباس رضي الله عنهما وغيره حتى شاع أن أهل مكة أسلموا. قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود ﷺ أنها أول سجدة نزلت. قال القاضي ﷺ: وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله ﷺ من النشاء على آلهة المشركين في سورة

(٤) وأما قوله: «وزعم أنه قرأ على رسول الله ﷺ والنجم» فلم يسجد فاتح به مالك رحمه الله تعالى ومن وافقه في أنه لا سجود في

المفصل، وأن سجدة النجم، وإذا السماء انشقت، وأقرأ باسم ربك منسوخات بهذا الحديث أو بحديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة»، وهذا مذهب ضعيف فقد ثبت حديث أبي هريرة ﷺ المذكور بعده في مسلم قال: سجدنا مع رسول الله ﷺ في «إذا السماء انشقت» و«أقرأ باسم ربك» وقد أجمع العلماء على أن إسلام أبي هريرة ﷺ كان سنة سبع من الهجرة، فدل على السجود في المفصل بعد الهجرة. وأما حديث ابن عباس ﷺ فضعيف الإسناد لا يصح الاحتجاج به. وأما حديث أبي زيد فمحمول على بيان جواز ترك السجود وأنه سنة ليس بواجب، ويحتاج إلى هذا التأويل للجمع بين حديث أبي هريرة والله أعلم.

وقد اختلف العلماء في عدد سجدة التلاوة، فمذهب الشافعي ﷺ وطائفة أنهم أربع عشرة سجدة، منها سجدتان في الحج وثلاث في المفصل وليست سجدة صاد منهم وإنما هي سجدة شكر. وقال مالك رحمه الله تعالى وطائفة: هي إحدى عشرة أسقط سجدة المفصل. وقال أبو حنيفة ﷺ: من أربع عشرة أثبت سجدة المفصل وسجدة صاد وأسقط السجدة الثانية من الحج وقال أحمد وابن سريج من أصحابنا وطائفة: من خمسة عشرة أثبتوا الجميع ومواضع السجدة معروفة، واختلفوا في سجدة حم فقال مالك وطائفة من السلف وبعض أصحابنا: هي عقب قوله تعالى: «إن كنتم إياه تعبدون» وقال أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى الجمهور عقب «وهم لا يسأمون» والله أعلم.

١٠٧- (٥٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ». فَسَجَدَ فِيهَا، فَلَمَّا انصَرَفَ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا. (أخرجه البخاري ١٠٧٤).

١٠٧- ( ) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ.

كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٠٨- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَيْمَنَةَ. (١)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» و«أقرأ باسم ربك».

(١) قوله: «عن عطاء بن ميناء» هو بكسر الميم ويمد ويقصر وقد سبق بيانه.

١٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ مَوْلَى بَنِي غَزْوَمٍ. (١)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي: إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ.

(١) الأعرج الأول مولى بني غزوم اسمه عبد الرحمن بن سعد المقعد كنية أبو أحمد وهو قليل الحديث.

١٠٩- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، (١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢)، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(١) وأما عبد الرحمن الأعرج الآخر فهو ابن هرمز كنية أبو داود مولى ربيعة بن الحارث وهو كثير الحديث، وروى عنه جماعات من الأئمة، قال: وقد أخرج مسلم عنهما جميعاً في سجود القرآن، قال: ربما أشكل ذلك. قال: فعولى بني غزوم يروي ذلك عنه صفوان بن سليم.

وأما ابن هرمز فبروي ذلك عنه عبيد الله بن أبي جعفر، هذا كلم الحميدي وهو مليح نفيس، وكذا قال الدارقطني: إن الأعرج اثنان يرويان عن أبي هريرة: أحدهما وهو: المشهور عبد الرحمن بن هرمز. والثاني: عبد الرحمن بن سعد مولى بني غزوم وهذا هو الصواب. وقال أبو مسعود الدمشقي: هما واحد. قال أبو علي الغساني الجبائي: الصواب قول الدارقطني والله أعلم.

واعلم أنه يشترط لجواز سجوده التلاوة وصحته شروط صلاة النفل من الطهارة عن الحدث والنجس وستر العورة واستقبال القبلة، ولا يجوز السجود حتى يتم قراءة السجدة، ويجوز عندنا سجود التلاوة في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها لأنها ذات سبب، ولا يكره عندنا فوات الأسباب وفي المسألة خلاف مشهور بين العلماء، وفي سجود التلاوة مسائل وتفرعات مشهورة في كتب الفقه وبالله التوفيق.

(٢) قوله: عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن الأعرج مولى بني غزوم عن أبي هريرة ﷺ. وفي الرواية الثانية: عن عبد الله بن أبي جعفر عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مثله. قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين في آخر ترجمة أبي هريرة:

١١٠- ( ) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ:

صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ، فَقَرَأَ: إِذَا السَّمَاءُ



تكون الرواية صحيحة في اليمنى ويكون معنى فرشها أنه لم ينصبها على أطراف أصابعه في هذه المرة ولا فتح أصابعها كما كان يفعل في غالب الأحوال، هذا كلام القاضي.

وهذا التأويل الأخير الذي ذكره هو المختار، ويكون فعل هذا لبيان الجواز، وإن وضع أطراف الأصابع على الأرض وإن كان مستحباً يجوز تركه، وهذا التأويل له نظائر كثيرة لا سيما في باب الصلاة وهو أول من تغليط رواية ثابتة في الصحيح واتفق عليها جميع نسخ مسلم، وقد سبق اختلاف العلماء في أن الأفضل في الجلوس في الشاهدين التورك أم الافتراش؟ فمذهب مالك وطائفة تفضيل التورك فيهما لهذا الحديث. ومذهب أبي حنيفة وطائفة تفضيل الافتراش. ومذهب الشافعي عليه طائفة يفرش في الأول ويتورك في الأخير لحديث أبي حميد الساعدي ورفقته في صحيح البخاري وهو صريح في الفرق بين الشاهدين. قال الشافعي رحمه الله تعالى: والأحاديث الواردة بتورك أو افتراش مطلقة لم يبين فيها أنه في الشاهدين أو أحدهما، وقد بينه أبو حميد ورفقته ووصفوا الافتراش في الأول والتورك في الأخير وهذا مبن فوجب حمل ذلك الجمل عليه والله أعلم.

١١٢- (٥٧٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ابْنِ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّاحِدِ (وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ)، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ، جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَخْذِهِ وَسَاقِهِ، وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى<sup>(١)</sup>، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى<sup>(٢)</sup>، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ.

(١) وأما قوله: ووضع يده اليسرى على ركبته، وفي رواية: ويلقم كفه اليسرى ركبته» فهو دليل على استحباب ذلك، وقد أجمع العلماء على استحباب وضعها عند الركبة أو على الركبة، وبعضهم يقول: بعطف أصابعها على الركبة وهو معنى قوله: «ويلقم كفه اليسرى ركبته»، والحكمة في وضعها عند الركبة منعها من العبث.

(٢) وأما قوله: «ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى» فمجمع على استحبابه.

١١٣- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَامِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَعَدَ يَدْعُو، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ

اَنْشَقَّتْ، فَسَجَدَ فِيهَا، فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذِهِ السَّجْدَةُ؟ فَقَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى الْقَاءِ.

وقال ابن عبد الأعلى: فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُهَا. واخرجه البخاري ٧٦٦ و٧٦٨ و١٠٧٨.

١١٠- ( ) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَيْسَى ابْنُ يُونُسَ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (بِعْنِي ابْنُ زُرَيْعٍ) (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ.

كُلُّهُمْ عَنِ التَّيْمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ.

١١١- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَسْجُدُ فِي: «إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ»، فَقُلْتُ: تَسْجُدُ فِيهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ خَلِيلِي ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى الْقَاءِ.

قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ: النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

## ٢١- باب صفة الجلوس في الصلاة،

### وَكَيْفِيَّةُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «عن ابن الزبير رضي الله عنهما: كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بإصبعه». وفي رواية: «أشار بإصبعه السبابة ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته».

وفي رواية ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبته ووضع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام فدعا بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها». وفي رواية عنه: (ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخمين وأشار بالسبابة) هذا الذي ذكره من صفة القعود هو التورك، لكن قوله «وفرش قدمه اليمنى» مشكل، لأن السنة في القدم اليمنى أن تكون منصوبة باتفاق العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على ذلك في صحيح البخاري وغيره. قال القاضي عياض عليه السلام: قال الفقيه أبو محمد الحاشي صوابه وفرش قدمه اليسرى، ثم أنكر القاضي قوله لأنه قد ذكر في هذه الرواية ما يفعل باليسرى وأنه جعلها بين فخذه وساقه، قال: ولعل صوابه ونصب قدمه اليمنى، قال: وقد

اليسرى، وأشار بإصبعه السبابة، ووضَعَ إبهامه على إصبعه الوسطى<sup>(١)</sup>، ويلقِم كفه اليسرى رُكْبَتَهُ.

(١) وقوله: «أشار بإصبعه السبابة ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى». وفي الرواية الأخرى: «وعقد ثلاثاً وخمسي». هاتان الروايتان عمولتان على حالين، ففعل في وقت هذا وفي وقت هذا، وقد رام بعضهم الجمع بينهما بأن يكون المراد بقوله على إصبعه الوسطى أي وضعها قريباً من أسفل الوسطى، وحيث يكون بمعنى العقد ثلاثاً وخمسين. وأما الإشارة بالسبابة فمستحبة عندنا للأحاديث الصحيحة.

قال أصحابنا يشير عند قوله إلا الله من الشهادة ويشير بمسبحة اليمنى لا غير، فلو كانت مقطوعة أو علية لم يشر بغيرها لا من الأصل باليمنى ولا اليسرى، والستة أن لا يجاوز بصره إشارته، وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة إلى القبلة وينوي بالإشارة التوحيد والإخلاص والله أعلم.

١١٤- (٥٨٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ إصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، فَذَعَا بِهَا وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى، بِأَسْطَافِهَا عَلَيْهَا.

١١٥- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا قَعَدَ فِي الشَّهَادَةِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ<sup>(١)</sup>، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ.

١١٦- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُسْلِمٍ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِي، أَنَّهُ قَالَ:

رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا عَبْتُ بِالْخَصَى فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي. فَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ، فَقُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى.

(١) واعلم أن قوله: «عقد ثلاثاً وخمسين». شرطه عند أهل الحساب أن يضع طرفه المختصر على البصر وليس ذلك مراداً منها بل المراد أن يضع المختصر على الراحة ويكون على الصورة التي يسميها أهل الحساب

تسعة وخمسين والله أعلم.

١١٦- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِمٍ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِي، قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَزَادَ: قَالَ سُفْيَانُ: فَكَانَ يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بِهِ عَنْ مُسْلِمٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ.

## ٢٢- باب السلام للتخيل من الصلاة

### عِنْدَ فَرَاعِهَا، وَكَيْفِيَّتِهِ<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «أن أميراً كان بمكة يسلم تسليمين فقال عبد الله: أني علقها إن رسول الله ﷺ كان يفعله» وعن سعد ﷺ قال: «كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده» فقوله: «أني علقها» هو بفتح العين وكسر اللام أي من أين حصل هذه السنة وظفر بها فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه يسن تسليمتان. وقال مالك وطائفة: إنما يسن تسليمة واحدة، وتعلقوا بأحاديث ضعيفة لا تقاوم هذه الأحاديث الصحيحة، ولو ثبت شيء منها حمل على أنه فعل ذلك لبيان جواز الاختصار على تسليمة واحدة، واجمع العلماء الذين يعتد بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة، فإن سلم واحدة استحب له أن يسلمها تلقاء وجهه، وإن سلم تسليمين جعل الأولى عن يمينه والثانية عن يساره، ويلتفت في كل تسليمة حتى يرى من عن جانبه خده هذا هو الصحيح. وقال بعض أصحابنا: حتى يرى خديه من عن جانبه، ولو سلم التسليمتين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه أو الأولى عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته وحصلت تسليمتان ولكن فاتته الفضيلة في كليتهما. واعلم أن السلام ركن من أركان الصلاة وفرض من فروضها لا تصح إلا به، هذا مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة ﷺ: هو سنة ويحصل التحلل من الصلاة بكل شيء يتأقفا من سلام أو كلام أو حدث أو قيام أو غير ذلك، واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ كان يسلم، وثبت في البخاري أنه ﷺ قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وبالحديث الآخر تحريمها التكبير وتخليها التسليم.

١١٧- (٥٨١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، أَنَّ امِيرًا كَانَ بِمَكَّةَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّى عَلِقَهَا؟

قَالَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

١١٨- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ شُعْبَةُ (رَفَعَهُ مَرَّةً): أَنَّ امِيرًا أَوْ رَجُلًا



سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّى عَلِقَهَا؟

اللَّهُ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ.

١١٩- (٥٨٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ.

قال عمرو: فذكرت ذلك لأبي معبد فأنكره، وقال: لم أحذثك بهذا.

قال عمرو: وقد أخبرني قبل ذلك.

عن أبيه، قال: كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره، حتى أرى بياض خده.

١٢٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

## ٢٢ - باب الذكر بعد الصلاة<sup>(١)</sup>

قال: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عمرو ابن دينار، أن أبا معبد مولى ابن عباس أخبره.

(١) فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير. وفي رواية: «أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبي ﷺ وأنه قال ابن عباس رضي الله عنهما: كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته». هذا دليل لما قاله بعض السلف أنه يستحب رفع الصوت بالتكبير والذكر عقب المكتوبة، ومن استجبه من المتأخرين ابن حزم الظاهري. ونقل ابن بطل وآخرون أن أصحاب المذاهب المتبوعة وغيرهم متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالذكر والتكبير. وحمل الشافعي رحمه الله تعالى هذا الحديث على أنه جهر وقتاً يسيراً حتى يعلمهم صفة الذكر لا أنهم جهروا دائماً. قال: فاختار للإمام والمأموم أن يذكر الله تعالى بعد الفراغ من الصلاة ويخفيان ذلك، إلا أن يكون إماماً يريد أن يتعلم منه فيجهر حتى يعلم أنه قد تعلم منه ثم يسر، وحمل الحديث على هذا.

أن ابن عباس أخبره أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة، كان على عهد النبي ﷺ، وأنه قال: قال ابن عباس: كنت أعلم، إذا انصرفوا<sup>(١)</sup>، بذلك، إذا سمعته. (أخرجه البخاري ٨٤١).

(١) وقوله: «كنت أعلم إذا انصرفوا» ظاهره أنه لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الأوقات لصغره.

١٢٠- (٥٨٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عمرو، قال: أَخْبَرَنِي، بِذَا أَبُو مَعْبُدٍ (ثُمَّ أَنْكَرَهُ بَعْدُ)<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قال: كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ. (أخرجه البخاري ٨٤٢).

## ٢٤ - باب استحباب التعوذ من عذاب القبر<sup>(١)</sup>

(١) حاصل أحاديث الباب استحباب التعوذ بين التشهد والتسليم من هذه الأمور، وفيه إثبات عذاب القبر وفنته وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة، ومعنى فنة الحيا والممات الحيا والموت، واختلفوا في المراد بفنة الموت فقول: فنة القبر، وقيل: يحتمل أن يراد بها الفنة عند الاحتضار، وأما الجمع بين فنة الحيا والممات وفنة المسيح الدجال وعذاب القبر فهو من باب ذكر الخاص بعد العام ونظائره كثيرة.

(١) قوله: «أخبرني هذا أبو معبد ثم أنكره» في احتجاج مسلم بهذا الحديث دليل على ذهبه إلى صحة الحديث الذي يروى على هذا الوجه مع إنكار المحدث له إذا حدث به عنه ثقة، وهذا من ذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين قالوا: يحتج به إذا كان إنكار الشيخ له لشكبه فيه أو لنسيانه، أو قال: لا أحفظه أو لا أذكر أنني حدثت به ونحو ذلك. وخالفهم الكرخي من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنهما فقال: لا يحتج به، فاما إذا أنكره إنكاراً جازماً قاطعاً بتكذيب الراوي عنه، وأنه لم يحدث به قط، فلا يجوز الاحتجاج به عند جميعهم، لأن جزم كل واحد، يعارض جزم الآخر، والشيخ هو الأصل فوجب إسقاط هذا الحديث، ولا يقدح ذلك في باقي أحاديث الراوي لأنها لم تتحقق كذبه.

١٢٣- (٥٨٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى (قال هَارُون: حَدَّثَنَا. وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قال: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي امْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ شَعَرْتَ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: فَأَرْتَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّمَا تُفْتَنُ يَهُودُ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَبَّيْنَا لِيَالِي. ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ: «شَعَرْتَ أَنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ يَسْتَعِيدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. (أخرجه البخاري ١٠٤٩ بنحوه).

١٢١- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عمرو ابن دينار، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يُخْبِرُ.

(١) قوله: «عن عائشة رضي الله عنها أن يهودية قالت: هل شعرت

عن ابن عباس، قال: ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول

## ٢٥- باب ما يستعاذ منه في الصلاة

١٢٧- (٥٨٧) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِذُّ فِي صَلَاتِهِ، مِنْ فِتْنَةِ الدُّجَالِ. [أخرجه البخاري ٨٣٢ و ٢٣٩٧، وسناني برقم: ٥٨٩ عند مسلم مطولاً].

١٢٨- (٥٨٨) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَابْنُ غَمْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ. قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ حَسَّانِ ابْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:

قال رسول الله ﷺ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ». [أخرجه البخاري ١٣٧٧، وسناني بعد الحديث ٥٨٩].

١٢٩- (٥٨٩) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ<sup>(١)</sup>». قَالَتْ: فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِذُّ مِنَ الْمَغْرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ». [أخرجه البخاري ٨٣٢ و ٢٣٩٧ و ٧١٢٩ و ٦٣٦٨، وسناني بعد الحديث ٢٧٠٥، ولقد تقدم قطعة منه عند مسلم برقم: ٥٨٧].

(١) قوله: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ) ومعناه من الإثم والغرم وهو الدين.

١٣٠- (٥٨٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا حَسَّانُ ابْنِ عَطِيَّةٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عَائِشَةَ.

أَنْتُمْ تَفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ فَأَرْتَاعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: إِنَّمَا تَفْتَنُ يَهُودُ فَلَبِثَا لَيْلًا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ شَعَرْتَ أَنَّهُ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْتُمْ تَفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ. وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: ( دَخَلْتُ عَجُوزَانِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ وَذَكَرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَقَهُمَا ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ فَجَرَتْ الْقَضِيَّةُ الْأُولَى.

ثُمَّ أَعْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ ثُمَّ جَاءَتْ الْعَجُوزَانِ بَعْدَ لَيْلٍ فَكَذَّبَتْهُمَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَمْ تَكُنْ عَلِمَتْ نَزُولَ الْوَحْيِ بِإِبْطَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ بِقَوْلِ الْعَجُوزَيْنِ فَقَالَ: صَدَقْتَا وَأَعْلَمَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ كَانَ قَدْ نَزَلَ الْوَحْيُ بِإِثْبَاتِهِ.

١٢٤- (٥٨٥) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَخَزْمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو ابْنُ سَوَادٍ ( قَالَ خَزْمَلَةُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ) أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَغْذُذُكَ، يَسْتَعِذُّ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

١٢٥- (٥٨٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَيَّ عَجُوزَانِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَتَا: إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذِّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ. قَالَتْ: فَكَذَّبْتُهُمَا، وَلَمْ أَنْبِئْهُمَا أَنَّ أَصْدَقَهُمَا<sup>(١)</sup>، فَخَرَجَتَا. وَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عَجُوزَتَيْنِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ دَخَلَتَا عَلَيَّ، فَزَعَمَتَا أَنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذِّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَقَالَ: «صَدَقْتَا، إِنَّهُنَّ يُعَذِّبُونَ عَذَاباً تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ». قَالَتْ: فَمَا رَأَيْتُهُ، يَغْذُ فِي صَلَاةٍ، إِلَّا يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. [أخرجه البخاري ١٠٤٩، و ٦٣٦٦، وسناني مطولاً باختلاف عند مسلم برقم: ٩٠٣].

١٢٦- ( ) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَفِيهِ: قَالَتْ: وَمَا صَلَّيْ صَلَاةً، يَغْذُ ذَلِكَ، إِلَّا سَمِعْتُهُ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. [أخرجه البخاري ١٣٧٢].

(١) وقولها: ( لم أنبئهم أن أصدقهما ) أي: لم تطب نفسي أن أصدقهما ومنه قولهم في التصديق: نعم وهو بضم الميمزة وإسكان النون وكسر العين.



١٣٤- (٥٩٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ)، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ! إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَاعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَاعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ، وَاعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

قال مُسْلِمٌ ابْنُ الْحَجَّاجِ: بَلَّغَنِي أَنْ طَاوُساً قَالَ لَابْنِهِ: أَذَعَوْتَ بِهَا فِي صَلَاتِكَ؟ فَقَالَ: لَا. قال: أَعِدَّ صَلَاتَكَ<sup>(١)</sup>، لَأَنْ طَاوُساً رَوَاهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ، أَوْ كَمَا قَالَ.

(١) هذا كله يدل على تأكيد هذا الدعاء والتعوذ والحث الشديد عليه وظاهر كلام طائوس رحمه الله تعالى أنه حمل الأمر به على الوجوب فأوجب إعادة الصلاة لفواته وجمهور العلماء على أنه مستحب ليس بواجب ولعل طائوساً أراد تأديب ابنه وتأكيد هذا الدعاء عنده لا أنه يعتقد وجوبه والله أعلم.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: ودعاء النبي ﷺ واستعاذته من هذه الأمور التي قد عوفي منها وعصم إنما فعله ليلتزم خوف الله تعالى وإعظامه والافتقار إليه ولتقتدي به أمته وليبين لهم صفة الدعاء والمهم منه والله أعلم.

## ٢٦- باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفتيه

١٣٥- (٥٩١) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ (اسمُهُ شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)، عَنْ أَبِي اسْمَاءَ.

عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا انْصَرَفَ<sup>(١)</sup> مِنْ صَلَاتِهِ، اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ! أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». قال الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: كَيْفَ الاسْتِغْفَارُ؟ قَالَ: تَقُولُ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، اسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

(١) المراد بالانصراف السلام.

١٣٦- (٥٩٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْخَارِثِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا سَلَّمَ، لَمْ يَقْعُدْ، إِلَّا وَقَدَّارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ! أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ<sup>(١)</sup>: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ».

وَحَدَّثَنِيهِ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ (ح). قال: وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيْسَى (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ).

جَمِيعًا عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ». وَلَمْ يَذْكُرْ: «الْآخِرَةِ». (وقدم قبل الحديث السابق).

(١) قوله ﷺ: (إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ) فيه التصريح باستحبابه في الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ فِي الْأَوَّلِ وَهَكَذَا الْحَكَمُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَبْنَى عَلَى التَّخْفِيفِ.

١٣١- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ».

١٣٢- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

١٣٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١٣٢- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١٣٣- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُذَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ شَقِيقٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ جَهَنَّمَ، وَفِتْنَةِ الدُّجَالِ.

الجلال والإكرام».

شيء قدير». فإنه لم يذكر.

وفي رواية ابن نمير «يا ذا الجلال والإكرام».

١٣٧- ( ) وحدثنا حامد ابن عمر البكرائي، حدثنا

بشر (يعني ابن المفضل) (ح).

١٣٦- ( ) وحدثناه ابن نمير، حدثنا أبو خالد (يعني

الأخمر)، عن عاصم، بهذا الإسناد، وقال: «يا ذا الجلال والإكرام».

١٣٦- ( ) وحدثنا عبد الوارث ابن عبد الصمد، حدثني

أبي، حدثنا شعبة، عن عاصم، عن عبد الله ابن الحارث.

وخالد عن عبد الله ابن الحارث.

كلاهما عن عائشة، أن النبي ﷺ قال.

بمثل غير أنه كان يقول: «يا ذا الجلال والإكرام».

١٣٧- (٥٩٣) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا جرير،

عن منصور، عن المسيب ابن رافع، عن وراثة مولى المغيرة ابن شعبة، قال:

كتب المغيرة ابن شعبة إلى معاوية، أن رسول الله ﷺ

كان إذا فرغ من الصلاة وسلم، قال: «لا إله إلا الله وحده لا

شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير،

اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع

ذا الجدة منك الجدة<sup>(١)</sup>». [أخرجه البخاري ٨٤٤ و ٦٣٣٠ و ٦٤٧٣ و ٦٦١٥ و

٧٢٩٢، وسأني بعد الحديث: ١٧١٥].

(١) قوله ﷺ: ( ولا ينفع ذا الجد منك الجد ) المشهور الذي عليه

الجمهور أنه يفتح الجيم ومعناه: لا ينفع ذا الغنى والحظ منك غناه وضبطه

جماعة بكسر الجيم وقد سبق بيانه مبسوطاً في باب ما يقول إذا رفع رأسه

من الركوع.

١٣٧- ( ) وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب

وأحمد ابن ميثان، قالوا: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن

المسيب ابن رافع، عن وراثة مولى المغيرة ابن شعبة، عن

المغيرة، عن النبي ﷺ، مثله. قال أبو بكر وأبو كريب في

روائيهما: قال فأملأها علي المغيرة، وكتبت بها إلى معاوية.

١٣٧- ( ) وحدثني محمد ابن حاتم، حدثنا محمد ابن

بكر، أخبرنا ابن جريج، أخبرني عبدة ابن أبي لبابة، أن وراثة

مولى المغيرة ابن شعبة قال: كتب المغيرة ابن شعبة إلى

معاوية (كتب ذلك الكتاب له وراثة) إني سمعت رسول الله ﷺ

يقول، حين سلم، بمثل حديثيهما. إلا قوله: «وهو على كل

قال وحدثنا محمد ابن المثنى، حدثني أزهري، جميعاً عن

ابن عون، عن أبي سعيد، عن وراثة، كاتب المغيرة ابن شعبة،

قال: كتب معاوية إلى المغيرة، بمثل حديث منصور

والأعمش.

١٣٨- ( ) وحدثنا ابن أبي عمر المكي، حدثنا سفيان،

حدثنا عبدة ابن أبي لبابة وعبد الملك ابن عمير، سماعاً وراثة

كاتب المغيرة ابن شعبة يقول:

كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب إلي شيء سمعته من

رسول الله ﷺ، قال فكتب إليه: سمعت رسول الله ﷺ

يقول، إذا قضى الصلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له،

له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم لا

مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد

منك الجدة».

١٣٩- (٥٩٤) وحدثنا محمد ابن عبد الله ابن نمير،

حدثنا أبي، حدثنا هشام، عن أبي الزبير، قال:

كان ابن الزبير يقول في دبر كل صلاة، حين يسلم: «لا

إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو

على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا

الله، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة وله الفضل، وله الشاء

الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره

الكافرون».

وقال: كان رسول الله ﷺ يهلل بهن دبر كل صلاة.

١٤٠- ( ) وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عبدة

ابن سليمان، عن هشام ابن عروة، عن أبي الزبير، مولى لهم،

أن عبد الله ابن الزبير كان يهلل دبر كل صلاة، بمثل حديث

ابن نمير.

وقال في آخره: ثم يقول ابن الزبير: كان رسول الله ﷺ

يهلل بهن دبر كل صلاة.

١٤٠- ( ) وحدثني يعقوب ابن إبراهيم الدورقي، حدثنا

ابن عليه، حدثنا الحجاج ابن أبي عثمان، حدثني أبو الزبير



قال: سمعتُ عبدَ اللهَ ابنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، إِذَا سَلَّمَ، فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّلَوَاتِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ.

(١) قوله: ( ذهب أهل الدثور ) هو بالثاء المثلثة، واحدها دثر، وهو المال الكثير.

(٢) وفي هذا الحديث دليل لمن فضل الغني الشاكر على الفقير الصابر وفي المسألة خلاف مشهور بين السلف والخلف من الطوائف، والله أعلم.

(٣) قوله في كيفية عدد التسيحات والتحميدات والتكبيرات: ( أن أبا صالح رحمه الله تعالى قال: يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ثلاثاً وثلاثين مرة ) وذكر بعد هذه الأحاديث من طرق غير طريق أبي صالح وظاهرها أنه يسبح ثلاثاً وثلاثين مستقلة ويكبر ثلاثاً وثلاثين مستقلة، ويحمد كذلك وهذا ظاهر الأحاديث قال القاضي عياض: وهو أولى من تأويل أبي صالح وأما قول سهيل: إحدى عشرة إحدى عشرة فلا ينافي رواية الأكثرين ثلاثاً وثلاثين بل معهم زيادة يجب قبولها وفي رواية: ( تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ) وفي رواية: ( أن التكبيرات أربع وثلاثون ) كلها زيادات من الثقات يجب قبولها فينبغي أن يحتاط الإنسان فيأتي بثلاث وثلاثين تسيحة ومثلها تحميدات وأربع وثلاثين تكبيرة ويقول معها: لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى آخرها ليجمع بين الروايات.

١٤٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ ابْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْثِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَعَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي، وَتَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نَعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَلَا أَعْلَمُكُمْ شَيْئًا تُذَرِّكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ». قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ، ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً».

إِلَّا أَنَّهُ أَدْرَجَ، فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَوْلَ أَبِي صَالِحٍ: ثُمَّ رَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ.

وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: يَقُولُ سُهَيْلٌ: إِحْدَى عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ كُلُّهُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ.

١٤٤- (٥٩٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عِيْسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ ابْنُ مِغْوَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ ابْنَ عَتِيْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

عَنْ كَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ» (أَوْ فَاعِلُهُنَّ) ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَارْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً.

١٤٥- ( ) حَدَّثَنَا نَصْرُ ابْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا حَمْرَةُ الزَّيَّاتُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

١٤١- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَقُولُ، فِي آثِرِ الصَّلَاةِ إِذَا سَلَّمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَكَانَ يَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٤٢- (٥٩٥) حَدَّثَنَا عَاصِمُ ابْنُ النُّضْرِ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ.

كِلَاهُمَا عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَهَذَا حَدِيثُ قُتَيْبَةَ): أَنَّ فَقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ اتَّوَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: ذَعَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ<sup>(١)</sup> بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي، وَتَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نَعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَلَا أَعْلَمُكُمْ شَيْئًا تُذَرِّكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ». قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ، ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً».

قال أبو صالح: فَرَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانَنَا أَهْلَ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

وَزَادَ غَيْرُ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ: قَالَ سُمَيٌّ: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي هَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: وَهَمْتُ. إِنَّمَا قَالَ: «تُسَبِّحُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتُحَمِّدُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتُكَبِّرُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ».

فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عجلان: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ رَجَاءَ ابْنِ حَيَّوَةَ

ابن أبي ليلى.

عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ (أَوْ فَاعِلُهُنَّ) <sup>(١)</sup> ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَارْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ».

(١) قوله ﷺ: (معقبات لا يخيب قائلهن أو فاعلهن) قال المروزي: قال سمره: معناه تسبيحات تفعل أعقاب الصلاة وقال أبو الميثم: سميت معقبات لأنها تفعل مرة بعد أخرى وقوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقَّبَاتٌ﴾ أي ملائكة يعقب بعضهم بعضاً.

واعلم أن حديث كعب بن عجرة هذا ذكره الدارقطني في استدرأته على مسلم وقال: الصواب أنه موقوف على كعب لأن من رفعه لا يقامون من وقفه في الحفظ وهذا الذي قاله الدارقطني مردود لأن مسلماً رواه من طرق كلها مرفوعة وذكره الدارقطني أيضاً من طرق أخرى مرفوعة وإنما روي موقوفاً من جهة منصور وشعبة وقد اختلفوا عليهما أيضاً في رفعه ووقفه وبين الدارقطني ذلك وقد قدمنا في الفصول السابقة في أول هذا الشرح أن الحديث الذي روي موقوفاً ومرفوعاً يحكم بأنه مرفوع على المذهب الصحيح الذي عليه الأصوليون والفقهاء والمحققون من الحديث منهم البخاري وآخرون حتى لو كان الواقفون أكثر من الرافعين حكم بالرفع كيف والأمر هنا بالعكس ودليله ما سبق أن هذه زيادة ثقة فوجب قبولها ولا ترد لسيان أو تقصير حصل بمن وقفه والله أعلم.

١٤٥- ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمَلَائِي، عَنْ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٤٦- (٥٩٧) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ يَبَانَ الزَّوَامِي، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَذْحِجِيِّ <sup>(١)</sup> (قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ)، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ <sup>(٢)</sup> ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَلَيْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ: تَمَامُ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

(١) قوله: (عن أبي عبيد المذحجي) هو بفتح الميم وإسكان الذال المعجمة ثم حاء مهملة مكسورة ثم جيم منسوب إلى مذحج قبيلة معروفة.

(٢) قوله ﷺ: (دبر كل صلاة) هو بضم النال هذا هو المشهور في اللغة والمعروف في الروايات وقال أبو عمر المطرزي في كتابه: «اليواقيت»

دبر كل شيء بفتح الدال آخر أوقاته من الصلاة وغيرها وقال: هذا هو المعروف في اللغة وأما الخارجة فبالضم وقال الداودي عن ابن الأعرابي: دبر الشيء ودبره بالضم والفتح آخر أوقاته والصحيح الضم ولم يذكر الجوهري وآخرون غيره.

١٤٥- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

## ٢٧- باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة

١٤٧- (٥٩٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي رُزَّةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ، سَكَتَ هَنِيئَةً <sup>(١)</sup> قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي! أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ! بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ! تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُتَّقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ النَّتَنِ، اللَّهُمَّ! اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ». [خرجه البخاري ٧٤٤].

(١) قوله: (سكت هنية) هي بضم الهاء وفتح النون وتشديد الياء بغير همزة وهي تصغير هنة أصلها هنة فلما صغرت صارت هنية فاجتمعت واو وهاء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء فاجتمعت ياءان فادغمت إحداهما في الأخرى فصارت هنية ومن همزها فقد أخطأ ورواه بعضهم هنية وهو صحيح أيضاً وفي هذا الحديث ألفاظ تقدم شرحها في باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع وفيه دليل للشافعي وأبي حنيفة وأحمد والجمهور رحمهم الله تعالى أنه يستحب دعاء الافتتاح وجاءت فيه أحاديث كثيرة في الصحيح منها هذا الحديث وحديث علي رضي الله عنه في وجهته وجهي إلى آخره ذكره مسلم بعد هذا في أبواب صلاة الليل وغير ذلك من الأحاديث وقد جمعها موضحة في شرح المذهب وقال مالك رضي الله عنه لا يستحب دعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام ودليل الجمهور هذه الأحاديث الصحيحة.

١٤٧- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَّالٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ)

كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

١٤٨- (٥٩٩) قَالَ مُسْلِمٌ: <sup>(١)</sup> وَحَدَّثْتُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ حَسَّانَ وَثَوْنَسَ الْمُؤَدَّبِ وَغَيْرِهِمَا، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ



## ٢٨- باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة،

والنهي عن إتيانها سعيًا<sup>(١)</sup>

(١) فيه التنبؤ الأكيد إلى إتيان الصلاة بسكينة ووقار والنهي عن إتيانها سعيًا سواء فيه صلاة الجمعة وغيرها سواء خاف فوت تكبيرة الإحرام أم لا والمراد بقول الله تعالى: ﴿فاسمعوا لذكر الله﴾ الذهاب يقال: سمعت في كذا أو إلى كذا إذا ذهبت إليه وعملت فيه ومنه قوله تعالى: ﴿وإن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ قال العلماء: والحكمة في إتيانها بسكينة والنهي عن السعي أن الذهاب إلى صلاة عامد في تحصيلها ومتوصل إليها فينبغي أن يكون متادبا بأدائها وعلى أكمل الأحوال وهذا معنى الرواية الثانية: «فإن أحذركم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة».

١٥١- (٦٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

قال: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ابْنُ زَيْدٍ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ (يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

قال: وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ<sup>(١)</sup> فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٦٣٦ وَ٩٠٨).

(١) وقوله ﷺ: (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) إنما ذكر الإقامة للتنبيه بها على ما سواها لأنه إذا نهى عن إتيانها سعيًا في حال الإقامة مع خوفه فوت بعضها فقيل: الإقامة أولى وأكد ذلك ببيان العلة فقال ﷺ: (فإن أحذركم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة) وهذا يتناول جميع أوقات الأتيان إلى الصلاة وأكد ذلك تأكيدًا آخر قال: «فما أدرستم فصلوا وما فاتكم فاتموا» فحصل فيه تنبيه وتأكيد لئلا يتوهم متوهم أن النهي إنما هو لمن لم يخف فوت بعض الصلاة فصرح بالنهي وإن فات من الصلاة ما فات وبين ما يفعل فيما فات.

١٥٢- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ.

قال ابن أيوب: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تُوبَّ لِلصَّلَاةِ

ابْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ الْقَفَّاقِ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وَلَمْ يَسْكُتْ.

١٤٩- (٦٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ وَثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ فَدَخَلَ الصُّفَّ وَقَدْ حَفَزَهُ النَّفْسُ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: «إِيَّكُمْ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟». فَأَرَمَ الْقَوْمُ<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: «إِيَّكُمْ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْسًا». فَقَالَ رَجُلٌ: جِئْتُ وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفْسُ فَقُلْتُهَا، فَقَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكًا يَتَنَادَرُونَهَا، أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا».

(١) قوله: (وحدثت عن يحيى بن حسان) إلى آخره هذا من الأحاديث المعلقة التي سقط أول إسنادها في صحيح مسلم وقد سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح.

(٢) قوله: (وقد حفزه النفس) هو بفتح حروفه وتخفيفها أي ضغطه لسرعته.

(٣) قوله: (فأرأى القوم) هو بفتح الراء وتشديد الميم أي سكروا قال القاضي عياض: ورواه بعضهم في غير صحيح مسلم فأرأى بالزاي المفتوحة وتخفيف الميم من الأزم وهو الإمساك وهو صحيح المعنى.

١٥٠- (٦٠١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنِي الْحَجَّاجُ ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَوْنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُبَيْدَةَ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا<sup>(١)</sup>، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟». قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «عَجِبْتُ لَهَا فُتِحَتْ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ».

قال ابن عمر: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

(١) قوله: (الله أكبر كبيراً) أي كبرت كبيراً وفي الرواية الأولى دليل على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة أيضاً.

العبث ونحو ذلك والوقار في الهيئة وغيض البصر وخفض الصوت والإقبال على طريقه بغير التفات ونحو ذلك والله أعلم.

١٥٥- (٦٠٣) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصُّورِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ.

أَنْ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَ جَلْبَةً<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟». قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا سَبَقَكُمْ فَأْتِمُوا». [أخرجه البخاري: ٦٣٥].

(١) قوله: (فسمع جلبة) أي: أصواتاً لحركتهم، وكلامهم، واستعجالهم.

١٥٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (حدثنا شيان بهذا الإسناد) يعني حدثنا شيان عن يحيى بن أبي كثير بإسناده المتقدم، وكان ينبغي لمسلم أن يقول، عن يحيى، لأن شيان لم يتقدم له ذكر، وعادة مسلم وغيره في مثل هذا أن يذكر في الطريق الثاني رجلاً من سبق في الطريق الأول ويقولوا بهذا الإسناد حتى يعرف، وكان مسلماً رحمه الله تعالى، اقتصر على شيان للعلم بأنه درجة معاوية بن سلام السابق، وأنه يروي عن يحيى بن أبي كثير، والله أعلم.

## ٢٩- باب متى يقوم الناس للصلاة<sup>(١)</sup>

(١) فيه قوله ﷺ: «إِذَا أَقِيَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي». وفي رواية أبي هريرة ﷺ: «أَقِيَتِ الصَّلَاةُ فَقُمْنَا فَعَدَلْنَا الصَّفُوفَ قَبْلَ أَنْ يُخْرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وفي رواية: «أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تَقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ».

وفي رواية جابر بن سمرة ﷺ: «كَانَ بِلَالٌ ﷺ يُوْذَنُ إِذَا دَحَضَتْ وَلَا يَقِيمُ حَتَّى يُخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَيُخْرَجُ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ».

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: يجمع بين مختلف هذه الأحاديث بأن بلالاً ﷺ كان يراقب خروج النبي ﷺ من حيث لا يراه غيره أو إلا القليل، فعند أول خروجه يقيم ولا يقوم الناس حتى يروه، ثم لا يقوم مقامه حتى يعدلوا الصفوف. وقوله في رواية أبي هريرة ﷺ: «فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافِهِمْ قَبْلَ خُرُوجِهِ» لعله كان مرة أو مرتين ونحوهما ليبان الجواز أو لعذر، ولعل قوله ﷺ: «فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» كان بعد ذلك، قال العلماء: والنهي عن القيام قبل أن يروه لئلا يطول عليهم القيام ولأنه قد يعرض له عارض فيتأخر بسببه.

واختلف العلماء من السلف فمن بعدهم متى يقوم الناس للصلاة ومتى يكبر الإمام؟ فمذهب الشافعي رحمه الله تعالى وطائفة: أنه يستحب أن لا يقوم أحد حتى يفرغ المؤذن من الإقامة. ونقل القاضي عياض عن

فَلَا تَأْتُونَهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَتُونَهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْعِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: (فإن أحدكم إذا كان يعد إلى الصلاة فهو في صلاة) دليل على أنه يستحب للذهاب إلى الصلاة أن لا يعبت يديه ولا يتكلم بقبيح ولا ينظر نظراً قبيحاً ويحتمل ما أمكنه مما يجتنبه المصلي فإذا وصل المسجد وقعد يتظر الصلاة كان الاعتناء بما ذكرناه أكد.

١٥٣- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مَنبُجٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَاتُّوْهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ<sup>(١)</sup> فَأْتِمُوا<sup>(٢)</sup>».

(١) وقوله ﷺ: (وما فاتكم) دليل على جواز قول فاتنا الصلاة وأنه لا كراهة فيه وهذا قال جمهور العلماء وكرهه ابن سيرين وقال: إنما يقال لم ندركه.

(٢) وقوله ﷺ: (وما فاتكم فاتموا) هكذا ذكره مسلم في أكثر رواياته وفي رواية: (واقض ما سبقك) واختلف العلماء في المسألة فقال الشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف: ما أدركه المسبوق مع الإمام أول صلاته وما يأتي به بعد سلامه آخرها وعكسه أبو حنيفة ﷺ وطائفة وعن مالك وأصحابه روايتان كالمذهبين وحجة هؤلاء: (واقض ما سبقك) وحجة الجمهور أن أكثر الروايات: (وما فاتكم فاتموا) وأجابوا عن رواية (واقض ما سبقك) أن المراد بالقضاء الفعل لا القضاء المصطلح عليه عند الفقهاء وقد كثر استعمال القضاء بمعنى الفعل فمنه قوله تعالى: «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ» وقوله تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ» وقوله تعالى: «فَإِذَا قُضِيََتِ الصَّلَاةُ» ويقال: قضيت حق فلان ومعنى الجميع الفعل.

١٥٤- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُودٍ، حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ<sup>(١)</sup> (يعني ابْنَ عِيَّاضٍ)، عَنْ هِشَامٍ (ح).

قال وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ثُوبٌ بِالصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> فَلَا يَسْعَ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ، وَلَكِنْ لِيَمْشِيَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ<sup>(٢)</sup>، صَلِّ مَا أَذْرَكْتَ وَأَقْضِ مَا سَبَقَكَ».

(١) قوله ﷺ: (إذا ثوب بالصلاة) معناه إذا أقامت سميت الإقامة تنوياً لأنها دعاء إلى الصلاة بعد الدعاء بالأذان من قولهم ثاب إذا رجع.

(٢) قوله ﷺ: (وعليه السكينة والوقار) قيل: هما بمعنى وجمع بينهما تأكيداً والظاهر أن بينهما فرقاً وأن السكينة الثاني في الحركات واجتناب



(١) قوله: «قمنا فعدلنا الصفوف» إشارة إلى أن هذه سنة معهودة عندهم، وقد أجمع العلماء على استحباب تعديل الصفوف والترصص فيها وقد سبق بيانه في بابه.

(٢) قوله: «فأتى رسول الله ﷺ حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر ذكر فانصرف وقال لنا مكانكم فلم نزل قياماً نتظره حتى خرج إلينا وقد اغتسل» فقوله قبل أن يكبر صريح في أنه لم يكن كبر ودخل في الصلاة، ومثله قوله في رواية البخاري «وانتظروا تكبيره». وفي رواية أبي داود «أنه كان دخل في الصلاة». فتحمل هذه الرواية على أن المراد بقوله «دخل في الصلاة» أنه قال في مقامه للصلاة ونهياً للإحرام بها، ويحتمل أنهما قضيتان وهو الظاهر.

وظاهر هذه الأحاديث أنه لما اغتسل وخرج لم يجلدوا إقامة الصلاة وهذا محمول على قرب الزمان، فإن طال فلا بد من إعادة الإقامة، ويدل على قرب الزمان في هذا الحديث.

(٣) قوله: «ينطف» بكسر الطاء وضمها لغتان مشهورتان أي يقطر وفيه دليل على طهارة الماء المستعمل.

(٤) قوله: «ينطف» بكسر الطاء وضمها لغتان مشهورتان أي يقطر وفيه دليل على طهارة الماء المستعمل.

١٥٨- ( ) وحدثني زهير بن حرب، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا أبو عمرو (يعني الأوزاعي)، حدثنا الزهري عن أبي سلمة.

عن أبي هريرة، قال: أقيمت الصلاة، وصفت الناس صفوفهم، وخرج رسول الله ﷺ فقام مقامه، فأومأ<sup>(١)</sup> إليهم بيده، أن: «مكانكم». فخرج وقد اغتسل ورأسه ينطف الماء فصلى بهم.

(١) قوله: «فأومأ إليهم» هو مهموز.

١٥٩- ( ) وحدثني إبراهيم بن موسى، أخبرنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري قال: حدثني أبو سلمة.

عن أبي هريرة، أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ، فيأخذ الناس مصافهم، قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه.

١٦٠- (٦٠٦) وحدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا زهير، حدثنا سماك بن حرب.

عن جابر بن سمرة، قال: كان بلال يؤذن إذا دحضت<sup>(١)</sup>، فلا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه.

(١) قوله: «كان بلال يؤذن إذا دحضت» هو بفتح الدال والحاء والضاد الم المعجمة أي زالت الشمس.

مالك رحمه الله تعالى وعامة العلماء أنه يستحب أن يقوموا إذا أخذ المؤذن في الإقامة، وكان انس رحمه الله تعالى يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة، وبه قال أحمد رحمه الله تعالى. وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون يقومون في الصف إذا قال: حي على الصلاة فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام. وقال جمهور العلماء من السلف والخلف: لا يكبر الإمام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة.

١٥٦- (٦٠٤) وحدثني محمد بن حاتم وعبيد الله بن سعيد، قالوا: حدثنا يحيى بن سعيد، عن حجاج الصواف، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة وعبد الله ابن أبي قتادة.

عن أبي قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني».

وقال ابن حاتم: «إذا أقيمت أو نودي». أخرجه البخاري ٦٣٧ (٦٣٨ و ٦٠٩).

١٥٦- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا سفيان ابن عيينة، عن معمر.

قال أبو بكر: وحدثنا ابن علية، عن حجاج ابن أبي عثمان (ح).

قال وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا عيسى ابن يونس وعبد الرزاق، عن معمر.

وقال إسحاق: أخبرنا الوليد ابن مسلم عن شيبان.

كلهم عن يحيى ابن أبي كثير، عن عبد الله ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وزاد إسحاق في روايته حديث معمر وشيبان: «حتى تروني قد خرجت».

١٥٧- (٦٠٥) حدثنا هارون ابن معروف وحرمة ابن يحيى، قالوا: حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن ابن عوف.

سمع أبا هريرة يقول: أقيمت الصلاة، فقمنا فعدلنا الصفوف<sup>(١)</sup>، قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ، حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر، ذكر فانصرف، وقال لنا: «مكانكم». فلم نزل قياماً نتظره حتى خرج إلينا، وقد اغتسل<sup>(٢)</sup> ينطف<sup>(٣)</sup> رأسه ماء<sup>(٤)</sup>، فكبر فصلى بنا. أخرجه

البخاري ٢٧٥ و ٦٣٩ و ٦٤٠.

## ٣٠- باب من أدرك ركعة من الصلاة

## فَقَدْ أَدْرَكَ تِلْكَ الصَّلَاةَ

١٦١- (٦٠٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره، وأنه لا يكون بالركعة مدرکاً لكل الصلاة وتكفيه وتحصل براءته من الصلاة بهذه الركعة، بل هو متناول وفيه إضمار تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها.

قال أصحابنا: يدخل فيه ثلاث مسائل:

إحداها: إذا أدرك من لا يجب عليه الصلاة ركعة من وقتها لزمته تلك الصلاة وذلك في الصبي يبلغ والمجنون والمغشى عليه يفيقان، والحائض والنفساء تطهران، والكافر يسلم، فمن أدرك من هؤلاء ركعة قبل خروج وقت الصلاة لزمته تلك الصلاة، وإن أدرك دون ركعة تكبيرة ففيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى: أحدهما: لا تلزمه لمفهوم هذا الحديث وأصحهما عند أصحابنا تلزمه لأنه أدرك جزءاً منه فاستوى لقلبه وكثيره، ولأنه يشترط قدر الصلاة بكمالها بالاتفاق فينبغي أن لا يفرق بين تكبيرة وركعة.

وأجابوا عن الحديث بأن التقييد بركعة خرج على الغالب، فإن غالب ما يمكن معرفة إدراكه ركعة ونحوها وأما التكبيرة فلا يكاد يحس بها.

وهل يشترط مع التكبيرة أو الركعة إمكان الطهارة؟ فيه وجهان لأصحابنا أصحهما أنه لا يشترط.

المسألة الثانية: إذا دخل في الصلاة في آخر وقتها فصلى ركعة ثم خرج الوقت كان مدرکاً لأدائها ويكون كلها أداء وهذا هو الصحيح عند أصحابنا. وقال بعض أصحابنا: يكون كلها قضاء. وقال بعضهم: ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وتظهر فائدة الخلاف في مسافر نوى القصر وصلى ركعة في الوقت وباقيها بعده. فإن قلنا الجميع أداء فله قصرها. وإن قلنا كلها قضاء أو بعضها وجب إتمامها أربعاً إن قلنا أن فائتة السفر إذا قضاه في السفر يجب إتمامها، هنا كله إذا أدرك ركعة في الوقت، فإن كان دون ركعة فقال بعض أصحابنا: هو كالركعة. وقال الجمهور: يكون كلها قضاء، واتفقوا على أنه لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت وإن قلنا أنها أداء وفيه احتمال لأبي محمد الجويني على قولنا أداء وليس بشيء.

المسألة الثالثة: إذا أدرك المسبوق مع الإمام ركعة كان مدرکاً لفضيلة الجماعة بلا خلاف، وإن لم يدرك ركعة بل أدركه قبل السلام بحيث لا يحسب له ركعة ففيه وجهان لأصحابنا أحدهما لا يكون مدرکاً للجماعة لمفهوم قوله: ﷺ (من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة). والثاني: وهو الصحيح، وبه قال جمهور أصحابنا، يكون مدرکاً لفضيلة الجماعة، لأنه أدرك جزءاً منه، ويجب عن مفهوم الحديث بما سبق.

١٦٢- ( ) وَحَدَّثَنِي خَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». [أخرجه البخاري ٥٧٩، وسنن أبيه عند مسلم بنحوه برقم: ٦٠٨].

١٦٢- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ (ح). قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ ابْنِ أَنَسٍ وَيُونُسَ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ.

جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَلِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ.

وَلَيْسَ فِي حَلِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ «مَعَ الْإِمَامِ».

وَفِي حَلِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: «فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا».

١٦٣- (٦٠٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ بُسْرِ ابْنِ مَعْبُدٍ، وَعَنِ الْأَعْرَجِ حَدَّثُونَهُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»<sup>(١)</sup>. [وقد تقدم عند مسلم بنحوه برقم: ٦٠٧. وسنن أبيه بعد الحديث ٦٠٩].

(١) هذا دليل صريح في أن من صلى ركعة من الصبح أو العصر ثم خرج الوقت قبل سلامه لا تبطل صلاته بل يتمها وهي صحيحة وهذا يجمع عليه في العصر. وأما في الصبح فقال به مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة إلا أبا حنيفة ﷺ فإنه قال: تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب الشمس والحديث حجة عليه.

١٦٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِمِثْلِ حَلِيثِ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ.





وقت الاختيار لا لاستيعاب وقت الجواز للجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة في امتداد الوقت إلى أن يدخل وقت الصلاة الأخرى إلى الصبح، وهذا التأويل أولى من قول من يقول: إن هذه الأحاديث ناسخة لحديث جبريل عليه السلام، لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا عجزنا عن التأويل ولم نعجز في هذه المسألة والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «إذا صليتم الظهر فإنه وقت إلى أن يحضر العصر» معناه وقت لأداء الظهر، وفيه دليل للشافعي رحمه الله تعالى وللأكثرين أنه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر، بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال، دخل وقت العصر، وإذا دخل وقت العصر، لم يبق شيء من وقت الظهر. وقال مالك رحمه الله وطائفة من العلماء: إذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر بل يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر والعصر أداء، واحتجوا بقوله ﷺ في حديث جبريل عليه السلام: «صلى بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، وصلى بي العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله» فظاهره اشتراكهما في قدر أربع ركعات.

واحتج الشافعي والأكثرين بظاهر الحديث الذي نحن فيه، وأجابوا عن حديث جبريل عليه السلام بأن معناه فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله فلا اشتراك بينهما، فهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث، وأنه إذا حل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، لأنه إذا ابتدأ بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها، وحيث يكون آخر وقت الظهر مجهولاً ولا يحصل بيان حدود الأوقات، وإذا حل على ما تأولناه حصل معرفة آخر الوقت وانتظمت الأحاديث على اتفاق وبالله التوفيق.

(٣) قوله ﷺ: «إذا صليتم العصر فإنه وقت إلى أن تصفر الشمس» معناه فإنه وقت لأدائها بلا كراهة فإذا اصفرت صار وقت كراهة وتكون أيضاً أداء حتى تغرب الشمس للحديث السابق، «ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر». وفي هذا الحديث رد على أبي سعيد الإصطخري رحمه الله تعالى في قوله: إذا صار ظل الشيء مثليه صارت العصر قضاء وقد تقدم قريباً الاستدلال عليه.

قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: للعصر خمسة أوقات: وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وجواز مع كراهة ووقت عذر، فاما وقت الفضيلة فاول وقتها وقت الاختيار يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، ووقت الجواز إلى الاصفرار، ووقت الجواز مع الكراهة حالة الاصفرار إلى الغروب، ووقت العذر وهو وقت الظهر في حق من يجمع بين الظهر والعصر لسفر أو مطر ويكون العصر في هذه الأوقات الخمسة أداء، فإذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء والله أعلم.

(٤) هذا الحديث وما بعده من الأحاديث صرائح في أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، وهذا أحد القولين في مذهبنا وهو ضعيف عند جمهور نقلة مذهبنا وقالوا: الصحيح أنه ليس لها إلا وقت واحد وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يتطهر ويستتر عورته ويؤذن ويقيم، فإن آخر

وقتها وهي حين يصير ظل كل شيء مثله، وكانت الحجة ضيقة العرصه قصيرة الجدار بحيث يكون طول جدارها أقل من مساحة العرصه بشيء يسير، فإذا صار ظل الجدار مثله دخل وقت العصر وتكون الشمس بعد في أواخر العرصه لم يقع الغيب في الجدار الشرقي، وكل الروايات محمولة على ما ذكرناه وبالله التوفيق.

١٦٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً فِي حُجْرَتِي، لَمْ يَبْقِ الْفَيْءُ بَعْدُ.

وقال أبو بكر: لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ بَعْدُ. [أخرجه البخاري: ٥٤٦].

١٦٩- ( ) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ. أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ فِي حُجْرَتِهَا.

١٧٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُيَيْنٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ وَاقِعَةً فِي حُجْرَتِي. [أخرجه البخاري ٥٥٤ و ٣١٠٣].

١٧١- (٦١٢) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الْفَجْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَخْضُرَ الْعَصْرُ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ<sup>(٣)</sup>، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ الشُّفُقُ<sup>(٤)</sup>، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى يَصْفِرَ اللَّيْلُ<sup>(٥)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «إذا صليتم الصبح فإنه وقت إلى أن يطلع قرن الشمس الأول» معناه وقت لأداء الصبح، فإذا طلعت الشمس قال: خرج وقت الأداء وصارت قضاء ويجوز قضاؤها في كل وقت. وفي هذا الحديث دليل للجمهور أن وقت الأداء يمتد إلى طلوع الشمس. قال أبو سعيد الإصطخري من أصحابنا: إذا أسفر الفجر صارت قضاء بعده لأن جبريل عليه السلام صلى في اليوم الثاني حين أسفر وقال: الوقت ما بين هذين، ودليل الجمهور هذا الحديث، قالوا: وحديث جبريل عليه السلام لبيان



اللغة. وقال أبو حنيفة والمزني رضي الله عنهما وطائفة من الفقهاء وأهل اللغة: المراد الأبيض والأول هو الراجح المختار، وقد بسطت دلالته في تهذيب اللغات وفي شرح المذهب.

١٧٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوِيلِهِ، مَا لَمْ يَخْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكَ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ<sup>(١)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «فإنها تطلع بين قرني الشيطان» قيل: المراد بقرنيه أمته وشيعته. وقيل: قرنه جانب رأسه وهذا ظاهر الحديث فهو أولى ومعناه أنه يلني رأسه إلى الشمس في هذا الوقت ليكون الساجدون للشمس من الكفار في هذا الوقت كالساجدين له، وحديثه يكون له ولشيعته تسلط وتمكن من أن يلبسوا على المصلي صلاته، فكرهت الصلاة في هذا الوقت لهذا المعنى كما كرهت في ماوى الشيطان.

١٧٤- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ رَزِينٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ (يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ)، عَنْ الْحَجَّاجِ (وَهُوَ ابْنُ حَجَّاجٍ)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعْ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ، مَا لَمْ يَخْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَتَسْقُطَ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ<sup>(١)</sup>» وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ».

١٧٥- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التُّمَيْمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ<sup>(٢)</sup>.

١٧٦- (٦١٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَزْدِيِّ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا

الدخول في الصلاة عن هذا الوقت أتم وصارت قضاء، وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق، وأنه يجوز ابتداءها في كل وقت من ذلك ولا يأتى بتأخيرها عن أول الوقت، وهذا هو الصحيح أو الصواب الذي لا يجوز غيره. والجواب عن حديث جبريل عليه السلام حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر.

والثاني: أنه متقدم في أول الأمر بمكة وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة فوجب اعتمادها.

والثالث: أن هذه الأحاديث أصح إسناداً من حديث بيان جبريل عليه السلام فوجب تقديمها، فهذا مختصر ما يتعلق بوقت المغرب، وقد بسطت في شرح المذهب دلالته والجواب عن ما يوهم خلاف الصحيح والله أعلم.

(٥) قوله ﷺ: «فإذا صليت العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل» معناه وقت لأدائها اختياراً، أما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني لحديث أبي قتادة الذي ذكره مسلم بعد هذا في باب من نسي صلاة أو نام عنها أنه ليس في النوم تفريط وإنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، وسنوضح شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى. وقال الإصطخري: إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء، ودليل الجمهور حديث أبي قتادة والله أعلم.

١٧٧- ( ) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، (وَأَسْمَةُ يَحْيَى ابْنِ مَالِكٍ الْأَزْدِيُّ وَيُقَالُ: الْمَرَاغِيُّ. وَالْمَرَاغُ حَيٌّ مِنَ الْأَزْدِ<sup>(١)</sup>)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَخْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ ثَوْرُ الشَّفَقِ<sup>(٢)</sup>»، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ».

١٧٨- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ شُعْبَةُ: رَفَعَهُ مَرَّةً، وَلَمْ يَرْفَعَهُ مَرَّتَيْنِ.

(١) قوله: «المراغ حي من الأزدة» هو بفتح الميم وبالنون المعجمة.

(٢) قوله ﷺ: «ما لم يسقط ثور الشفق» هو بالشاء المثلثة أي ثورانه وانتشاره، وفي رواية أبي داود «فور الشفق» بالفاء وهو بمعناه، والمراد بالشفق الأحمر على مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وجمهور الفقهاء وأهل

سُفْيَان، عَنْ عُلُقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ لَهُ: «صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ» (يعني اليومين) (١) فَلَمَّا رَأَتْ الشَّمْسُ أَمْرًا بِلَا فَاذَنْ، ثُمَّ أَمْرًا فَأَقَامَ الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمْرًا فَأَقَامَ الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيْنَاضًا نَقِيَّةً، ثُمَّ أَمْرًا فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمْرًا فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمْرًا فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْيَوْمَ الثَّانِي أَمْرًا فَأَبْرَدَ بِالظُّهْرِ، فَأَبْرَدَ بِهَا، فَانْتَعَمَ أَنْ يُبْرَدَ بِهَا، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، اخْرَجَهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ فَاسْتَفَرَّ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ» (٢).

(١) قوله ﷺ: «وقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول» فيه دليل للمذهب الجمهور أن وقت العصر يمتد إلى غروب الشمس، والمراد بقرنها جانبها فيه أن العصر يكون أداء ما لم تنب الشمس وقد سبق قريباً هذا كله.

(٢) قوله: «عن يحيى بن أبي كثير قال: لا يستطيع العلم براحة الجسم» جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال مسلم هذه الحكاية عن يحيى مع أنه لا يذكر في كتابه إلا أحاديث النبي ﷺ محضة مع أن هذه الحكاية لا تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة فكيف أدخلها بينهما؟ وحكى القاضي عياض رحمه الله تعالى عن بعض الأئمة أنه قال: سببه أن مسلماً رحمه الله تعالى أعجبه حسن سياق هذه الطرق التي ذكرها لحديث عبد الله بن عمر وكثرة فوائدها وتلخيص مقاصدها وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها ولا نعلم أحداً شاركه، فيها فلما رأى ذلك أراد أن يبنه من رغب في تحصيل الرتبة التي ينال بها معرفة مثل هذا فقال طريقه أن يكثر اشتغاله واتباعه جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم، هذا شرح ما حكاه القاضي.

(٣) قوله في حديث بريدة: قوله: «عن النبي ﷺ أن رجلاً سألته عن وقت الصلاة فقال له: صل معنا هذين يعني: اليومين وذكر الصلوات في اليومين في الوقتين» فيه بيان أن للصلاة وقت فضيلة ووقت اختيار، وفيه أن وقت المغرب يمتد، وفيه البيان بالفعل فإنه أبلغ في الإيضاح والفعل تعم فائدته السائل وغيره، وفيه: تأخير البيان إلى وقت الحاجة وهو مذهب جمهور الأصوليين، وفيه: احتمال تأخير الصلاة عن أول وقتها وترك فضيلة أول الوقت لمصلحة راجحة.

(٤) قوله ﷺ: «وقت صلاتكم بين ما رأيتم» هذا خطاب للسائل وغيره وتقديره: وقت صلاتكم في الطرفين اللذين صليت فيهما وفيما بينهما، وترك ذكر الطرفين بمحصول علمهما بالفعل، أو يكون المراد ما بين الإحرام بالأولى والسلام من الثانية.

١٧٧- ( ) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ عَزْرَةَ

السَّامِيُّ (١)، حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُلُقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «اشْهَدْ مَعَنَا الصَّلَاةَ». فَأَمَرَ بِلَا فَاذَنْ بِفَلَسٍ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، حِينَ عَلَغَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمْرًا بِالظُّهْرِ، حِينَ رَأَتْ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ، ثُمَّ أَمْرًا بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، ثُمَّ أَمْرًا بِالْمَغْرِبِ، حِينَ وَجِبَتِ الشَّمْسُ (٢)، ثُمَّ أَمْرًا بِالْعِشَاءِ حِينَ وَقَعَ الشَّفَقُ (٣)، ثُمَّ أَمْرًا الْغَدَ فَتَوَرَّ بِالصُّبْحِ (٤)، ثُمَّ أَمْرًا بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ، ثُمَّ أَمْرًا بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ بَيْنَاضًا نَقِيَّةً لَمْ تَخْلِطْهَا صُفْرَةٌ، ثُمَّ أَمْرًا بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمْرًا بِالْعِشَاءِ عِنْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ (٥) أَوْ بَعْضُهُ (شَكَ حَرَمِيُّ)، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «الَّذِينَ السَّائِلُ؟ مَا بَيْنَ مَا رَأَيْتَ وَقْتُ؟»

(١) قوله: (وحدثني إبراهيم بن محمد بن عزره السامي) عزره بفتح العينين المهملتين وإسكان الراء بينهما، والسامي بالسين المهملة منسوب إلى سامة بن لؤي بن غالب وهو من نسله قرشي سامي.

(٢) قوله: «حين وجبت الشمس» أي غابت.

(٣) وقوله: «وقع الشفق» أي غاب.

(٤) قوله: «فتور بالصبح» أي أسفر من النور وهو الإضاءة.

(٥) قوله في حديث بريدة وحديث أبي موسى «أنه صلى العشاء بعد ثلث الليل» وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «وقت العشاء إلى نصف الليل» هذه الأحاديث لبيان آخر وقت الاختيار، واختلف العلماء في الراجح منهما، وللشافعي رحمه الله تعالى قولان: أحدهما أن وقت الاختيار يمتد إلى ثلث الليل، والثاني إلى نصفه وهو الأصح وقال أبو العباس بن شريح: لا اختلاف بين الروايات ولا عن الشافعي رحمه الله تعالى، بل المراد بثلث الليل أنه أول ابتدائها، ونصفه آخر انتهائها، ويجمع بين الأحاديث بهذا وهذا الذي قاله يوافق ظاهر ألفاظ هذه الأحاديث لأن قوله ﷺ: «وقت العشاء إلى نصف الليل» ظاهره أنه آخر وقتها المختار. وأما حديث بريدة وأبي موسى ففيهما أنه شرع بعد ثلث الليل وحيث يمتد إلى قرب من النصف فتتفق الأحاديث الواردة في ذلك قولاً وفعلًا والله أعلم.

١٧٨- (٦١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا

أَبِي، حَدَّثَنَا بَذْرُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَى.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا. قَالَ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ (١)، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمْرًا فَأَقَامَ بِالظُّهْرِ، حِينَ رَأَتْ الشَّمْسُ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ انْتَصَفَ



الله ﷻ، بِعَيْنِهِ سَوَاءٌ.

١٨١- ( ) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَاحْمَدُ بْنُ عِيسَى (قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ <sup>(١)</sup> وَسَلَمَانَ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْيَوْمُ الْحَارُّ فَابْرِدُوا بِالصَّلَاةِ <sup>(٢)</sup>، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ قَالَ: «ابْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ، بِنَحْوِ ذَلِكَ.

(١) قوله: «عن بسر بن سعيد» هو بضم الموحدة وبالسین المهملة وقد سبق بيانه مرات.

(٢) قوله ﷻ: «فابردوا بالصلاة». وفي الرواية الأخرى: «فابردوا عن الصلاة» هما بمعنى وعن تطلق بمعنى الباء كما يقال رميت عن القوس أي بها.

١٨٢- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ قَالَ: «إِنْ هَذَا الْحَرُّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرِدُوا بِالصَّلَاةِ».

١٨٣- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ: «ابْرِدُوا عَنِ الْحَرِّ فِي الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup>، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

(١) قوله ﷻ: «ابردوا عن الحر في الصلاة» أي أخروها إلى البرد واطلبوا البرد لها.

١٨٤- (٦١٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُهَاجِرًا أَبَا الْحَسَنِ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ ابْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: أَذُنُ مُؤَذِّنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ بِالظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ابْرِدْ اْبْرِدْ». أَوْ قَالَ: «انْتَظِرْ اِنْتَظِرْ». وَقَالَ: «إِنَّ شِدَّةَ

النَّهَارِ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ آخَرَ الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ، ثُمَّ آخَرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ آخَرَ الْعَصْرَ حَتَّى انصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ اخْمَرَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ آخَرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ، ثُمَّ آخَرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ: «الْوَقْتُ بَيْنَ هَذَيْنِ».

(١) قوله في حديث أبي موسى «عن رسول الله ﷻ أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً فأقام الفجر حين انشق الفجر» معنى قوله: «لم يرد عليه شيئاً» أي لم يرد جواباً ببيان الأوقات باللفظ، بل قال له صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان بالفعل، وإنما تأولناه لنجمع بينه وبين حديث بريدة، ولأن المعلوم من أحوال النبي ﷺ أنه كان يجيب إذا سئل عما يحتاج إليه والله أعلم.

١٧٩- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ بَذْرِ ابْنِ عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى، سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ سَائِلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ بِوَسْطِ خَدَيْهِ ابْنِ ثَمِيمٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، فِي الْيَوْمِ الثَّانِي.

٣٢- باب استحباب الإبراد بالظهر في شِدَّةِ الْحَرِّ

لِمَنْ يَمْضِي إِلَى جَمَاعَةٍ وَيَنَالُهُ الْحَرُّ فِي طَرِيقِهِ

١٨٠- (٦١٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَابْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ <sup>(١)</sup>».

[أخرجه البخاري ٥٣٦].

(١) قوله ﷻ: «فإن شدة الحر من فيح جهنم» هو بفاء مفتوحة ثم مثناة من تحت ساكنة ثم حاء مهملة أي سطوع حرها وانتشاره وغلبيتها.

١٨٠- ( ) وَحَدَّثَنِي خَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ

الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ».

قال أبو ذرٍّ: حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوَّلَ<sup>(١)</sup> [أخرجه البخاري ٥٣٥  
٥٣٩ ٥٣٩ ٦٢٩ ٢٢٥٨].

(١) قوله: «حتى رأينا فيه التلؤلؤ» هي جمع تل وهو معروف والنسيء لا يكون إلا بعد الزوال. وأما الظل فيطلق على ما قبل الزوال ويعد هذا قول أهل اللغة، ومعنى قوله: (رأينا فيه التلؤلؤ) أنه أخر تأخيراً كثيراً حتى صار للتلؤلؤ فيه، والتلؤلؤ منبسط غير متصب ولا يصبر لها فيه في العادة إلا بعد زوال الشمس بكثير.

١٨٥- (٦١٧) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ) أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ! أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهَوَّ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ». [أخرجه البخاري: ٥٣٧، ٣٢٦٠].

١٨٦- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ ابْنِ سُقْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». وَذَكَرَ: «أَنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إِلَى رَبِّهَا، فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ».

١٨٧- ( ) وَحَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا خَبْرَةٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَسَامَةَ ابْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَتِ النَّارُ: رَبِّ! أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لِي أَنْتَفُسُ، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ<sup>(١)</sup>، فَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ بَرْدٍ أَوْ زَمْهَرِيرٍ فَمِنْ نَفْسِ جَهَنَّمَ، وَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ حَرٍّ أَوْ حَرُورٍ فَمِنْ نَفْسِ جَهَنَّمَ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «اشتكت النار إلى ربها فقالت يا رب أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف» قال القاضي: اختلف العلماء في معناه فقال بعضهم هـ على ظاهره واشتكت حقيقة

وشدة الحر من وهجها وفيحها وجعل الله تعالى فيها إدراكاً وتمييزاً بحيث تكلمت بهذا، ومنع أهل السنة أن النار مخلوقة، قال: وقيل ليس هو على ظاهره بل هو على وجه التشبيه، والاستمارة والتقريب، وتقديره أن شدة الحر يشبه نار جهنم فاحذروه واجتنبوا حروره، قال: والأول أظهر.

قلت: والصواب الأول لأنه ظاهر الحديث ولا مانع من حمله على حقيقته فوجب الحكم بأنه على ظاهره والله أعلم. وأعلم أن الإبراد إنما يشرع في الظهر ولا يشرع في العصر عند أحد من العلماء إلا أشهب المالكي، ولا يشرع في صلاة الجمعة عند الجمهور، وقال بعض أصحابنا يشرع فيها والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «فما وجدتم من برد أو زمهرير فمن نفس جهنم، وما وجدتم من حر أو حرور فمن نفس جهنم» قال العلماء: الزمهرير شدة البرد والحرور شدة الحر، قالوا: وقوله (أو) يحتمل أن يكون شكاً من الراوي ويحتمل أن يكون للتقسيم.

### ٣٣- باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر

١٨٨- (٦١٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَابْنِ مَهْدِيٍّ.

قال ابن المثنى: حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ ابْنُ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ (ح).

قال ابن المثنى: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا دَخَضَتِ الشَّمْسُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر إذا دحضت الشمس» هو يفتح الدال والهاء أي إذا زالت، وفيه دليل على استحباب تقديمها وبه قال الشافعي والجمهور.

١٨٩- (٦١٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامُ ابْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ وَهْبٍ.

عَنْ خُبَابٍ، قَالَ: شُكِرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ فِي الرَّمَضَاءِ، فَلَمْ يُشْكِنَا<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «فلم يشكنا» أي لم يزل شكوانا، وتقدم الكلام في حديث خباب في الباب السابق.

١٩٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ ابْنِ سَلَامٍ (قَالَ عَوْنٌ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) قَالَ:



حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ.

١٩٣- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

عَنْ خُبَابٍ، قَالَ: أَتَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ حَرَّ الرَّمْضَاءِ<sup>(١)</sup> فَلَمْ يُشْكِنَا.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى قَبَاءِ<sup>(٢)</sup>، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ رُحَيْمٌ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: أَفِي الظُّهْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَفِي تَعْجِيلِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ<sup>(٤)</sup>.

(١) وأما قباء فتد وتقصّر، وتصرف ولا تصرف، وتذكر وتؤنث والأفصح فيه الصرف والتذكير والمذ وهو على نحو ثلاثة أميال من المدينة.

(١) قوله: «حر الرمضاء» أي الرمل الذي اشتدت حرارته.

(٢) قوله: «الشمس مرتفعة حية» قال الخطابي: حياتها صفاء لونها قبل أن تصفر أو تتغير وهو مثل قوله بيضاء نقية، وقال هو أيضاً وغيره حياتها وجود حرها، والمراد بهذه الأحاديث وما بعدها المبادرة لصلاة العصر أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر مليون وثلاثة والشمس بعد لم تتغير بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظل الشيء مثله، ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة.

(٢) قوله: «فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكّن جبهته من الأرض بسط ثوبه فمسجد عليه» فيه دليل لمن أجاز السجود على طرف ثوبه المتصل به، وبه قال أبو حنيفة والجمهور ولم يجوز الشافعي وتناول هذا الحديث وشبهه على السجود على ثوب منفصل.

١٩١- (٦٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ غَالِبِ الْقَطَّانِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

١٩٤- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري ٣٨٥ و ١٢٠٨ و ٥٤٢].

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقوله: «كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر» قال العلماء: منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة، وهذا يدل على المبالغة في تعجيل صلاة رسول الله ﷺ وكانت صلاة بني عمرو في وسط الوقت، ولولا هذا لم يكن فيه حجة، ولعل تأخير بني عمرو لكونهم كانوا أهل أعمال في حروثهم وزروعهم وحوايطهم، فإذا فرغوا من أعمالهم تأهبوا للصلاة بالطهارة وغيرها ثم اجتمعوا لها فتأخر صلاتهم إلى وسط الوقت لهذا المعنى.

(١) قوله: «فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكّن جبهته من الأرض بسط ثوبه فمسجد عليه» فيه دليل لمن أجاز السجود على طرف ثوبه المتصل به، وبه قال أبو حنيفة والجمهور ولم يجوز الشافعي وتناول هذا الحديث وشبهه على السجود على ثوب منفصل.

### ٣٤- باب استحباب التكبير بالعصر

١٩٢- (٦٢١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وفي هذه الأحاديث وما بعدها دليل للذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء أن وقت العصر يدخل إذا صار ظل كل شيء مثله، وقال أبو حنيفة: لا يدخل حتى يصير ظل الشيء مثليه، وهذه الأحاديث حجة للجماعة عليه مع حديث ابن عباس رضي الله في بيان المواقيت وحديث جابر وغير ذلك.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

١٩٥- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةً، فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي<sup>(١)</sup>، فَيَأْتِي الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ: فَيَأْتِي الْعَوَالِي. [أخرجه البخاري ٥٥٠ و ٥٥١ و ٧٣٢٩].

أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ، حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ، وَدَارُهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ قَالَ: أَصَلَيْتُمُ الْعَصْرَ؟ فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّمَا انْصَرَفْنَا السَّاعَةَ مِنَ الظُّهْرِ. قَالَ: فَصَلُّوا الْعَصْرَ، فَقَمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمَنَافِقِ<sup>(٢)</sup>، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ<sup>(٣)</sup>، قَامَ فَتَقَرَّهَا

(١) أما العوالي فهي القرى التي حول المدينة أبعدا على ثمانية أميال من المدينة وأقربها ميلان وبعضها، ثلاثة أميال وبه فسرهما مالك.

١٩٢- ( ) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، بِمِثْلِهِ مَوَاءً.

أربعاً، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً<sup>(٣)</sup>.

١٩٧- (٦٢٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَمِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ

ابْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، وَالْفَاظُ هُمْ مُتَقَارِبَةٌ قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ (أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ الْخَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ مُوسَى ابْنَ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ خَفْصِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا انْتَصَرَفَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نُرِيدُ أَنْ تَنْحَرُ جَزُورًا لَنَا، وَنَحْنُ نَحِبُ أَنْ تَحْضُرَ هَذَا، قَالَ: «نَعَمْ». فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقْنَا مَعَهُ، فَوَجَدْنَا الْجَزُورَ لَمْ تَنْحَرْ، فَنَحَرْتُمْ، ثُمَّ قَطَعْتُمْ، ثُمَّ طَبَخْتُمْ، ثُمَّ أَكَلْنَا، قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ وَعَمْرُو ابْنِ الْخَارِثِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) هذا تصريح بالمبالغة في التكبير بالعصر وفيه إجابة الدعوة، وأن الدعوة للطعام مستحبة في كل وقت سواء أول النهار وآخره، والجزور بفتح الجيم لا يكون إلا من الإبل ويؤكل سلمة بكسر اللام.

١٩٨- (٦٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ<sup>(١)</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ ابْنَ خَلِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نَصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَنْحَرُ الْجَزُورَ، فَتَقْسَمُ عَشْرَ قِسْمٍ، ثُمَّ تُطْبَخُ، فَتَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا، قَبْلَ غَيْبِ الشَّمْسِ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٥٤٩].

(١) قوله: «عن أبي النجاشي» هو بفتح النون واسمه عطاء بن صهيب مولى رافع بن خليج.

١٩٩- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ وَشُعَيْبُ ابْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا تَنْحَرُ الْجَزُورَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ الْعَصْرِ، وَلَمْ يَقُلْ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَهُ.

### ٣٥- باب التغليظ في تقوية صلاة العصر

٢٠٠- (٦٢٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَقْوَتُهُ صَلَاةُ

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «تلك صلاة المنافق» فيه تصريح بدم تأخير صلاة العصر بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم: «يجلس يرقب الشمس».

(٢) قوله ﷺ: «بين قرني الشيطان» اختلفوا فيه فقل هو على حقيقته وظاهر لفظه، والمراد أنه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذا عند طلوعها، لأن الكفار يسجدون لها حيث يشاء فيقارنها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له، ويغيب لنفسه ولأعوانه أنهم إنما يسجدون له. وقيل هو على الجواز والمراد بقرنيه قرنيه علوه وارتفاعه وسلطانه وتسلطه وغلبيه وأعوانه.

قال الخطابي: هو تمثيل ومعناه أن تأخيرها بترتين الشيطان ومنافسته لهم عن تعجيلها كمنافسة ذوات القرون لما تدفعه والصحيح الأول.

(٣) قوله ﷺ: «فقرأها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً». تصريح بدم من صلى مسرعاً بحيث لا يكمل الخشوع والطمأنينة والأذكار، والمراد بالنقر بسرعة الحركات كقصر الطلوع.

١٩٦- (٦٢٣) وَحَدَّثَنَا مَتَّوْرُ ابْنِ أَبِي مُرَاجِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ ابْنِ عُثْمَانَ ابْنِ سَهْلٍ ابْنِ حُنَيْفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ ابْنَ سَهْلٍ يَقُولُ:

صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا عَمَّ مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي كُنَّا نَصَلِّي مَعَهُ.<sup>(١)</sup> [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٥٤٩].

(١) قوله: «عن العلاء أنه دخل على أنس بن مالك ﷺ في دار حين انتصرف من الظهر وداره يجنب المسجد فلما دخلنا عليه قال: أصليتم العصر؟ فقلنا له: إنما انتصرنا الساعة من الظهر، قال: فصلوا العصر فقمنا فصلينا العصر فلما انتصرنا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان فقرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً».

وفي رواية: «عن أبي أمامة ﷺ قال صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم دخلنا على أنس فوجدناه يصلي العصر فقلت: يا عم ما هذه الصلاة التي صليت؟ قال: العصر وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصلّي معه» هذان الحديثان صريحان في التكبير بصلاة العصر في أول وقتها، وأن وقتها يدخل بمصير ظل الشيء مثله، ولهذا كان الآخرون يؤخرون الظهر إلى ذلك الوقت، وإنما أخرها عمر بن عبد العزيز على عادة الأمراء قبله قبل أن تبلغه السنة في تقديمها فلما بلغته صار إلى التقديم، ويحتمل أنه أخرها لشغل وعذر عرض له، وظاهر الحديث يقتضي التأويل الأول وهذا كان حين ولي عمر بن عبد العزيز المدينة نيابة لا في خلافته لأن أنسا ﷺ توفي قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بنحو تسع سنين.



العصر كأنما وتر أهله وماله<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري ٥٥٢].

٢٠٢- (٦٢٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو

أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتِنَهُمْ نَارًا، كَمَا حَبَسُونَا وَشَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ». [أخرجه البخاري ٢٩٣١ و ٢١١١ و ٤٥٣٣ و ٦٣٩٦].

٢٠٢- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٦- باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى

هي صلاة العصر

٢٠٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عُبَيْدَةَ.

عَنْ عَلِيٍّ<sup>(١)</sup>، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الْأَحْزَابِ<sup>(٢)</sup>: «شَغَلُونَا عَنِ صَلَاةِ الْوُسْطَى<sup>(٣)</sup> حَتَّى آبَتِ الشَّمْسُ<sup>(٤)</sup>، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ نَارًا، أَوْ يُيُوتِنَهُمْ أَوْ يُطَوِّنَهُمْ». (شَكَ شُعْبَةُ فِي الْيُسُوتِ وَالْبُطُونِ)

٢٠٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي

عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: يُيُوتِنَهُمْ وَقُبُورَهُمْ (وَلَمْ يَشْكُ).

(١) قوله: «عن عبيدة عن علي» هو يفتح العين وكسر الباء وهو

عبيدة السلماني والله أعلم.

(٢) قوله: «يوم الأحزاب» هي الغزوة المشهورة يقال لها الأحزاب

والخندق وكانت سنة أربع من الهجرة وقيل سنة خمس.

(٣) هكذا هو في النسخ وأصول السماع صلاة الوسطى وهو من

باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾. وفيه المذهب المعروفان.

مذهب الكوفيين جواز إضافة الموصوف إلى صفته، ومذهب البصريين منعه ويقولون فيه محذوفاً وتقديره هنا: عن صلاة العصر الوسطى أي عن فعل الصلاة الوسطى.

(٤) وقوله ﷺ: «حتى آبت الشمس» قال الحرابي: معناه رجعت إلى

مكانها بالليل أي غربت، من قولهم آب إذا رجع، وقال غيره معناه سارت للغروب والتأويب سير النهار.

(١) قوله ﷺ: «الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله» روي

بنصب اللامين ورفعهما، والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور على أنه مفعول ثان، ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله ومعناه انتزع منه أهله وماله، وهذا تفسير مالك بن أنس. وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره معناه نقص هو أهله وماله وسلبه فبقي بلا أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله. وقال أبو عمر بن عبد البر: معناه عند أهل اللغة والفقه أنه كالذي يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وترًا، والتر الجنانية التي يطلب ثأرها فيجتمع عليه غمان: غم المصيبة وغم مقاساة طلب الثأر. وقال الداودي من المالكية: معناه يتوجه عليه من الاسترجاع ما يتوجه على من فقد أهله وماله، فيتوجه عليه الندم والأسف لتفويته الصلاة، وقيل معناه فاتته من الثواب ما يلحقه من الأسف عليه كما يلحق من ذهب أهله وماله.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: واختلفوا في المراد بفوات العصر في هذا الحديث، فقال ابن وهب وغيره: هو فيمن لم يصلها في وقتها المختار، وقال سحنون والأصيلي: هو أن تفوته بغروب الشمس، وقيل هو تفويتها إلى أن تصفر الشمس، وقد ورد مفسراً من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه: وفواتها أن يدخل الشمس صفرة. وروي عن سالم أنه قال هذا فيمن فاتته ناسياً، وعلى قول الداودي هو في العامد وهذا هو الأظهر ويؤيده حديث البخاري في صحيحه: «من ترك صلاة العصر حبط عمله». وهذا إنما يكون في العامد. قال ابن عبد البر: ويحتمل أن يلحق بالعصر باقي الصلوات ويكون نية العصر على غيرها، وإنما خصها بالذكر لأنها تأتي وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم وحرصهم على قضاء أشغالهم وتسويغهم بها إلى انقضاء وظائفهم، وفيما قاله نظر لأن الشرع ورد في العصر ولم يتحقق العلة في هذا الحكم فلا يلحق بها غيرها بالشك والنوهم، وإنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفنا العلة واشتركا فيها والله أعلم.

٢٠٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّائِدُ،

قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ عَمَرُو: يَتْلُغُ بِهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: رَفَعَهُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «قال عمرو: ويبلغ به وقال أبو بكر: رفعه» هما بمعنى لكن

عادة مسلم رحمه الله المحافظة على اللفظ، وإن اتفق معناه، وهي عادة جميلة، والله أعلم.

٢٠١- ( ) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ (وَاللَّفْظُ

لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ فَكَأَنَّمَا

وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ».

ضعيف جداً، لأن المفهوم من الإيصاء بالمحافظة عليها إنما كان لأنها معرضة للضياع وهذا لا يليق بالجمعة، فإن الناس يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها لأنها تأتي في الأسبوع مرة بخلاف غيرها، ومن قال هي جميع الخمس فضعيف أو غلط لأن العرب لا تذكر الشيء مفصلاً ثم تجمله وإنما تذكره مجملاً ثم تفصله أو تفصل بعضه تنبيهاً على فضيلته والله أعلم.

٢٠٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ شَيْبَةَ بْنِ شَكْلٍ<sup>(٢)</sup>.

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «سُغِّلُوا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا». ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «عن مسلم بن صبيح» بضم الصاد وهو أبو الضحى.

(٢) قوله: «عن شئير بن شكل» شئير بضم الشين وشكل بفتح الشين والكاف ويقال بإسكان الكاف أيضاً.

(٣) قوله: «ثم صلاها بين العشاءين بين المغرب والعشاء» فيه بيان صحة إطلاق لفظ العشاءين على المغرب والعشاء وقد أنكره بعضهم لأن المغرب لا يسمى عشاء وهذا غلط، لأن التثنية هنا للتغليب كالأبوين والقميرين والعمرين ونظائرها، وأما تأخير النبي ﷺ صلاة العصر حتى غربت الشمس فكان قبل نزول صلاة الخوف، قال العلماء: يحتمل أنه أخرها نسياناً لا عمداً وكان السبب في النسيان الاشتغال بأمر العدو، ويحتمل أنه أخرها عمداً للاشتغال بالعدو، وكان هذا عذراً في تأخير الصلاة قبل نزول صلاة الخوف، وأما اليوم فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العدو والقتال، بل يصلي صلاة الخوف على حسب الحال، ولها أنواع معروفة في كتب الفقه وسنشير إلى مقاصدها في بابها من هذا الشرح إن شاء الله تعالى.

واعلم أنه وقع في هذا الحديث هنا وفي البخاري أن الصلاة الفائتة كانت صلاة العصر وظاهره أنه لم يفت غيرها، وفي الموطأ أنها الظهر والعصر، وفي غيره أنه أخر أربع صلوات: الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى ذهب هو من الليل، وطريق الجمع بين هذه الرواية أن وقعة الخندق بقيت أياماً فكان هذا في بعض الأيام وهذا في بعضها.

٢٠٦- (٦٢٨) وَحَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ الْبَاقِي، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ مَرْثُةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَسِبَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، حَتَّى اخْمَرَتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُغِّلُوا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا». أَوْ قَالَ: «حَسَا اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ

٢٠٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا كَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَلِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى.

سَمِعَ عَلِيًّا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الْأَحْزَابِ، وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فُرْصَةٍ مِنْ فُرْصِ الْخَنْدَقِ<sup>(٢)</sup> «سُغِّلُوا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى<sup>(٣)</sup>، حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ» (أَوْ قَالَ قُبُورَهُمْ وَيُطَوَّنُهُمْ نَارًا).

(١) قوله: «يحيى بن الجزار» هو بالجيم والزاي وآخره راء، وفي الطريق الأول يحيى بن الجزار عن علي، وفي الثاني عن يحيى سمع علياً أعاده مسلم للاختلاف في عن وسمع.

(٢) قوله: «فرصة من فرض الخندق» الفرصة بضم الفاء وإسكان الراء وبالضاد المعجمة وهي المدخل من مداخله والمنفذ إليه.

(٣) اختلف العلماء من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم في الصلاة الوسطى المذكورة في القرآن، فقال جماعة: هي العصر من نقل هذا عنه علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعبيدة السلماني والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم رضي الله عنهم. قال الترمذي: هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم. وقال الماوردي من أصحابنا: هذا مذهب الشافعي رحمه الله لصحة الأحاديث فيه قال: وإنما نص على أنها الصحيح لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث. وقالت طائفة: هي الصبح من نقل هذا عنه عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك بن أنس والشافعي وجمهور أصحابه وغيرهم رضي الله عنهم. وقال طائفة هي الظهر نقلوه عن زيد بن ثابت وأسامة بن زيد وأبي سعيد الخدري وعائشة وعبد الله بن شداد، ورواية عن أبي حنيفة ﷺ. وقال قبيصة بن ذؤيب: هي المغرب، وقال غيره هي العشاء، وقيل إحدى الخمس مبهمه، وقيل الوسطى جميع الخمس حكاه القاضي عياض، وقيل هي الجمعة.

والصحيح من هذه الأقوال قولان: العصر والصبح وأصحهما العصر للأحاديث الصحيحة.

ومن قال هي الصبح يتأول الأحاديث على أن العصر تسمى وسطاً ويقول إنها غير الوسطى المذكورة في القرآن وهذا تأويل ضعيف، ومن قال أنها الصبح يجتزأ بأنها تأتي في وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب النوم في الصيف والنعاس وقور الأعضاء وغفلة الناس فخصت بالمحافظة لكونها معرضة للضياع بخلاف غيرها، ومن قال هي العصر يقول إنها تأتي في وقت اشتغال الناس بمعايشهم وأعمالهم، وأما من قال هي الجمعة فمذهب



ناراً».

﴿العصر بعد ما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب﴾. (٣) [أخرجه البخاري ٥٩٦ و ٥٩٨ و ٦٤١ و ٩٤٥ و ٤١١٢].

(١) قوله: «أن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت أن تغرب الشمس، فقال رسول الله ﷺ: فوالله إن صليتها معناه ما صليتها، وإنما حلف النبي ﷺ تطيئاً لقلب عمر رضي الله عنه، فإنه شق عليه تأخير العصر إلى قريب من المغرب فأخبره النبي ﷺ أنه لم يصلها بعد ليكون لعمر به أسوة ولا يشق عليه ما جرى وتطيب نفسه، وأكد ذلك الخبر باليمين، وفيه دليل على جواز اليمين من غير استحلاف وهي مستحبة إذا كان فيه مصلحة من توكيد الأمر أو زيادة طمأنينة أو نفي توهم نسيان أو غير ذلك من المقاصد السائغة وقد كثرت في الأحاديث، وهكذا القسم من الله تعالى كقوله تعالى: ﴿والذاريات﴾ ﴿والطور﴾ ﴿المرسلات﴾ ﴿والسماء والطارق﴾ ﴿والشمس وضحاها﴾ ﴿والليل إذا يغشى﴾ ﴿والضحى﴾ ﴿والنجم﴾ ﴿والعاديات﴾ ﴿والعصر﴾ ونظائرها، كل ذلك لتفخيم القسم عليه وتركيبه والله أعلم.

(٢) قوله: «فتزلنا إلى بطحان» هو بضم الباء الموحدة وإسكان الطاء وبالحاء المهملتين، هكذا هو عند جميع المحدثين في رواياتهم وفي ضبطهم وتقييدهم، وقال أهل اللغة: هو بفتح الباء وكسر الطاء ولم يجزوا غير هذا، وكذا نقله صاحب البارع وأبو عبيد البكري وهو واد بالمدينة.

(٣) قوله: «فتزلنا إلى بطحان فتوضاً رسول الله ﷺ وتوضاًنا فصلى رسول الله ﷺ العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب» هذا ظاهره أنه صلاهما في جماعة، فيكون فيه دليل لجواز صلاة الفريضة الفاتية جماعة، وبه قال العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عياض عن الليث بن سعد أنه منع ذلك، وهذا إن صح عن الليث مردود بهذا الحديث، والأحاديث الصحيحة الصريحة أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بأصحابه جماعة حين ناموا عنها كما ذكره مسلم بعد هذا بقليل، وفي هذا الحديث دليل على أن من فاتته صلاة وذكرها في وقت أخرى ينبغي له أن يبدأ بقضاء الفاتية ثم يصلي الحاضرة وهذا مجمع عليه، لكنه عند الشافعي وطائفة على الاستحباب، فلو صلى الحاضرة ثم الفاتية جاز، وعند مالك وأبي حنيفة وآخرين على الإيجاب فلو قدم الحاضرة لم يصح، وقد يحتج به من يقول أن وقت المغرب متسع إلى غروب الشفق لأنه قدم العصر عليها، ولو كان ضيقاً لبدا بالمغرب لتلا يفوت وقتها أيضاً، ولكن لا دلالة فيه لهذا القائل لأن هذا كان بعد غروب الشمس بزمن بحيث خرج وقت المغرب عند من يقول أنه ضيق فلا يكون في هذا الحديث دلالة لهذا، وإن كان المختار أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق كما سبق إيضاحه بدلالته والجواب عن معارضيه.

٢٠٩- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وإسحاق ابن إبراهيم (قال أبو بكر: حدثنا. وقال إسحاق: أخبرنا وكيع)، عن علي بن المبارك، عن يحيى ابن أبي كثير، في هذا الإسناد، بإسناده.

٢٠٧- (٦٢٩) وحدثنا يحيى ابن يحيى التميمي، قال: قرأت على مالك، عن زيد ابن أسلم، عن الققعاع ابن حكيم، عن أبي يونس مولى عائشة. أنه قال:

أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً، وقالت: إذا بلغت هذه الآية فاذني: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ [البقرة: ٢٣٨]. فلما بلغت أذنتها، فأملت علي: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر، وقوموا لله قانتين﴾.

قالت عائشة: سمعتها من رسول الله ﷺ.

٢٠٨- (٦٣٠) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا يحيى ابن آدم، حدثنا الفضيل ابن مرزوق، عن شقيق ابن عقبة.

عن البراء ابن عازب، قال: نزلت هذه الآية: ﴿حافظوا على الصلوات وصلاة العصر، فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله. فنزلت: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾.

فقال رجل كان جالساً عند شقيق له: هي إذن صلاة العصر. فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت، وكيف نسخها الله، والله أعلم.

قال مسلم: ورواه الأشجعي، عن سفيان الثوري، عن الأسود ابن قيس، عن شقيق ابن عقبة، عن البراء ابن عازب، قال: قرأناها مع النبي ﷺ زماناً، بعث حديث فضيل ابن مرزوق.

٢٠٩- (٦٣١) وحدثني أبو غسان المسمعي ومحمد ابن المثنى، عن معاذ ابن هشام.

قال أبو غسان: حدثنا معاذ ابن هشام، حدثني أبي، عن يحيى ابن أبي كثير، قال: حدثنا أبو سلمة ابن عبد الرحمن.

عن جابر ابن عبد الله، أن عمر ابن الخطاب، يوم الخندق، جعل يسب كفار قريش، وقال: يا رسول الله! والله! ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت أن تغرب الشمس، فقال رسول الله ﷺ: «فوالله! إن صليتها<sup>(١)</sup>». فتزلنا إلى بطحان<sup>(٢)</sup>، فتوضاً رسول الله ﷺ وتوضاًنا، فصلى رسول الله

## ٣٧- باب فضل صلاتي الصبح والعصر

## والمحافظة عليهما

٢١٠- (٦٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ يَخْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي<sup>(٢)</sup>؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ». [أخرجه البخاري ٥٥٥ و ٣٢٢٣ و ٧٤٢٩ و ٧٤٨٦].

(١) قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر» فيه دليل لمن قال من النحويين: يجوز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم وهو لغة بني الحارث، وحكوا في قولهم: أكلوني البراغيث، وعليه حمل الأخفش ومن وافقه قول الله تعالى: «واسروا النجوى الذين ظلموا». وقال سيويه وأكثر النحويين: لا يجوز إظهار الضمير مع تقدم الفعل ويتأولون كل هذا، ويعملون الاسم بعده بدلاً من الضمير ولا يرفعونه بالفعل، كأنه لما قيل: «واسروا النجوى» قيل: من هم؟ قيل: الذين ظلموا، وكذا يتعاقبون ونظائره، ومعنى يتعاقبون تأتي طائفة بعد طائفة، ومنه تعقب الجيوش وهو أن يذهب إلى ثغر قوم ويحییء آخرون، وأما اجتماعهم في الفجر والعصر فهو من لطف الله تعالى بعباده المؤمنين وتكرمة لهم أن جعل اجتماع الملائكة عندهم ومفارقتهم لهم في أوقات عباداتهم واجتماعهم على طاعة ربهم فيكون شهادتهم لهم بما شاهدوه من الخير.

(٢) وأما قوله ﷺ: «فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي» فهذا السؤال على ظاهره وهو تعبد منه للملائكة كما أمرهم بكتب الأعمال وهو أعلم بالجميع.

قال القاضي عياض رحمه الله: الأظهر وقول الأكثرين أن هؤلاء الملائكة هم الحفظة الكتاب: قال: وقيل يحتمل أن يكونوا من جملة الملائكة بجملة الناس غير الحفظة.

٢١٠- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ». بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي الزُّنَادِ.

٢١١- (٦٣٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَّازِيُّ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَقُولُ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً ابْتَدَرَ فَقَالَ: «أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا». يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْفَجَرَ، ثُمَّ قَرَأَ جَرِيرٌ: «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» (طه: ١٣٠).

[أخرجه البخاري ٥٥٤ و ٤٨٥١ و ٧٣٤٣ و ٧٤٣٥ و ٧٤٣٦].

(١) قوله ﷺ: «لا تضامون في رؤيته» تقدم شرحه وضبطه في كتاب الإيمان ومعناه لا يلحقكم ضم في الرؤية.

٢١٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ وَوَكَيْعٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: «أَمَا إِنَّكُمْ سَتَغْرَضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ فَتَرُونَهُ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ». وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ، وَلَمْ يَقُلْ جَرِيرٌ.

٢١٣- (٦٣٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكَيْعٍ.

قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَمُسْعِرٍ وَابْنِ خُبْرَةَ بْنِ الْمُخْتَارِ، سَمِعُوهُ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَارَةَ ابْنِ رُؤَيْبَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَلْجُ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا». يَعْنِي الْفَجَرَ وَالْعَصْرَ.

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُهُ أَذْنَائِي وَوَعَاهُ قَلْبِي.

٢١٤- ( ) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَارَةَ ابْنِ رُؤَيْبَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْجُ النَّارَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا».

وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ. قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ، لَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُهُ، بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

٢١٥- (٦٣٥) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ الضَّبْعِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ». [أخرجه البخاري ٥٧٤].

### ٣٩- باب وقت العشاء وتأخيرها<sup>(١)</sup>

(١) ذكر في الباب تأخير صلاة العشاء واختلف العلماء هل الأفضل تقديمها أم تأخيرها؟ وهما مذهبان مشهوران للسلف وقولان لمالك والشافعي فمن فضل التأخير احتج بهذه الأحاديث ومن فضل التقديم احتج بأن العادة الغالبة لرسول الله ﷺ تقديمها وإنما أخرها في أوقات سيرة ليان الجواز أو لشغل أو لعذر وفي بعض هذه الأحاديث الإشارة إلى هذا والله أعلم.

٢١٥- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنِ السَّرِيِّ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا ابْنُ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو ابْنُ عَاصِمٍ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَنَسَبًا أَبَا بَكْرٍ فَقَالَا: ابْنُ أَبِي مُوسَى.

### ٣٨- باب بيان أن أول وقت المغرب

عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ

٢١٦- (٦٣٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي عَيْنٍ.

عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ. <sup>(١)</sup> [أخرجه البخاري ٥٦١].

(١) اللفظان بمعنى واحدكما تفسير للآخر.

٢١٧- (٦٣٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ يَهْرَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ رَافِعَ ابْنَ خَلِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصَرِفُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ. <sup>(١)</sup> [أخرجه البخاري ٥٥٩].

(١) قوله: «كنا نصلي المغرب مع رسول الله ﷺ فيصرف أحدها وإنه ليصرف مواقع نبله» معناه أنه يكر بها في أول وقتها بمجرد غروب الشمس حتى تنصرف، ويرمي أحدها النبل عن قوسه ويصرف موقعه لبقاء الضوء، وفي هذين الحديثين أن المغرب تعجل عقب غروب الشمس وهذا مجمع عليه.

وقد حكى عن الشيعة فيه شيء لا التفات إليه ولا أصل له. وأما الأحاديث السابقة في تأخير المغرب إلى قريب سقوط الشفق فكانت لبيان جواز التأخير كما سبق إيضاحه فإنها كانت جواباً لسائل عن الوقت، وهذان الحديثان إخبار عن عادة رسول الله ﷺ المتكررة التي واطب عليها إلا لعذر فلا اعتماد عليها والله أعلم.

٢١٧- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ ابْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ، حَدَّثَنِي رَافِعُ ابْنُ خَلِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ، يَنْخَوِرُ.

٢١٨- (٦٣٨) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو ابْنُ سَوَادٍ <sup>(١)</sup> الْعَسَايِرِيُّ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: اغْتَسَمَ <sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَهِيَ الَّتِي تُدْعَى الْعَنْمَةَ، فَلَمْ يَخْرُجْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى قَالَ: عَمَرَ ابْنُ الْخَطَّابِ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ <sup>(٣)</sup>، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ حِينَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ: «مَا يَنْتَظَرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرَكُمْ». وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُو الْإِسْلَامُ فِي النَّاسِ.

زَادَ حَرَمَلَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ» <sup>(٤)</sup>. وَذَلِكَ حِينَ صَاحَ عَمْرُو ابْنُ الْخَطَّابِ. [أخرجه البخاري ٥٦٦ و ٥٦٩ و ٨٦٢ و ٨٦٤].

(١) هو بتشديد الواو.

(٢) أي أخرها حتى اشتدت عتمة الليل وهي ظلمته.

(٣) قوله: «نام النساء والصبيان» أي من ينظر الصلاة منهم في المسجد، وإنما قال عمر ﷺ نام النساء والصبيان لأنه ظن أن النبي ﷺ إنما تأخر عن الصلاة ناسياً لها أو لوقتها.

(٤) قوله: «فوما كان لكم أن تنزروا رسول الله ﷺ على الصلاة» هو بناء مشاة من فوق مفتوحة ثم نون ساكنة ثم زاء مضمومة ثم راه أي تلحوا عليه، ونقل القاضي عن بعض الرواة أنه ضبطه تبرزوا بضم التاء ويعدّها ياء موحدة ثم راه مكسورة ثم زاي من الإبراز وهو الإخراج، والرواية الأولى هي الصحيحة المشهورة التي عليها الجمهور.

واعلم أن التأخير المذكور في هذا الحديث وما بعده كله تأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الخلاف المشهور الذي قلنا بيانه في أول المواثيق.

٢١٨- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.



وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الزُّهْرِيِّ: وَذَكَرَ لِي، وَمَا بَعْدَهُ.

٢١٩- ( ) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ (ح).

قال: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح).

قال: وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (وَالْفَاظُهُمْ مُتَّفَاقٌ)

قَالُوا جَمِيعًا: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْمُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ<sup>(١)</sup>، وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَرَفَّتْهَا، لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمِّي<sup>(٢)</sup>».

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «لَوْلَا أَنْ يَشَقُّ عَلَى أُمِّي».

٢٢٠- (٦٣٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ)، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَكَّنَّا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ<sup>(٣)</sup>، فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ، فَلَا نَذَرِي أَشْيَاءَ شَغَلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالَ حِينَ خَرَجَ: «إِنَّكُمْ لَتَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ مَا يَنْتَظِرُهَا أَهْلُ دِينِ غَيْرِكُمْ<sup>(٤)</sup>»، وَلَوْلَا أَنْ يَقْلَ عَلَى أُمِّي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ. ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَلَّى.

(١) وقوله في رواية عائشة: (ذهب عامة الليل) أي كثير منه وليس المراد أكثره، ولا بد من هذا التأويل لقوله ﷺ: «إنه لوقتها». ولا يجوز أن يكون المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل، لأنه لم يقل أحد من العلماء أن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل.

(٢) قوله ﷺ: «إنه لوقتها لولا أن أشق على أُمِّي» معناه أنه لوقتها المختار أو الأفضل ففيه تفضيل تأخيرها وأن الغالب كان تقديمها، وإنما قدمها للمشفقة في تأخيرها، ومن قال بتفضيل التقديم قال: لو كان التأخير أفضل لواطب عليه ولو كان فيه مشقة، ومن قال بالتأخير قال قد نبه على تفضيل التأخير بهذا اللفظ وصرح بأن ترك التأخير إنما هو للمشفقة، ومعناه والله أعلم أنه خشي أن يواطبوا عليه فيفرض عليهم ويتوهموا إيجابه فلهم تركه ترك صلاة السراويل، وعلل تركها بخشية افتراضها والعجز عنها، واجمع العلماء على استحبابها لزوال العلة التي خيف منها، وهذا المعنى موجود في العشاء، قال الخطابي وغيره: إنما يستحب تأخيرها لتطول مدة

انتظار الصلاة ومنتظر الصلاة في صلاة.

(٣) قوله: «العشاء الآخرة» دليل على جواز وصفها بالآخرة وأنه لا كراهة فيه، خلافاً لما حكى عن الأصمعي من كراهة هذا وقد سبق بيان المسألة.

(٤) قوله: «فقال حين خرج إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم» فيه أنه يستحب للإمام والعالم إذا تأخر عن أصحابه أو جرى منه ما يظن أنه يشق عليهم أن يعتذر إليهم ويقول: لكم في هذا مصلحة من جهة كذا أو كان لي عذر أو نحو هذا.

٢٢١- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَأَخْرَجَهَا، حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا<sup>(١)</sup>، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ اللَّيْلَةَ، يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٥٧٠].

(١) قوله: «رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا». وفي رواية عائشة: «نام أهل المسجد». محل هذا محمول على نوم لا يقض الوضوء وهو نوم الجالس ممكناً مقعده، وفيه دليل على أن نوم مثل هذا لا يقض، وبه قال الأكثرون وهو الصحيح في مذهبنا، وقد سبق إيضاح هذه المسألة في آخر كتاب الطهارة.

٢٢٢- (٦٤٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ أَسَدٍ الْعَمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

أَنَّهُمْ سَأَلُوا أَنَسًا عَنْ خَاتَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، أَوْ كَادَ يَذْهَبُ شَطْرُ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَنَامُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظِرْتُمْ الصَّلَاةَ».

قال أنس: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ خَاتَمِهِ مِنْ فُضْفُةٍ، وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الْيُسْرَى بِالْخَنْصَرِ<sup>(١)</sup>. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٥٧٢ وَ ٦٠٠ وَ ٦٦١ وَ ٨٤٧ وَ ٥٨٦٩].

(١) قوله: «قال أنس كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ خَاتَمِهِ مِنْ فُضْفُةٍ وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الْيُسْرَى بِالْخَنْصَرِ» هكذا هو في الأصول بالخنصر وفيه محذوف تقديره مشيراً بالخنصر أي أن الخاتم كان في خنصر اليد اليسرى، وهذا الذي رفع إصبعه هو أنس ؓ، وفي الأصبع عشر لغات: كسر الهمزة وفتحها وضمها مع كسر الباء وفتحها وضمها والعاشره أصبوع وأفصحهن كسر الهمزة مع فتح الباء.

٢٢٣- ( ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ

سَعِيدُ ابْنِ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ ابْنُ خَالِدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

العشاء إذا كان في خير، وإنما نهي عن الكلام في غير الخير.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: نَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، حَتَّى كَانَ قَرِيبَ مِنْ يَصْفَى اللَّيْلِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَكَأَنَّمَا أَنْظَرُ إِلَى وَيِصَصِ خَاتَمِهِ، فِي يَدِهِ، مِنْ فِضَّةٍ.

٢٢٥- (٦٤٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَيُّ جَيْنَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أَصْلِيَ الْعِشَاءَ، الَّتِي يَقُولُهَا النَّاسُ الْعَتَمَةُ، إِمَامًا وَخَلَوْا<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ:

(١) قوله: «نظرنا رسول الله ﷺ ليلة حتى كان قريب من نصف الليل» هكذا هو في بعض الأصول قريب وفي بعضها قريباً وكلاهما صحيح، وتقدير المنصوب حتى كان الزمان قريباً. وقوله نظرنا أي انتظرنا، يقال: نظرتُه وانتظرته بمعنى.

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَعْتَمَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ الْعِشَاءَ، قَالَ: حَتَّى رَقَدَ نَاسٌ وَاسْتَيْقَظُوا، وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا، فَقَامَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ.

٢٢٣- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ.

فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً<sup>(٣)</sup>، وَاضِعاً يَدَهُ عَلَى شِقِّ رَأْسِهِ، قَالَ: «لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمِّي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوها كَذَلِكَ».

٢٢٤- (٦٤١) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْأَشْجَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرْنُبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

قَالَ: فَاسْتَبْتُ عَطَاءَ كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ كَمَا أَنبَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَبَدَّدَ لِي عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدٍ، ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ، ثُمَّ صَبَّهَا<sup>(٤)</sup>، يُمِرُّهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ، حَتَّى مَسَّتْ إِنْهَامَهُ طَرَفَ الْأُذُنِ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ، ثُمَّ عَلَى الصُّدْغِ وَتَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لَا يَقْصُرُ وَلَا يَبْطِشُ<sup>(٥)</sup> بِشَيْءٍ، إِلَّا كَذَلِكَ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: كَمْ ذَكَرَ لَكَ أَخْرَافَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَتِيذٍ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي، الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِيَ فِي السَّقِينَةِ، نَزُولًا فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ<sup>(١)</sup>، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَكَانَ يَتَنَوَّبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، كُلَّ لَيْلَةٍ، نَقَرٌ مِنْهُمْ. قَالَ أَبُو مُوسَى: فَوَافَقْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَصْحَابِي، وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي أَمْرِهِ، حَتَّى أَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ، حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: لِمَنْ خَضِرَةٌ عَلَى رِسْلِكُمْ<sup>(٣)</sup>، أَعْلِمُكُمْ، وَأَبْشِرُوا، أَنْ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ<sup>(٥)</sup> مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ، يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرَكُمْ». أَوْ قَالَ: «مَا صَلَّي، هَذِهِ السَّاعَةَ، أَحَدٌ غَيْرَكُمْ». (لَا نَذْرِي أَيُّ الْكَلِمَتَيْنِ قَالَ)

قَالَ عَطَاءٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصَلِّيَهَا، إِمَامًا وَخَلَوْا مُؤَخَّرَةً، كَمَا صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَتِيذٍ، فَإِنَّ شَقَّ عَلَيْكَ ذَلِكَ خَلَوْا أَوْ عَلَى النَّاسِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَأَنْتَ إِمَامُهُمْ، فَصَلَّاهَا وَسَطًا، لَا مُعْجَلَةً وَلَا مُؤَخَّرَةً. [أخرجه البخاري ٥٧١ و ٧٢٣٩].

قَالَ أَبُو مُوسَى: فَرَجَعْنَا فَرَجِيحَ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البخاري ٥٦٧].

(١) قوله: «إماماً وخلوا» بكسر الحاء أي منفرداً.

(١) قوله: (بقيع بطحان) تقدم الاختلاف في ضبط بطحان في باب صلاة الوسطى وبقيع بالباء.

(٢) قوله: «ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس ثم صبها» هكذا هو في أصول رواياتنا، قال القاضي: وضبطه بعضهم قلبها، وفي البخاري ضمها والأول هو الصواب.

(٢) قوله: «ابهار الليل» هو بإسكان الباء الموحدة وتشديد الراء أي انتصف.

(٣) قوله: «ولا يقصر ولا يبطش» هكذا هو في صحيح مسلم وفي بعض نسخ البخاري، وفي بعضها: «ولا يعصر» بالعين وكله صحيح.

(٣) قوله: «رسلكم بكسر الراء وفتحها لغتان الكسر انصح وأشهر أي تأنوا».

٢٢٦- (٦٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَقَتِيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ)، عَنْ سِمَاكِ.

(٤) وقوله: «أن من نعمة الله» هو بفتح الهمزة معمول لقوله: أعلمكم.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ.

(٥) وقوله: «أنه ليس» بفتحها أيضاً، وفيه جواز الحديث بعد صلاة

٢٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ،

قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَرَانَةَ عَنْ سِمَاكِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ نَحْوًا مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَكَانَ يُؤَخِّرُ الْعَتَمَةَ بَعْدَ صَلَاتِكُمْ شَيْئًا، وَكَانَ يُخَفِّفُ الصَّلَاةَ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ: يُخَفِّفُ.

٢٢٨- (٦٤٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ، إِلَّا إِنَّهَا الْعِشَاءُ، وَهُمْ يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ».

٢٢٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ الْعِشَاءَ، فَإِنَّهَا، فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَالْإِبِلِ تَغْتِمُ بِحِلَابِ الْإِبِلِ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ الْعِشَاءَ إِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ وَإِنَّهَا تَعْتَمُ بِحِلَابِ الْإِبِلِ» معناه أن الأعراب يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الإبل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام، وإنما اسمها في كتاب الله العشاء في قول الله تعالى: «وَمَنْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ» فينبغي لكم أن تسموها العشاء.

وقد جاء في الأحاديث الصحيحة تسميتها بالعتمة كحديث: «لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأتوهما ولو حبوا» وغير ذلك، والجواب عنه من وجهين: أحدهما أنه استعمل لبيان الجواز وأن النهي عن العتمة للتنزيه لا للتحريم. والثاني: يمتثل أنه خوطب بالعتمة من لا يعرف العشاء فخوطب بما يعرفه، واستعمل لفظ العتمة لأنه أشهر عند العرب، وإنما كانوا يطلقون العشاء على المغرب، ففي صحيح البخاري: «لَا يَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبَ» قال: وتقول الأعراب العشاء، فلو قال: لو يعلمون ما في الصبح والعشاء لتوهما أن المراد المغرب والله أعلم.

٤٠- باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها،

وَهُوَ التَّغْلِيسُ، وَبَيَانَ قَدْرَ الْقِرَاءَةِ فِيهَا

٢٣٠- (٦٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو

النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ<sup>(١)</sup> كُنَّ يُصَلِّينَ الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ مُتَلَفَعَاتٍ<sup>(٢)</sup> بِمُرُوطِهِنَّ<sup>(٣)</sup>، لَا يَغْرِفُهُنَّ أَحَدٌ. [أخرجه البخاري: ٣٧٢، ٥٧٨].

(١) قوله: «أن نساء المؤمنات» صورته صورة إضافة الشيء إلى نفسه، واختلف في تأويله وتقديره فقل: تقديره نساء أنفس المؤمنات، وقيل: نساء الجماعات المؤمنات، وقيل: إن نساء هنا بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات، كما يقال رجال القوم أي فضلاؤهم ومقدموهم.

(٢) قوله: «متلفعات» هو بالعين المهملة بعد الفاء أي متجللات ومتلففات.

(٣) قوله: «بمروطهن» أي باكسيتهن واحدها مرط بكسر الميم. وفي هذه الأحاديث استحباب التكبير بالصبح وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة: الأسفار أفضل وفيها جواز حضور النساء الجماعة في المسجد وهو إذا لم يخش فتنة عليهن أو بهن.

٢٣١- ( ) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ نِسَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ الْفَجْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ وَمَا يُعْرِفْنَ، مِنْ تَغْلِيسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ.

٢٣٢- ( ) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغُلَسِ<sup>(١)</sup>.

وقال الأنصاري في روايته: مُتَلَفَعَاتٍ. [أخرجه البخاري: ٨٦٧].

(١) قوله: «ما يعرفن من الغلس» هو بقايا ظلام الليل، قال الداودي: معناه ما يعرفن نساء من أم رجال؟ وقيل: ما يعرف أعيانهن وهنا ضعيف.



الْمَدِينَةِ، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ. قَالَ: وَالْمَغْرِبُ، لَا أَذْرِي أَيَّ حِينٍ ذَكَرَ، قَالَ: ثُمَّ لَقِيتُهُ، بَعْدُ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: وَكَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ جَلِيسِهِ الَّذِي يَعْرِفُ فَيَعْرِفُهُ<sup>(١)</sup>، قَالَ: وَكَانَ يَقْرَأُ فِيهَا بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ. [أخرجه البخاري ٥٤١ و ٧٧١ و ٥٦٨، وقد تقدم برقم: ٤٦١ عند مسلم مختصراً].

(١) قوله: «وكان يصلي الصبح فينصرف الرجل فينظر إلى وجه جليسه الذي يعرفه فيعرفه» وفي الرواية الأخرى: «وكان ينصرف حين يعرف بعضاً وجه بعض» معناها واحد وهو أنه ينصرف أي يسلم في أول ما يمكن أن يعرف بعضاً وجه من يعرفه، مع أنه يقرأ بالسنتين إلى المائة قراءة مرتلة، وهذا ظاهر في شدة التكبير، وليس في هذا مخالفة لقوله في النساء: «ما يعرفن من الغلس» لأن هذا إخبار عن رؤية جليسه وذلك إخبار عن رؤية النساء من بعد.

٢٣٦- ( ) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ<sup>(١)</sup> يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَبَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَكَانَ لَا يُجِبُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا<sup>(٢)</sup>.

قال شعبة: ثُمَّ لَقِيتُهُ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ: أَوْ ثُلُثَ اللَّيْلِ.

(١) قوله: «حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن سيار بن سلامة قال: سمعت أبا برزة» هذا الإسناد كله بصريون.

(٢) قوله: «كان رسول الله ﷺ يؤخر العشاء إلى ثلث الليل ويكره النوم قبلها والحديث بعدها».

قال العلماء: وسبب كراهة النوم قبلها أنه يعرضها لفوات وقتها باستغراق النوم أو لفوات وقتها المختار والأفضل، ولثلاث يتساهل الناس في ذلك فيناموا عن صلاتها جماعة، وسبب كراهة الحديث بعدها أنه يؤدي إلى السهر ويخاف منه غلبة النوم عن قيام الليل أو الذكر فيه أو عن صلاة الصبح في وقتها الجائز أو في وقتها المختار أو الأفضل، ولأن السهر في الليل سبب للكسل في النهار عما يتوجه من حقوق الدين والطاعات ومصالح الدنيا. قال العلماء: والمكروه من الحديث بعد العشاء هو ما كان في الأمور التي لا مصلحة فيها. أما ما فيه مصلحة وخير فلا كراهة فيه، وذلك كمدارسة العلم وحكايات الصالحين ومحادثة الضيف والعروس للتأنيس ومحادثة الرجل أهله وأولاده للملاطفة والحاجة، ومحادثة المسافرين بحفظ متاعهم أو أنفسهم، والحديث في الإصلاح بين الناس والشفاعة إليهم في خير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإرشاد إلى مصلحة ونحو ذلك، فكل هذا لا كراهة فيه، وقد جاءت أحاديث صحيحة ببعضه والباقي في معناه، وقد تقدم كثير منها في هذه الأبواب والباقي مشهور، ثم كراهة الحديث بعد العشاء المراد بها بعد صلاة العشاء لا بعد دخول وقتها، واتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ما كان في خير كما ذكرناه.

لأن المتلفعة في النهار أيضاً لا يعرف عنها فلا يبقى في الكلام فائدة.

٢٣٣- (٦٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ:

لَمَّا قَدِمَ الْحَجَّاجُ الْمَدِينَةَ فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ<sup>(١)</sup>، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً<sup>(٢)</sup>، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ<sup>(٣)</sup>، وَالْعِشَاءَ، أَحْيَاناً يُؤَخِّرُهَا وَأَحْيَاناً يُعَجِّلُ، كَانَ إِذَا رَأَاهُمْ قَدْ اجْتَمَعُوا عَجَلٌ، وَإِذَا رَأَاهُمْ قَدْ ابْطَأُوا أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ كَانُوا أَوْ (قال) كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُهَا بِغَلَسٍ. [أخرجه البخاري ٥٦٠ و ٥٦٥].

(١) قوله: «كان يصلي الظهر بالهاجرة» هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال، قيل: سميت هاجرة من الهجر وهو الترك لأن الناس يتركون التصرف حيثن شدة الحر ويقبلون، وفيه استحباب المبادرة بالصلاة في أول الوقت.

(٢) قوله: «والشمس نقية» أي صافية خالصة لم يدخلها بعد صفرة.

(٣) قوله: «والمغرب إذا وجبت» أي غابت الشمس والوجوب السقوط كما سبق، وحذف ذكر الشمس للعلم بها كقوله تعالى: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾.

٢٣٤- ( ) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَمْعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ الْحَجَّاجُ يُؤَخِّرُ الصَّلَوَاتِ، فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ غُنْدَرٍ.

٢٣٥- (٦٤٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُ أَبَا بَرزَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ فَقَالَ: كَأَنَّمَا أَسْمَعُكَ السَّاعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُهُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ لَا يَبَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِهَا (قال يعني العشاء) إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَلَا يُجِبُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا.

قال شعبة: ثُمَّ لَقِيتُهُ، بَعْدُ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ، يَنْهَبُ الرَّجُلُ إِلَى أَنْصَى

الرواية الأخرى: (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجذع الأطراف)

وفيه أن الصلاة التي يصلحها مرتين تكون الأولى فريضة والثانية نفلاً، وهذا الحديث صريح في ذلك، وقد جاء التصريح به في غير هذا الحديث أيضاً، واختلف العلماء في هذه المسألة وفي مذهبنا فيها أربعة أقوال: الصحيح: أن الفرض هي الأولى للحديث ولأن الخطاب سقط بهما. والثاني: أن الفرض أكملهما. والثالث: كلاهما فرض. والرابع: الفرض إحداهما على الإيهام بحسب الله تعالى بأيهما شاء. وفي هذا الحديث أنه لا بأس بإعادة الصبح والعصر والمغرب كباقي الصلوات، لأن النبي ﷺ أطلق الأمر بإعادة الصلاة ولم يفرق بين صلاة وصلاة، وهذا هو الصحيح في مذهبنا، ولنا وجه أنه لا يعيد الصبح والعصر لأن الثانية نفل ولا تنفل بعدهما، ووجه أنه لا يعيد المغرب لثلاث تصير شفعاً وهو ضعيف.

٢٣٩- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الصَّامِتِ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاءُ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلُوهَا، فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوْ قَتَلُوهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاءُ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ» فيه دليل من دلائل النبوة وقد وقع هذا في زمن بني أمية.

(٢) قوله ﷺ: «فصل الصلاة لوقتها فإن صليت لوقتها كانت لك نافلة وإلا كنت قد أحرزت صلاتك» معناه إذا علمت من حالهم تأخيرها عن وقتها المختار فصلها لأول وقتها، ثم إن صلوا لوقتها المختار فصلها أيضاً معهم وتكون صلاتك معهم نافلة وإلا كنت قد أحرزت صلاتك بفعلك في أول الوقت أي حصلتها وصحتها واحتطت لها.

٢٤٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الصَّامِتِ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجْذَعُ الْأَطْرَافِ<sup>(١)</sup>، وَأَنْ أَصَلِّيَ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلُوهَا، «فَإِنْ أَدْرَكَتِ الْقَوْمَ وَقَدْ صَلَّوْا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ، وَإِلَّا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ».

(١) قوله: «أَوْصَانِي خَلِيلِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجْذَعُ الْأَطْرَافِ» أي مقطع الأطراف، والجذع بالدال المهملة القطع، والمجذع أردأ العبد لخسته وقلة قيمته ومنفعته ونفرة الناس منه، وفي هذا الحديث على طاعة ولاية الأمور ما لم تكن معصية.

فإن قيل: كيف يكون العبد إماماً وشرط الإمام أن يكون حراً قرشياً

وأما النوم قبلها فكرمه عمر وابنه وابن عباس وغيرهم من السلف ومالك وأصحابنا رضي الله عنهم أجمعين ورخص فيه علي وابن مسعود والكوفيون رضي الله عنهم أجمعين، وقال الطحاوي: يرخص فيه بشرط أن يكون معه من يوقظه، وروي عن ابن عمر مثله والله أعلم.

٢٣٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ، عَنْ حَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَيَّارِ ابْنِ سَلَامَةَ أَبِي الْمُنْهَالِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ الْأَسْلَمِيَّ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَيَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْعِائَةِ إِلَى السُّتَيْنِ، وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضَنَا وَجْهَ بَعْضٍ.

٤١- باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام

٢٣٨- (٦٤٨) حَدَّثَنَا خَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الصَّامِتِ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُعَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟<sup>(١)</sup>». قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلُوهَا، فَإِنْ أَدْرَكَتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ<sup>(٢)</sup>». وَلَمْ يَذْكُرْ خَلْفٌ عَنْ وَقْتِهَا..

(١) معنى يميتون الصلاة يؤخرونها فيجعلونها كاليت الذي خرجت روحه، والمراد بتأخيرها عن وقتها أي عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها، فإن المقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع.

(٢) وفي هذا الحديث الحث على الصلاة أول الوقت، وفيه أن الإمام إذا أخرها عن أول وقتها يستحب للمأموم أن يصلحها في أول الوقت منفرداً ثم يصلحها مع الإمام فيجمع فضيلتي أول الوقت والجماعة، فلو أراد إلتصافاً على إحداهما فهل الأفضل إلتصافاً على فعلها منفرداً في أول الوقت أم إلتصافاً على فعلها جماعة في آخر الوقت؟ فيه خلاف مشهور لأصحابنا، واختلفوا في الراجح وقد أوضحته في باب التيمم من شرح المهذب، والمختار استحباب الانتظار إن لم يفحش التأخير، وفيه الحث على موافقة الأمراء في غير معصية لثلاث تفرق الكلمة وتقع الفتنة ولهذا قال في

سليم الأطراف؟.

فالجواب من وجهين: أحدهما أن هذه الشروط وغيرها إنما تشترط فيمن تعقد له الإمامة باختيار أهل الحل والعقد، وأما من قهر الناس لشوكة وقوة بأسه وأعوانه واستولى عليهم وانتصب إماماً فإن أحكامه تنفذ وتجب طاعته، وتجرم مخالفته في غير معصية عبداً كان أو حراً أو فاسقاً بشرط أن يكون مسلماً. الجواب الثاني: أنه ليس في الحديث أنه يكون إماماً بل هو محمول على من يفوض إليه الإمام أمراً من الأمور أو استيفاء حق أو نحو ذلك.

٢٤١- ( ) وحدثني يحيى ابن خبيب الحارثي، حدثنا خالد ابن الحارث، حدثنا شعبه، عن أبيه، قال: سمعت أبا العالية يحدث عن عبد الله ابن الصامت.

عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ، وضرب فخذي: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟». قال: قال: مَا تَأْمُرُ؟ قال: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْكَ ثُمَّ أَذْغَبَ لِحَاجَتَكَ، فَإِنْ أُيِّمَتِ الصَّلَاةُ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلِّ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «وضرب فخذي» أي للتبهي وجمع الذهن على ما يقوله له. (٢) معناه صل في أول الوقت وتصرف في شغلك، فإن صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا أجزاءك صلاتك، وإن أدركت الصلاة معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لك نافلة.

٢٤٢- ( ) وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم، عن أيوب، عن أبي العالية البراء<sup>(١)</sup>، قال: أخر ابن زياد الصلاة، فجاءني عبد الله ابن الصامت، فالتفت له كرسيًا، فجلس عليه، فذكرت له صنيع ابن زياد، فعرض على شفعي وضرب فخذي، وقال:

إِنِّي سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فَخْذِي كَمَا ضَرَبْتَ فَخْذَكَ، وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فَخْذِي كَمَا ضَرَبْتَ فَخْذَكَ وَقَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْكَ فَإِنْ أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ مَعَهُمْ فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي».

(١) قوله: «عن أبي العالية البراء» هو بتشديد الراء وبالماء كان يبري النبل واسمه زياد بن فيروز البصري وقيل اسمه كلثوم، توفي يوم الاثنين في شوال سنة تسعين.

٢٤٣- ( ) وحدثنا عاصم ابن النضر التيمي، حدثنا خالد ابن الحارث، حدثنا شعبه، عن أبي نعامة، عن عبد الله ابن الصامت.

عن أبي ذر، قال: قال: «كَيْفَ أَنْتُمْ؟» أَوْ قَالَ: «كَيْفَ أَنْتَ

إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْكَ، ثُمَّ إِنْ أُيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلِّ مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ خَيْرٌ».

٢٤٤- ( ) وحدثني أبو غسان النسمعي، حدثنا معاذ (وهو ابن هشام) حدثني أبي، عن مطر، عن أبي العالية البراء، قال: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الصَّامِتِ: نَصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ أَمْرَاءَ، فَيُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ. قَالَ: فَضَرَبَ فَخْذِي ضَرْبَةً أَوْجَعَنِي، وَقَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ عَنْ ذَلِكَ، فَضَرَبَ فَخْذِي. وَقَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْكُمْ وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً».

قال وقال عبد الله: ذَكَرَ لِي أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ فَخْذَ أَبِي ذَرٍّ.

## ٤٢- باب فضل صلاة الجماعة،

### وَبَيَانِ التَّشْدِيدِ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهَا

٢٤٥- (٦٤٩) حدثنا يحيى ابن يحيى قال: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَخِصَّةٌ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا»<sup>(١)</sup>. وأخرجه البخاري ٦٤٨ و٤٧١٧، وسناني الحديث بعد الحديث: ٦٦١. وقد تقدم بقطة لم ترد لي هذه الطريق عند مسلم برقم: ٢٦٢.

(١) في رواية: «أن صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بخمسة وعشرين جزءاً». وفي رواية: «بخمس وعشرين درجة». وفي رواية: «بسبع وعشرين درجة».

والجمع بينها من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا منافاة بينها فذكر القليل لا ينفي الكثير ومفهوم العدد باطل عند جمهور الأصوليين.

والثاني: أن يكون أخبر أولاً بالقليل ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها. الثالث: أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة فيكون لبعضهم خمس وعشرون وبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومحافظته على هياتها وخشوعها وكثرة جماعتها وفضلها وشرف البقعة ونحو ذلك.

فهذه هي الأجوبة المعتمدة. وقد قيل: إن الدرجة غير الجزء، وهذا غفلة من قائله، فإن في الصحيحين سبعاً وعشرين درجة وخمسة وعشرين درجة، فاختلاف القدر مع اتحاد لفظ الدرجة والله أعلم.



الموحدة، والختن زوج بنت الرجل أو اخته ونحوهما.

٢٤٩- (٦٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». [إخراجه البخاري ٦٤٥ و ٦٤٩].

٢٥٠- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ سَبْعًا وَعِشْرِينَ».

٢٥٠- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ عُثَيْمٍ (ح).

قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ: «بِضْعَا وَعِشْرِينَ».

وَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: «سَبْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

٢٥٠- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْلٍ،

أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بِضْعَا وَعِشْرِينَ».

٢٥١- (٦٥١) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ نَاسًا فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ فَقَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَخْلِفَ إِلَى رَجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا، فَأَمُرَ بِهِمْ فَيُحْرَقُوا عَلَيْهِمْ، بِحُزْمِ الْحَطَبِ، يَبُوتُهُمْ، وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا لَشَهِدَ»<sup>(١)</sup>. [إخراجه البخاري ٦٤٤ و ٦٥٧ و ٢٤٢٠ و ٢٧٢٤].

(١) قوله ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَخْلِفَ إِلَى رَجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا فَأَمُرَ بِهِمْ فَيُحْرَقُوا عَلَيْهِمْ بِحُزْمِ الْحَطَبِ يَبُوتُهُمْ» هذا مما استدلل به من قال الجماعة فرض عين، وهو مذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وأبي ثور وابن خزيمة وداود، وقال الجمهور: ليست فرض عين، واختلفوا هل هي سنة أم فرض كفاية كما قدمناه؟ وأجابوا عن هذا الحديث بأن هؤلاء المتخلفين كانوا منافقين، وسياق الحديث يقتضيه، فإنه لا يظن بالمؤمنين من الصحابة

واحتج أصحابنا والجمهور بهذه الأحاديث، على أن الجماعة ليست بشرط لصحة الصلاة خلافاً لداود، ولا فرضاً على الأعيان خلافاً لجماعة من العلماء، والمختار أنها فرض كفاية، وقيل سنة، وسقط دلائل كل هذا واضحة في شرح المذهب.

٢٤٦- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَفْضُلُ صَلَاةٍ فِي الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»<sup>(١)</sup>. قَالَ: «وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَقْرَأُوا إِنَّ شَيْئًا: «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنْ قُرِئَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» [الامراء: ٧٨].

(١) هكذا في الأصول، ورواه بعضهم خمسا وعشرين درجة وخمسة وعشرين جزءا، هذا هو الجاري على اللغة والأول مؤول عليه، وأنه أراد بالدرجة الجزء وبالجزء الدرجة.

٢٤٦- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَأَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقُولُ: بِوَشْلٍ حَدِيثُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْأً».

٢٤٧- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ سَلَمَانَ الْأَعْرُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ».

٢٤٨- ( ) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي الْخَوَّارِ<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ بَيَّنَّا هُوَ جَالِسٌ مَعَ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ ابْنِ مُطْعِمٍ، إِذْ مَرَّ بِهِمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، خَتَنَ زَيْدُ بْنُ زُبَّانٍ<sup>(٢)</sup>، مَوْلَى الْجُهَيْنِيِّ، فَدَعَا نَافِعٌ فَقَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةٍ يُصَلِّيَهَا وَحْدَهُ».

(١) قوله: «عطاء بن أبي الخوار» هو بضم الحاء المعجمة وتخفيف الواو.

(٢) وقوله: «ختن زيد بن زبآن» هو بفتح الزاي وتشديد الباء

أنهم يؤثرون العظم السمين على حضور الجماعة مع رسول الله ﷺ وفي مسجده ولأنه لم يحرق بل هم به ثم تركه، ولو كانت فرض عين لما تركه، قال بعضهم: في هذا الحديث دليل على أن العقوبة كانت في أول الأمر بالمال لأن تحريق البيوت عقوبة مالية، وقال غيره: أجمع العلماء على منع العقوبة بالتحريق في غير المتخلف عن الصلاة والغال من الغنمة، واختلف السلف فيهما والجمهور على منع تحريق متاعهما، ومعنى أخالف إلى رجال أي أذهب إليهم، ثم أنه جاء في رواية أن هذه الصلاة التي هم بتحريقهم للتخلف عنها هي العشاء، وفي رواية أنها الجمعة وفي رواية: يتخلفون عن الصلاة مطلقاً وكله صحيح ولا منافاة بين ذلك.

٢٥٢- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَثْقَلَ صَلَاةٌ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا<sup>(١)</sup>، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ خَطَبٍ، إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ بَيُوتُهُمْ بِالنَّارِ». (إخرجه البخاري ٦٥٧).

(١) قوله ﷺ: «لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا» الحبو: حبو الصبي الصغير على يديه ورجليه، معناه لو يعلمون ما فيهما من الفضل والخير ثم لم يستطيعوا الإتيان إليهما إلا حبواً لحبوا إليهما ولم يفوتوا جماعتهما في المسجد، فقيه الحث البالغ على حضورهما.

(٢) قوله ﷺ: «أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ» فيه أن الإمام إذا عرض له شغل يستخلف من يصلي بالناس، وإنما هم بإتيانهم بعد إقامة الصلاة لأن بذلك الوقت يتحقق غالفهم وتخلّفهم فيتوجه اللوم عليهم، وفيه جواز الانصراف بعد إقامة الصلاة لعذر.

٢٥٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَيْبٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ فَيُنَادِي أَنْ يَسْتَعِدُّوا لِي بِحُزْمٍ مِنْ خَطَبٍ، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ تُحْرَقُ بَيُوتٌ عَلَى مَنْ فِيهَا». (إخرجه البخاري ٢٤٢٠).

٢٥٣- ( ) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ<sup>(١)</sup>، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

(١) هو بضم الباء الموحدة وإسكان الراء.

٢٥٤- (٦٥٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، سَمِعَهُ مِنْهُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحْرَقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ، عَنِ الْجُمُعَةِ بَيُوتُهُمْ».

٤٣- بَابُ يَجِبُ إِيْتَانُ الْمَسْجِدِ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ

٢٥٥- (٦٥٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَعْقُوبُ الدُّورِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ الْقَزَّازِي.

قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْقَزَّازِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَصَمِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ. فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاجِبٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) وفي هذا الحديث دلالة لمن قال الجماعة فرض عين. وأجاب الجمهور عنه بأنه سأل هل له رخصة أن يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذره؟ فقبل لا. ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين، ودليله من السنة حديث عثمان بن مالك المذكور بعد هذا.

وأما ترخيص النبي ﷺ له ثم رده وقوله فاجب فيحتمل أنه برحي نزل في الحال، ويحتمل أنه تغير اجتهاده ﷺ إذا قلنا بالصحيح وقول الأكثرين أنه يجوز له الاجتهاد، ويحتمل أنه رخص له أولاً وأراد أنه لا يجب عليك الحضور إما لعذر وإما لأن فرض الكفاية حاصل بحضور غيره. وإما للامرين ثم نذبه إلى الأفضل فقال: الأفضل لك والأعظم لأجرك أن تغيب وتحضر فاجب والله أعلم.

٤٤- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ سُنَنِ الْهَدَى

٢٥٦- (٦٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، قَالَ:

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا

(١) قوله في الذي خرج من المسجد بعد الأذان: «أما هذا فقد عصى أبا القاسم» فيه كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي المكتوبة إلا لعذر والله أعلم.

٢٥٩- ( ) وحدثنا ابن أبي عمير المكي، حدثنا سفيان (هو ابن عيينة)، عن عمر ابن سعيد، عن اشعث ابن أبي الشعثاء المحاربي، عن أبيه، قال:

سمعت أبا هريرة، ورأى رجلاً يجتاز المسجد خارجاً، بعد الأذان، فقال: أما هذا فقد عصى أبا القاسم.

#### ٤٦- باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة

٢٦٠- (٦٥٦) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا المغيرة ابن سلمة المخزومي، حدثنا عبد الواحد (وهو ابن زياد)، حدثنا عثمان ابن حكيم، حدثنا عبد الرحمن ابن أبي عمرة، قال:

دخل عثمان ابن عفان المسجد بعد صلاة المغرب، فقعده وحده، فقعده إليه، فقال: يا ابن أخي! سمعت رسول الله يقول: «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله».

٢٦٠- ( ) وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا محمد ابن عبد الله الأسدي (ح).

وحدثني محمد ابن رافع، قال: حدثنا عبد الرزاق، جميعاً عن سفيان، عن أبي سهل عثمان ابن حكيم، بهذا الإسناد، مثله.

٢٦١- (٦٥٧) وحدثني نصر ابن علي الجهضمي، حدثنا بشر (يعني ابن مفضل) عن خالد، عن أنس ابن سيرين، قال:

سمعت جندب ابن عبد الله يقول: قال رسول الله: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله»، فلا يطلبنكم الله من ذمته بشيء فيذكره فيكبه في نار جهنم.

(١) قوله: «عن جندب بن عبد الله». وفي الرواية الأخرى: «جندب بن سفيان» وهو جندب بن عبد الله بن سفيان ينسب تارة إلى أبيه وتارة إلى جده.

(٢) قوله: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله» قيل: الذمة هنا الضمان، وقيل: الأمان.

٢٦٢- ( ) وحدثني يعقوب ابن إبراهيم الدورقي، حدثنا إسماعيل، عن خالد، عن أنس ابن سيرين، قال:

منافق قد علم نفاقه، أو مريض<sup>(١)</sup>، إن كان المريض ليمشي بين رجلين حتى يأتي الصلاة، وقال: إن رسول الله علمنا سنن الهدى<sup>(٢)</sup>، وإن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه.

(١) قوله: «رايتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه أو مريض» هذا دليل ظاهر لصحة ما سبق تأويله في الذين هم بتحريق بيوتهم أنهم كانوا منافقين.

(٢) قوله: «علمنا سنن الهدى» روي بضم السين وفتحها وهما بمعنى متقارب أي طرائق الهدى والصواب.

٢٥٧- ( ) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا الفضل ابن ذكوان، عن أبي العنيس، عن علي ابن الأقرع، عن أبي الأخص.

عن عبد الله، قال: من سره أن يلقى الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي بهن، فإن الله شرع لنبينكم سنن الهدى وإنهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يظهور فخرين الطهور ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحط عنه بها سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق، معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف» معنى يهادى أي يسكه رجلان من جانبيه بعضديه يعتمد عليهما وهو مراده بقوله في الرواية الأولى: «إن كان المريض ليمشي بين رجلين». وفي هذا كله تأكيد أمر الجماعة وتحمل المشقة في حضورها، وأنه إذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحب له حضورها.

#### ٤٥- باب النهي عن الخروج من المسجد

##### إذا أذن المؤذن

٢٥٨- (٦٥٥) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا أبو الأخص، عن إبراهيم ابن المهاجر، عن أبي الشعثاء، قال:

كنا قعوداً في المسجد مع أبي هريرة، فأذن المؤذن، فقام رجل من المسجد يمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم.

(١)



بِذَلِكَ وَجَّهَ اللَّهُ؟» قَالَ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّمَا تَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ لِلْمُتَّقِينَ، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجَّهَ اللَّهُ.»<sup>(٧)</sup>

قال ابن شهاب: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ ابْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَهُوَ أَخَذُ بَنِي سَالِمٍ، وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ، عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الرَّبِيعِ، فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ. (إخراجه البخاري ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٦٦٧ و ٦٨٦ و ٨٣٨ و ٨٤٠ و ١١٨٦ و ٤٠٠٩ و ٥٤٠١ و ٦٤٢٣ و ٦٩٣٨).

(١) بكسر العين على المشهور وحكى ضمها.

(٢) قوله في حديث عتبان: «فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال: أين تعب أن أصلي من بيتك؟ فأشرت إلى ناحية من البيت» هكنا هو في جميع نسخ صحيح مسلم «فلم يجلس حتى دخل» وزعم بعضهم أن صوابه حين قال القاضي هذا غلط بل الصواب حتى كما ثبتت الروايات، ومعناه لم يجلس في الدار ولا في غيرها حتى دخل البيت مبادراً إلى قضاء حاجتي التي طلبتها وجاء بسببها وهي الصلاة في بيتي، وهذا الذي قاله القاضي واضح متعين، ووقع في بعض نسخ البخاري حين وفي بعضها حتى وكلاهما صحيح.

(٣) هو بالحاء المعجمة وبالزاي وآخره راء ويقال خزيرة بالهاء، قال ابن قتيبة: الخزيرة لحم يقطع صغراً ثم يصب عليه ماء كثير فلذا نضج در عليه دقيق فإن لم يكن فيها لحم فهي عصيدة. وفي صحيح البخاري قال: قال النضر الخزيرة من النخالة، والخزيرة بالحاء المعجمة والراء المكررة من اللبن، وكذا قال أبو الهيثم إذا كانت من نخالة فهي خزيرة، وإذا كانت من دقيق فهي حريرة، والمراد نخالة فيها غليظ الدقيق.

(٤) قوله: (فتاب رجال من أهل الدار) هو بالثاء المثناة وآخره باء موحدة أي اجتمعوا، والمراد بالدار هنا: الحلة.

(٥) قوله: (مالك بن الدخشن) هذا تقدم ضبطه وشرح حديثه في كتاب الإيمان.

(٦) قوله ﷺ: «لا تقل له ذلك» أي لا تقل في حقه ذلك، وقد جاءت اللام بمعنى في مواضع كثيرة نحو هذا، وقد بسطت ذلك في كتاب الإيمان من هذا الشرح.

(٧) وفي حديث عتبان هذا فوائد كثيرة تقدمت في كتاب الإيمان، منها: أنه يستحب لمن قال سأفعل كذا أن يقول إن شاء الله للآية والحديث. ومنها: التبرك بالصالحين وآثارهم والصلاة في المواضع التي صلوا بها وطلب التبرك منهم. ومنها: أن فيه زيارة الفضائل المقصود وحضور ضيافته، وفيه سقوط الجماعة للعنبر، وفيه استصحاب الإمام والعالم ونحوهما بعض أصحابه في ذهابه، وفيه الاستئذان على الرجل في منزله وإن كان صاحبه وقد تقدم منه استدعاء، وفيه الإبتداء في الأمور بأمرها لأنه جاء للصلاة فلم يجلس حتى صلى، وفيه جواز صلاة النفل جماعة، وفيه أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون متى كصلاة الليل وهو

سَمِعْتُ جُنْدَباً الْقَسْرِيَّ<sup>(١)</sup> يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبُكَمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ مَنْ يَطْلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ يُلْزِمُهُ، ثُمَّ يَكْبُهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

(١) قوله: «سمعت جندباً القسري» هو بفتح القاف وإسكان السين المهملة، وقد توقف بعضهم في صحة قولهم القسري لأن جندباً ليس من بني قسر إنما هو بجلي علفي وعلقة بطن من بجيلة، هكنا ذكره أهل التواريخ والأنساب والأسماء، وقسر هو آخر علقمة، قال القاضي عياض، لعل الجندب حلقاً في بني قسر أو سكناً أو جواراً فنسب إليهم لذلك، أو لعل بني علقمة ينسبون إلى عمهم قسر، كغير واحدة من القبائل ينسبون بنسبة بني عمهم لكثرتهم أو شهرتهم.

٢٦٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرْ: «فَيَكْبُهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

٤٧- باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعدد

٢٦٣- (٣٣) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ.

أَنَّ عَتْبَانَ<sup>(١)</sup> ابْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّنْ شَهِدَ بَدْراً مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي، وَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، وَلَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِي مَسْجِدَهُمْ، فَأَصْلِي لَهُمْ، وَدِدْتُ أَنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي مُصَلِّيٍّ، فَأَتُخِذُهُ مُصَلِّيٍّ، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ عَتْبَانُ: فَغَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذِنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ.<sup>(٢)</sup> ثُمَّ قَالَ: «إِنْ تَجِبُ أَنْ أَصْلِيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قَالَ فَأَشْرَفْتُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ: وَحَسَنَاءُ عَلَى خَزِيرٍ<sup>(٣)</sup> صَنَعْنَاهُ لَهُ، قَالَ: فَتَابَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الدَّارِ<sup>(٤)</sup> حَوْلَنَا، حَتَّى اجْتَمَعَ فِي الْبَيْتِ رَجُلَانِ دَوُو عَدَدٍ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: آيْنَ مَالِكُ ابْنُ الدُّخَشَنِ؟<sup>(٥)</sup> فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ<sup>(٦)</sup> مُتَأَوِّقٌ لَا يُجِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ

عمره حيث يتنزه خمس سنين وقيل أربعاً والله أعلم.

(٢) قوله في الرواية الأخرى: (جشيشة) قال شمر: هي أن تطحن الحنطة طحناً جليلاً ثم يلقى فيها لحم أو تمر فتطبخ به.

#### ٤٨- باب جواز الجماعة في النافلة،

#### والصلاة على حصير وخمرة وثوب

#### وغيرها من الطاهرات

٢٦٦- (٦٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ جَدَّهُ مَلِكَةَ<sup>(١)</sup> دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامَ صَنْعَتِهِ، فَأَكَلَ مِنْهُ. ثُمَّ قَالَ: «قَوْمُوا فَأَصْلِي لَكُمْ<sup>(٢)</sup>». قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَصَضَخْتُهُ بَمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَقْتُ أَنَا وَالتَّيْمَ<sup>(٣)</sup> وَرَأَاهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ.<sup>(٤)</sup> [اخرجه البخاري ٣٨٠ و ٨٦٠ و ١١٦٤ و ٧٢٨ و ٨٧٤ و ٨٧٤].

(١) قوله: «أن جدته ملكة» الصحيح أنها جدة إسحاق فتكون أم أنس لأن إسحاق بن أخي أنس لأمه، وقيل إنها جدة أنس وهي ملكة بضم الميم وفتح اللام هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من الطوائف. وحكى القاضي عياض عن الأصيلي: أنها بفتح الميم وكسر اللام وهذا غريب ضعيف مردود، وفي هذا الحديث إجابة الدعوة وإن لم تكن وليمة عرس، ولا خلاف في أن إجابتها مشروعة، لكن هل إجابتها واجبة أم فرض كفاية أم سنة؟.

فيه خلاف مشهور لأصحابنا وغيرهم، وظاهر الأحاديث الإيجاب وسنوضحه في باب إن شاء الله تعالى.

(٢) قوله ﷺ: «قوموا فلاصلي لكم» فيه جواز النافلة جماعة وتبريك الرجل الصالح والعالم أهل المنزل بصلاته في منزلهم فقال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد تعليمهم أفعال الصلاة مشاهدة مع تبريكهم فإن المرأة قلما تشاهد أفعاله ﷺ في المسجد فأراد أن تشاهدها وتعلمها وتعلمها غيرها.

(٣) وقوله: «أنا والتيم» هذا التيم اسمه ضمير بن سعد الحميري، والعجوز هي أم أنس أم سليم.

(٤) فيه جواز الصلاة على الحصير وسائر ما تنبت الأرض وهذا مجمع عليه، وما روي عن عمر بن عبد العزيز من خلاف هذا محمول على استحباب التواضع بمباشرة نفس الأرض، وفيه أن الأصل في الثياب والبسط والحصر ونحوها الطهارة، وأن حكم الطهارة مستمر حتى تحقق نجاسته، وفيه جواز النافلة جماعة، وفيه أن الأفضل في نوافل النهار أن تكون ركعتين كنوافل الليل وقد سبق بيانه في الباب قبله، وفيه صحة صلاة الصبي المميز لقوله: «صفت أنا والتيم وراءه» وفيه أن للصبي موقفاً من

مذهبنا ومذهب الجمهور، وفيه أنه يستحب لأهل المحلة وجيرانهم إذا ورد رجل صالح إلى منزل بعضهم أن يجتمعوا إليه ويحضرُوا مجلسه لزيارته وإكرامه والاستفادة منه، وفيه أنه لا بأس بملزمة الصلاة في موضع معين من البيت وإنما جاء في الحديث النهي عن إبطان موضع من المسجد للخوف من الرياء ونحوه، وفيه الذب عن ذكر بسوء وهو بريء منه، وفيه أنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد، وفيه غير ذلك والله أعلم.

٢٦٤- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعٍ، عَنْ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يُونُسَ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ ابْنِ الدُّخَشَنِ؟ أَوِ الدُّخَشِينِ.

وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: مُحَمَّدٌ فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ نَفَرًا، فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ. فَقَالَ: مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتُ: قَالَ فَحَلَفْتُ، إِنْ رَجَعْتُ إِلَى عَتَبَانَ، أَنْ أَسْأَلَهُ. قَالَ فَارْجَعْتُ إِلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ، وَهُوَ إِمَامٌ قَوْمِي، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ جَنْبِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

قال الزُّهْرِيُّ: ثُمَّ نَزَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَائِضُ وَأُمُورٌ نَرَى أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا<sup>(١)</sup>، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَغْتَرَّ فَلَا يَغْتَرَّ.

(١) قوله: «نرى أن الأمر انتهى إلينا» ضبطناه نرى بفتح النون وضمها.

٢٦٥- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: إِنِّي لَأَعْقِلُ مَجَّةً مَجَّهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup> مِنْ ذَلْوٍ فِي دَارِنَا، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثَنِي عَتَبَانُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ بَصُرِي قَدْ سَاءَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ، وَحَبَسْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَشِيشَةٍ<sup>(٢)</sup> صَنَعْنَاهَا لَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ، مِنْ زِيَادَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

(١) قوله: «إني لأعقل مجة مجها رسول الله ﷺ» هكذا هو في صحيح مسلم، وزاد في رواية البخاري «مجها في وجهي».

قال العلماء: المَجُّ طرح الماء من الفم بالتزريق، وفي هذا ملاطفة الصبيان وتأنيسهم وإكرام آبائهم بذلك وجواز المزاح، قال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد بذلك أن يحفظه محمود فيقلبه كما وقع فتحصل له فضيلة نقل هذا الحديث وصحة صحبه وإن كان في زمن النبي ﷺ مميزاً وكان

الصف وهو الصحيح المشهور من مذهبنا وبه قال جمهور العلماء، وفيه أن الاثنين يكونان صفًا وراء الإمام وهذا مذهب العلماء كافة إلا ابن مسعود وصاحبه فقالوا: يكونان هما والإمام صفًا واحدًا فيقف بينهما، وفيه أن المرأة تقف خلف الرجال وأنها إذا لم يكن معها امرأة أخرى تقف وحدها متأخرة، واحتج به أصحاب مالك في المسألة المشهورة بالخلاف وهي إذا حلف لا يلبس ثوباً فاقرشه فعندهم يحث وعندنا لا يحث، واحتجوا بقوله: «من طول ما لبس. وأجاب أصحابنا بأن لبس كل شيء بحسبه، فحملنا اللبس في الحديث على الافتراش للقرينة ولأنه المفهوم منه، بخلاف من حلف لا يلبس ثوباً فإن أهل العرف لا يفهمون من لبسه الافتراش.

٢٦٧- (٦٥٩) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو الرَّبِيعِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ.

قال شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي النَّبَاحِ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، قَرِيبًا تَحْضُرُ الصَّلَاةَ وَهُوَ فِي بَيْتِنَا، فَيَأْمُرُ بِالنِّسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ فَيَكْنُسُ، ثُمَّ يُنْضِجُ، ثُمَّ يَوْمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُومُ خَلْفَهُ فَيُصَلِّي بِنَا، وَكَانَ بِسَاطِطِهِمْ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ. (اخرجه البخاري ٦٢٠٣، ٦١٢٩).

٢٦٨- (٦٦٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، وَمَا هُوَ إِلَّا أَنَا وَأُمِّي وَأُمُّ حَرَامٍ<sup>(١)</sup> خَالَتِي، فَقَالَ: «قُومُوا فَلَا صَلَواتِي بِكُمْ». (وفي غير وقت صلاة)<sup>(٢)</sup> فَصَلَّى بِنَا، فَقَالَ رَجُلٌ لِثَابِتٍ: أَيْنَ جَعَلَ أَنَسًا مِنْهُ؟ قَالَ: جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِي، ثُمَّ دَعَا لَنَا، أَهْلَ الْبَيْتِ، بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَقَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَوِّدِي مَنَّا، أَدْعُ اللَّهُ لَهُ. قَالَ فَدَعَا لِي بِكُلِّ خَيْرٍ، وَكَانَ فِي آخِرِ مَا دَعَا لِي بِهِ أَنْ قَالَ: «اللَّهُمَّ! أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ».<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: «أم حرام» هي بالراء.

(٢) قوله: «في غير وقت صلاة» يعني في غير وقت فريضة.

(٣) قوله في الحديث الآخر: «ثم دعا لنا أهل البيت بكل خير إلى آخره» فيه ما أكرم الله تعالى به نبيه ﷺ من استجابة دعائه لأنس في تكثير ماله وولده وفيه طلب الدعاء من أهل الخير وجواز الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة فيهما.

٢٦٩- ( ) وَحَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخْتَارِ، سَمِعَ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ

يُحَدِّثُ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُ أَوْ خَالَتِي، قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ<sup>(١)</sup> وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا.

(١) قوله: «فأقامني عن يمينه» هذه قضية أخرى في يوم آخر.

٢٦٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ) قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٧٠- (٥١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّحِيْمِيُّ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَوَّامِ.

كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا جِذَاءَةٌ، وَرَبِّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ، وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَةٍ.<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «وكان يصلي على خمرة» هذا الحديث تقدم شرحه في أواخر كتاب الطهارة.

٢٧١- (٦٦١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ.

حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ.

٤٩- باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة

٢٧٢- (٦٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قال أبو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي



صالح.

٢٧٤- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَهْرُزُ، حَدَّثَنَا

حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي مُصَلَّاهُ، يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ يُحْدِثَ». قُلْتُ: مَا يُحْدِثُ؟ قَالَ: يَفْسُو أَوْ يَضْرِبُ.<sup>(١)</sup>

(١) قوله: «يضرب» هو بكسر الراء.

٢٧٥- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَخْبِسُهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ». [أخرجه البخاري ٤٤٥ و ٦٥٩].

٢٧٦- ( ) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،

أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَدُكُمْ مَا قَعَدَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، فِي صَلَاةٍ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَدْعُو لَهُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ». [أخرجه البخاري ٣٢٢٩].

٢٧٦- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ هَذَا.

## ٥٠- باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد

٢٧٧- (٦٦٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو

كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَغْظَمَ النَّاسُ اجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدَهُمْ إِلَيْهَا مَمْشًى، فَأَبْعَدَهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَغْظَمَ اجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: «حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ». [أخرجه البخاري ٦٥١].

٢٧٨- (٦٦٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبَّيْرٌ، عَنْ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ، بضعاً وَعِشْرِينَ دَرَجَةً<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ أَنْ أَحَدَهُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ، لَا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ<sup>(٢)</sup>، لَا يَرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، فَلَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَخَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ هِيَ تَخْبِسُهُ، وَالْمَلَائِكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ، اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! تَبَّ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ». [أخرجه البخاري ١٧٦ و ٤٧٧ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٢١١٩ و ٤٧١٧].

(١) قوله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلته في بيته، وصلته في سوقه بضعاً وعشرين درجة» المراد صلته في بيته وسوقه منفرداً هذا هو الصواب، وقيل فيه غير هذا وهو قول باطل نهت عليه لثلاث بغتر به، والبضع بكسر الباء وفتحها وهو من الثلاثة إلى العشرة هذا هو الصحيح وفيه كلام طويل سبق بيانه في كتاب الإيمان، والمراد به هنا خمس وعشرون وسبع وعشرون درجة كما جاء مبيناً في الروايات السابقة.

(٢) قوله: «لا ينهزه إلا الصلاة» هو بفتح أوله وفتح الهاء وبالزاي أي لا تنهضه وتقبضه وهو بمعنى قوله بعله: لا يريد إلا الصلاة.

٢٧٢- ( ) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّيْرٌ<sup>(١)</sup> (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ ابْنُ الرِّيَّانِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ.

كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ مَعْنَاهُ.

(١) قوله: «حدثنا عبير» هو بالباء الموحدة ثم المثلثة المفتوحة.

(٢) قوله: «محمد بن بكر بن الريان» هو بالراء والمثناة تحت المشددة.

٢٧٣- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، وَأَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَخْبِسُهُ».

سُلَيْمَانَ التَّمِيمِي، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ. وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَزْهَرَ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ،

حَدَّثَنَا أَبِي.

كُلُّهُمْ عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٢٧٩- (٦٦٤) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا رَوْحُ

ابْنِ عَبَّادَةَ، حَدَّثَنَا زُكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ دِيَارُنَا نَائِيَةً عَنِ الْمَسْجِدِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَبِيعَ بَيُوتَنَا فَتَقَرَّبَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَهَنَانَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنْ لَكُمْ بِكُلِّ خُطْوَةٍ دَرَجَةٌ».

٢٨٠- (٦٦٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ

الصَّمَدِ ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَلَّتِ الْبَقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ». قَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ. فَقَالَ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ! دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ<sup>(١)</sup>، دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ».

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «بني سلمة دياركم تكتب أثاركم» معناه الزموا دياركم فإنكم إذا لزمتموها كتبت أثاركم وخطاكم الكثيرة إلى المسجد، وبنو سلمة بكسر اللام قبيلة معروفة من الأنصار رضي الله عنهم. ٢٨١- ( ) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النُّضْرِ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ كَهْمَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، قَالَ وَالْبَقَاعُ خَالِيسَةٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ! دِيَارُكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ». فَقَالُوا: مَا كَانَ يَسُرُّنَا أَنَّا كُنَّا تَحَوَّلْنَا.

(١) قوله: «تطلع الشمس حسناً» هو بفتح السين وبالتنوين أي طلوعاً حسناً أي مرتفعة وفيه جواز الضحك والتبسم.

٥١- بَابُ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ تَمْحِي بِهِ الْخَطَايَا

وَتَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتُ

٢٨٢- (٦٦٦) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا زُكْرِيَّا

ابْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (يعني ابن عمرو) عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَدِيٍّ ابْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ.

عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ، لَا اعْلَمُ رَجُلًا أَبْعَدَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ، وَكَانَ لَا تُخْطِئُهُ صَلَاةٌ، قَالَ فَقِيلَ لَهُ: أَوْ قُلْتُ لَهُ: لَوْ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا تَرْكَبُهُ فِي الظُّلُمَاءِ وَفِي الرَّمْضَاءِ. قَالَ: مَا يَسُرُّنِي أَنْ مَنَزِلِي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتَبَ لِي مَمَشَايَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَرُجُوعِي إِذَا رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ<sup>(١)</sup>».

(١) قوله: «إني أريد أن يكتب لي ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي، فقال رسول الله ﷺ: قد جمع الله لك ذلك كله» فيه إثبات الثواب في الخطأ في الرجوع من الصلاة كما يثبت في الذهاب.

٢٧٨- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا

الْمُعْتَمِرُ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ.

كِلَاهُمَا عَنْ التَّمِيمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِنَحْوِهِ.

٢٧٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا

عَبَادُ ابْنِ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ.

عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْنَهُ أَقْصَى بَيْتٍ فِي الْمَدِينَةِ، فَكَانَ لَا تُخْطِئُهُ الصَّلَاةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ فَتَوَجَّعْنَا لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا فُلَانُ! لَوْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا يَقِيكَ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَيَقِيكَ مِنْ هَوَامِ الْأَرْضِ! قَالَ: أَمْ وَاللَّهِ! مَا أَحْبُّ أَنْ يَبْنِيَ مُطْنَبٌ<sup>(١)</sup> بَيْنَ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ فَحَمَلْتُ بِهِ حِمْلًا، حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَاخْبَرْتُهُ. قَالَ فَذَعَا، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ يَرْجُو فِي آثَرِهِ الْأَجْرَ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لَكَ مَا اخْتَسَبْتَ».

(١) قوله: «مطنب» بفتح النون.

(٢) قوله: «ما أحب أن يبني مطنب بيت محمد ﷺ» أي ما أحب أنه مشدود بالأطناب وهي الحبال إلى بيت النبي ﷺ، بل أحب أن يكون بعيداً منه لتكثير ثوابي وخطايي إليه.

(٣) قوله: «فحملت به حملاً» حتى أتيت نبي الله ﷺ هو بكسر الحاء قال القاضي: معناه أنه عظم عليّ وتقل واستعظمته لبشاعة لفظه وهمي ذلك، وليس المراد به الحمل على الظهر.

(٤) قوله: «يرجو في آثره الأجر» أي في ممشاه.

٢٧٨- ( ) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عَمْرٍو الْأَشْجَعِيُّ وَمُحَمَّدُ ابْنُ

أَبِي عَمْرٍو، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح).

٢٨٦- (٦٧٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِجَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ: أَكُنْتُ تُجَالِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَثِيرًا، كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَاةٍ الَّتِي يُصَلِّي فِيهِ الصُّبْحُ أَوْ الْغَدَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ، وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَيَأْخُذُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَيَضْحَكُونَ وَتَبَسُّمٌ.

٢٨٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشِيرٍ عَنْ زَكْرِيَّا.

كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ جَلَسَ فِي مُصَلَاةٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا. <sup>(١)</sup>

(١) قوله: «تطلع الشمس حسناً» هو بفتح السين وبالتنوين أي طلوعاً حسناً أي مرتفعة وفيه جواز الضحك والتبسم.

٢٨٧- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَقُولَا: حَسَنًا.

٢٨٨- (٦٧١) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ ابْنُ مَعْرُوفٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، (حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُبَابٍ، فِي رَوَايَةِ هَارُونَ. وَفِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ، حَدَّثَنِي الْحَارِثُ)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَهْرَانَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا» <sup>(١)</sup>، وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا <sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «أحب البلاد إلى الله مساجدها» لأنها بيوت الطاعات وأساسها على التقوى.

(٢) قوله: «وأبغض البلاد إلى الله أسواقها» لأنها محل الغش والخداع والربا والأيمان الكاذبة وإخلاف الوعد والإعراض عن ذكر الله وغير ذلك

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً».

٢٨٣- (٦٦٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح).

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ (بَغْنِي ابْنُ مُضَرٍّ)

كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، وَفِي حَدِيثِ بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ): «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا يَسَابُ أَحَدَكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هَلْ يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ؟». قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ. قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَ الْخَطَايَا». [إخْرجه البخاري ٥٢٨].

٢٨٤- (٦٦٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ.

عَنْ جَابِرٍ (وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرِ جَارٍ غَمَرٌ <sup>(١)</sup> عَلَى بَابٍ أَحَدِكُمْ <sup>(٢)</sup>، يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ».

قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: وَمَا يَبْقَى ذَلِكَ مِنَ الدَّرَنِ؟

(١) الغمر بفتح الغين المعجمة وإسكان الميم وهو الكثير.

(٢) قوله: «على باب أحدكم» إشارة إلى سهولته وقرب تناوله.

٢٨٥- (٦٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَرُونَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ اسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَاحَ، أَغَدَ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نَزْلًا» <sup>(١)</sup>، كَلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ. [إخْرجه البخاري ٦٦٢].

(١) النزول ما يهب للضيف عند قلوبهم.

٥٢- باب فضل الجلوس في صلاة بعد الصُّبْحِ،

وَفَضْلُ الْمَسَاجِدِ <sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث جابر بن سمرة وهو صريح في الترجمة.



عما في معناه، والحب والبغض من الله تعالى لإرادته الخير والشر أو فعله ذلك بمن أسعده أو أشقاه، والمساجد محل نزول الرحمة والأسواق ضدها.

### ٥٣- باب من أحق بالإمامة؟

٢٨٩- (٦٧٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤْمَرْهُمْ أَحَدُهُمْ، وَاحْقُمْهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَاهُمْ»<sup>(١)</sup>.

٢٨٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ (حَدَّثَنِي أَبِي).

كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

(١) قوله ﷺ: «واحقمهم بالإمامة أقراهم». وفي حديث أبي مسعود: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة» فيه دليل لمن يقول بتقديم الأقرأ على الأفقه وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابنا، وقال مالك والشافعي وأصحابهما: الأفقه مقدم على الأقرأ لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط، وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقلر على مراعاة الصواب فيه إلا كامل الفقه، قالوا: ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر ﷺ في الصلاة على الباقيين، مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه، وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه لكن في قوله: «فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة» دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً، ولنا وجه اختاره جماعة من أصحابنا أن الأورع مقدم على الأفقه والأقرأ، لأن مقصود الإمامة يحصل من الأورع أكثر من غيره.

٢٨٩- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ.

جَمِيعاً عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٢٩٠- (٦٧٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُؤَمُّ الْقَوْمَ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَنِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً»<sup>(١)</sup>، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا<sup>(٢)</sup>، وَلَا يُؤَمُّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الْأَشْجَعُ فِي رِوَايَتِهِ (مَكَانَ سِلْمًا) سِينًا.

(١) قوله ﷺ: «فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة» قال أصحابنا: يدخل فيه طائفتان: إحداهما الذين يهاجرون اليوم من دار الكفر إلى دار الإسلام فإن الهجرة باقية إلى يوم القيامة عندنا وعند جمهور العلماء. وقوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح» أي لا هجرة من مكة لأنها صارت دار إسلام، أو لا هجرة فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح، وسيأتي شرحه مبسوطاً في موضعه إن شاء الله تعالى. الطائفة الثانية: أولاد المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فإذا استوى اثنان في الفقه والقراءة وأحدهما من أولاد من تقدمت هجرته والآخر من أولاد من تأخرت هجرته قدم الأول.

(٢) قوله ﷺ: «فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً». وفي الرواية الأخرى: «سناً». وفي الرواية الأخرى: «فأكبرهم سناً» معناه إذا استويا في الفقه والقراءة والهجرة ورجح أحدهما يتقدم إسلامه أو بكبر سنه قدم لأنه فضيلة يرجح بها.

(٣) قوله ﷺ: «ولا يؤم الرجل الرجل في سلطانه» معناه ما ذكره أصحابنا وغيرهم أن صاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق من غيره، وإن كان ذلك الغير أفقه وأقرأ وأورع وأفضل منه، وصاحب المكان أحق فإن شاء تقدم وإن شاء قدم من يريده، وإن كان ذلك الذي يقدمه مفضلاً بالنسبة إلى باقي الحاضرين لأنه سلطانه فيتصرف فيه كيف شاء، قال أصحابنا: فإن حضر السلطان أو نائبه قدم على صاحب البيت وإمام المسجد وغيرهما لأن ولايته وسلطته عامة، قالوا: ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه.

(٤) قوله ﷺ: «ولا يقعد في بيته على تكريمته إلا بإذنه». وفي الرواية الأخرى: «ولا تجلس على تكريمته في بيته إلا أن يأذن لك» قال العلماء: التكرمة الفراش ونحوه مما يسطر لصاحب المنزل ويخص به وهي بفتح التاء وكسر الراء.

٢٩٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا الْأَشْجَعُ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢٩١- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ.

قال ابن المثنى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ<sup>(١)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَقْدُمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً فَلْيُؤْمَهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيُؤْمَهُمْ أَكْثَرُهُمْ مِيتًا، وَلَا تُؤْمِنُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا تَجْلِسْ عَلَى تَكْرِمَتِهِ، فِي بَيْتِهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَكَ، أَوْ يَأْذِنَهُ».

(١) قوله: «عن أوس بن ضمعج» هو بفتح الصاد المعجمة وإسكان الميم وفتح العين.

٢٩٢- (٦٧٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ شَبِيَّةٌ مُتَقَارِبُونَ<sup>(١)</sup>، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَحِيمًا رَفِيقًا<sup>(٢)</sup>، فَظَنُّنَا قَدْ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، فَسَأَلْنَا عَنْ مَنْ تَرَكْنَا مِنْ أَهْلِنَا، فَأَخْبَرَنَا. فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَمُرُوهُمْ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لْيُؤْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ»<sup>(٣)</sup>. [اخرجه البخاري ٦٢٨ و ٦٣١ و ٦٨٥ و ٨١٩ و ٦٠٠٨ و ٧٢٤٦].

(١) قوله: «و نحن شبيبة متقاربون» جمع شباب ومعناه متقاربون في السن.

(٢) قوله: «وكان رسول الله ﷺ رحيماً رقيقاً» هو بالقافين هكذا ضبطناه في مسلم، وضبطناه في البخاري بوجهين: أحدهما هذا والثاني رقيقاً بالقاف والفاء وكلاهما ظاهر.

(٣) قوله ﷺ: «فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم» فيه الحث على الأذان والجماعة وتقديم الأكبر في الإمامة إذا استروا في باقي الخصال، وهؤلاء كانوا مستوين في باقي الخصال لأنهم هاجروا جميعاً وأسلموا جميعاً وصحبوا رسول الله ﷺ ولازمه عشرين ليلة فاستروا في الأخذ عنه ولم يبق ما يقدم به إلا السن، واستدل جماعة بهذا على تفضيل الإمامة على الأذان لأنه ﷺ قال: «يؤذن أحدكم» وخص الإمامة بالأكبر، ومن قال بتفضيل الأذان وهو الصحيح المختار قال: إنما قال يؤذن أحدكم وخص الإمامة بالأكبر لأن الأذان لا يحتاج إلى كبير علم، وإنما اعظم مقصوده الإعلام بالوقت والإسماع بخلاف الإمام والله اعلم.

٢٩٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَخَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٩٢- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ أَبُو سُلَيْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ، وَنَحْنُ شَبِيَّةٌ مُتَقَارِبُونَ، وَأَقْتَصَا جَمِيعاً الْحَدِيثَ، يَنْخُوحُ حَدِيثُ ابْنِ عَلِيٍّ.

٢٩٣- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا الْإِقْفَالَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَنَا: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا، ثُمَّ أَقِيمَا وَلْيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «إذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقيما وليؤمكما أكبركما» فيه أن الأذان والجماعة مشروعان للمسافرين، وفيه الحث على المحافظة على الأذان في الحضر والسفر، وفيه أن الجماعة تصح بإمام ومأموم وهو إجماع المسلمين، وفيه تقديم الصلاة في أول الوقت.

٢٩٣- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى: قَالَ الْحَدَّاءُ: وَكَانَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْقِرَاءَةِ.

٥٤ - باب استحباب القنوت<sup>(١)</sup> في جميع الصلاة، إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً

(١) مذهب الشافعي رحمه الله: أن القنوت مسنون في صلاة الصبح دائماً، وأما غيرها فله فيه ثلاثة أقوال، الصحيح المشهور أنه إن نزلت نازلة كعدو وقحط ووباء وعطش وضرر ظاهر في المسلمين ونحو ذلك فقتوا في جميع الصلوات المكتوبة وإلا فلا. والثاني: يقتون في الحاليين. والثالث: لا يقتون في الحاليين.

ومحل القنوت بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة، وفي استحباب الجهر بالقنوت في الصلاة الجهرية وجهان أحدهما يجهر، ويستحب رفع اليدين فيه ولا يمسح الوجه، وقيل: يستحب مسحه، وقيل: لا يرفع اليد، واتفقوا على كراهة مسح الصدر، والصحيح أنه لا يتعين فيه دعاء مخصوص بل يحصل بكل دعاء، وفيه وجه أنه لا يحصل إلا بالدعاء المشهور: اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ، والصحيح أن هذا مستحب لا شرط، ولو ترك القنوت في الصبح سجد للسهو، وذهب أبو حنيفة وأحمد وآخرون إلى أنه لا قنوت في الصبح، وقال مالك: يقتت قبل الركوع، ودلائل الجمع معروفة وقد أوضحناها في شرح المذهب والله أعلم.

٢٩٤- (٦٧٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى،

قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ.

أَنْتُهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
حِينَ يَقْرُغُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَيُكَبِّرُ، وَيَرْفَعُ  
رَأْسَهُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ يَقُولُ،  
وَهُوَ قَائِمٌ: «اللَّهُمَّ! أَنْجِ الْوَلِيدَ ابْنَ الْوَلِيدِ<sup>(١)</sup> وَسَلَمَةَ ابْنَ هِشَامٍ  
وَعِيَّاشَ ابْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ!  
اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ<sup>(٢)</sup>، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسِينِي يُوسُفَ<sup>(٣)</sup>،  
اللَّهُمَّ! الْعَنْ لِحْيَانَ وَرِعْلًا وَذَكْوَانَ<sup>(٤)</sup> وَعُصْبَةَ، عَصَتِ اللَّهُ  
وَرَسُولَهُ». ثُمَّ بَلَّغْنَا أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> لَمَّا أَنْزَلَ: «لَيْسَ لَكَ مِنَ  
الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَلَا إِلَهُمْ ظَالِمُونَ» [آل  
عمران: ١٢٨]. [أخرجه البخاري ٤٥٦٠ و ٦٢٠٠ و ٨٠٤].

قال أبو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الدُّعَاءَ بَعْدُ،  
فَقُلْتُ: أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَرَكَ الدُّعَاءَ لَهُمْ، قَالَ فَقِيلَ:  
وَمَا تَرَاهُمْ قَدْ قَدِمُوا؟ [أخرجه البخاري ٧٩٧ و ٤٥٩٨ و ٦٣٩٣ و ١٠٠٦ و  
٢٩٣٣ و ٣٣٨٦ و ٦٩٤٠. وسأني مختصراً عند مسلم برقم: ٢٥١٥].

٢٩٥- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ  
مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي<sup>(١)</sup>  
الْعِشَاءَ إِذْ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». ثُمَّ قَالَ: قَبْلَ أَنْ  
يَسْجُدَ «اللَّهُمَّ! نَجِّ عِيَّاشَ ابْنَ أَبِي رَبِيعَةَ».

ثُمَّ ذَكَرَ بِعِشْلِ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «كَسِينِي  
يُوسُفَ». وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

(١) قوله: «بينما هو يصلي» قال أهل اللغة: أصل بينما وبيننا بين،  
وتقديره بين أوقات صلاته قال كنا وكنا، وقد سبق إيضاحه.

٢٩٦- (٦٧٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ  
هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو  
سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَأَقْرَبُنَّ بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْنُتُ فِي الظُّهْرِ، وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ،  
وَصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَلْعَنُ الْكَفَّارَ. [أخرجه البخاري  
٧٩٧].

٢٩٧- (٦٧٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى  
مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الَّذِينَ  
قَتَلُوا أَصْحَابَ بَيْتِ مَعُونَةَ، ثَلَاثِينَ صَبَاحاً، يَدْعُو عَلَى رِغْلِ  
وَذَكْوَانَ وَلِحْيَانَ وَعُصْبَةَ عَصَتِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ.

قال أَنَسٌ: أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الَّذِينَ قُتِلُوا بَيْتِ مَعُونَةَ  
قُرْآنًا قَرَأْنَاهُ حَتَّى نَسِيخَ بَعْدُ: أَنْ بَلَّغُوا قَوْمَنَا، أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا،  
فَرَضِي عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ. [أخرجه البخاري ٢٨١٤ و ٤٠٩٥ و ٢٨٠١.  
وسأني بعد الحديث: ١٩٠٢].

٢٩٨- ( ) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا:  
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِينِينَ كَسِينِي يُوسُفَ».   
رَأْسَهُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ يَقُولُ،  
وَهُوَ قَائِمٌ: «اللَّهُمَّ! أَنْجِ الْوَلِيدَ ابْنَ الْوَلِيدِ<sup>(١)</sup> وَسَلَمَةَ ابْنَ هِشَامٍ  
وَعِيَّاشَ ابْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ!  
اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ<sup>(٢)</sup>، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسِينِي يُوسُفَ<sup>(٣)</sup>،  
اللَّهُمَّ! الْعَنْ لِحْيَانَ وَرِعْلًا وَذَكْوَانَ<sup>(٤)</sup> وَعُصْبَةَ، عَصَتِ اللَّهُ  
وَرَسُولَهُ». ثُمَّ بَلَّغْنَا أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> لَمَّا أَنْزَلَ: «لَيْسَ لَكَ مِنَ  
الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَلَا إِلَهُمْ ظَالِمُونَ» [آل  
عمران: ١٢٨]. [أخرجه البخاري ٤٥٦٠ و ٦٢٠٠ و ٨٠٤].

(١) فيه استحباب القنوت والجر به وأنه بعد الركوع، وأنه يجمع بين  
قوله «سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد». وفيه جواز الدعاء للإنسان  
معين وعلى معين، وقد سبق أنه يجوز أن يقول: ربنا لك الحمد، وربنا ولك  
الحمد بإثبات الواو وحذفها، وقد ثبت الأمران في الصحيح وسبق بيان  
حكمة الواو.

(٢) قوله ﷺ: «اللهم اشدد وطأتك على مضر» الوطأة بفتح الواو  
وإسكان الطاء ويعدا همزة وهي الباس.

(٣) قوله ﷺ: «واجعلها عليهم كسني يوسف» هو بكسر السين  
وتخفيف الباء أي اجعلها سنين شداداً ذوات فحط وغلاء.

(٤) فيه جواز لعن الكفار وطائفة معينة منهم.

(٥) قوله: «ثم بلغنا أنه ترك ذلك» يعني الدعاء على هذه القبائل،  
وأما أصل القنوت في الصبح فلم يتركه حتى فارق الدنيا، كما صح عن  
أنس ﷺ.

٢٩٤- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ،  
قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ،  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: «وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسِينِي  
يُوسُفَ».

وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ..

٢٩٥- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ  
ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي  
سَلَمَةَ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَّ بَعْدَ الرُّكْعَةِ فِي  
صَلَاةٍ، شَهْرًا. إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». يَقُولُ فِي  
قُنُوتِهِ: «اللَّهُمَّ! أَنْجِ الْوَلِيدَ ابْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ! نَجِّ سَلَمَةَ ابْنَ  
هِشَامٍ، اللَّهُمَّ! نَجِّ عِيَّاشَ ابْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ! نَجِّ



قُلْتُ لِأَنْسٍ: هَلْ قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَعْدَ الرُّكُوعِ سَيِّراً. [أخرجه البخاري ١٠٠١].

٣٠٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ.

٢٩٩- ( ) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى (وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ)، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ. <sup>(١)</sup>

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ، فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذَكَوَانَ، وَيَقُولُ: «عُصْبَةُ عَصَا لَهِ وَرَسُولُهُ». [أخرجه البخاري ١٠٠٣ و ٤٠٩٤].

٣٠٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِخَوَرٍ.

٣٠٤- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ.

٣٠٥- (٦٧٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، قَالَ:

حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْنُتُ فِي الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ.

٣٠٦- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ.

٣٠٧- (٦٧٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرِجٍ الْمُسَرِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ ابْنِ عَلِيٍّ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَنُوتِ، قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ؟ فَقَالَ: قَبْلَ الرُّكُوعِ. قَالَ قُلْتُ: فَإِنْ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَنَاسٍ قَتَلُوا أَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ، يُقَالُ لَهُمْ الْقُرَاءُ. [أخرجه البخاري ١٠٠٢ و ١٣٠٠ و ٣١٧٠ و ٤٩٦٦ و ٦١٩٤ و ٧٣٤١].

٣٠٢- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ عَلَى سَرِيَّةٍ مَا وَجَدَ عَلَى السَّبْعِينَ الَّذِينَ أَصِيبُوا يَوْمَ بَيْتِ مَعُونَةَ، كَانُوا يَدْعُونَ الْقُرَاءَ، فَمَكَثَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى قَتْلِهِمْ.

٣٠٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا خُصْرٌ وَابْنُ فَضِيلٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ.

كُلُّهُمْ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

٣٠٨- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ.

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ (وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو)، عَنْ خَالِدِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَزْمَلَةَ، عَنْ الْحَارِثِ ابْنِ خُفَافٍ، أَنَّهُ قَالَ:

(١) قوله: «عن خفاف ابن إيماء الغفاري» خفاف بضم الخاء المعجمة وإيماء بكسر الهمزة وهو مصروف.

٣٠٨- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ.

قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ (وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو)، عَنْ خَالِدِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَزْمَلَةَ، عَنْ الْحَارِثِ ابْنِ خُفَافٍ، أَنَّهُ قَالَ:

اللَّهُ! بِنَفْسِكَ. قَالَ: «اِقْتَادُوا». فَاقْتَادُوا وَوَجَلَهُمْ شَيْئًا<sup>(٧)</sup>، ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ<sup>(٨)</sup>، فَصَلَّى بِهِمْ الصُّبْحَ<sup>(٩)</sup>، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا<sup>(١٠)</sup>» إِذَا ذَكَرَهَا<sup>(١١)</sup>، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» [طه: ١٤].

قال يونس: وَكَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَقْرَأُهَا: لِلذِّكْرِ.

(١) قوله: (قتل من غزوة خيبر) أي رجع والقول الرجوع ويقال: غزوة وغزاة، وخيبر بالحاء المعجمة هذا هو الصواب وكذا ضبطناه وكذا هو في أصول بلادنا من نسخ مسلم. قال الباجي وأبو عمر بن عبد البر وغيرهما: هذا هو الصواب. قال القاضي عياض: هذا قول أهل السير وهو الصحيح، قال: وقال الأصلي: إنما هو حنين بالحاء المهملة والنون وهذا غريب ضعيف، واختلفوا هل كان هذا النوم مرة أو مرتين وظاهر الأحاديث مرتان.

(٢) قوله: «إذا أدركه الكرى عرس» الكرى بفتح الكاف النعاس وقيل: النوم يقال منه كرى الرجل بفتح الكاف وكسر الراء يكرى كرى فهو كرى، وامرأة كرية بتخفيف الباء، والتعريس نزول المسافرين آخر الليل للنوم والاستراحة هكذا قاله الخليل والجمهور. وقال أبو زيد: هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار، وفي الحديث: معرسون في نحر الظهيرة.

(٣) هو بهمة آخره أي ارقبه واحفظه واحرسه ومصدره الكلاء بكسر الكاف والمذ ذكرة الجوهري.

(٤) وقوله: «مواجه الفجر» أي مستقبله بوجهه.

(٥) قوله: «ففرغ رسول الله ﷺ» أي انته وقام.

(٦) قوله ﷺ: «أي بلال» هكذا هو في رواياتنا ونسخ بلادنا، وحكى القاضي عياض عن جماعة أنهم ضبطوه أين بلال بزيادة نون.

(٧) قوله: «فاقتادوا رواحلهم شيئاً» فيه دليل على أن قضاء الفائتة بعذر ليس على الفور وإنما اقتادوها لما ذكره في الرواية الثانية فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان.

(٨) قوله: «وامر بلالاً بالإقامة فأقام الصلاة» فيه إثبات الإقامة للفائتة، وفيه إشارة إلى ترك الأذان للفائتة، وفي حديث أبي قتادة بعد إثبات الأذان للفائتة. وفي المسألة خلاف مشهور والأصح عندنا إثبات الأذان بحديث أبي قتادة وغيره من الأحاديث الصحيحة. وأما ترك ذكر الأذان في حديث أبي هريرة وغيره فجوابه من وجهين: أحدهما لا يلزم من ترك ذكره أنه لم يؤذن فعليه أذن وأمله الراوي أو لم يعلم به. والثاني: لعلة ترك الأذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة إلى أنه ليس بواجب محتسماً لاسيما في السفر.

(٩) قوله: «فصلّى بهم الصبح» فيه استحباب الجماعة في الفائتة وكذا قال أصحابنا.

قال خُفَّافُ ابْنِ إِيمَاءَ: رَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمَ سَأَلَهَا اللَّهَ، وَعُصْبَةُ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ! الْغَنَ بَيْنِي لِحَيَاتِي، وَالْعَنَ رَعْلًا وَذُكْرَانًا». ثُمَّ وَقَعَ سَاجِدًا، قَالَ خُفَّافُ: فَجُعِلَتْ لَعْنَةُ الْكُفْرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

٣٠٨- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: وَاخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ حَرْمَلَةَ عَنْ حَنْظَلَةَ ابْنِ عَلِيٍّ ابْنِ الْأَسَمِ، عَنْ خُفَّافِ ابْنِ إِيمَاءَ، بِمِثْلِهِ.

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: فَجُعِلَتْ لَعْنَةُ الْكُفْرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

## ٥٥- باب قضاء الصلاة الفائتة

### وَاسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا<sup>(١)</sup>

(١) حاصل المذهب أنه إذا فاتته فريضة وجب قضاؤها وإن فاتت بعذر استحب قضاؤها على الفور ويجوز التأخير على الصحيح. وحكى البغوي وغيره وجهاً أنه لا يجوز إن فاتته بلا عذر وجب قضاؤها على الفور على الأصح، وقيل لا يجب على الفور بل له التأخير، وإذا قضى صلوات استحب قضاؤها مرتباً، فإن خالف ذلك صححت صلاته عند الشافعي ومن وافقه سواء كانت الصلاة قليلة أو كثيرة.

وإن فاتته سنة راتبة ففيها قولان للشافعي أصحهما: يستحب قضاؤها لعموم قوله ﷺ: «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها» ولأحاديث أخر كثيرة في الصحيح كقضائه ﷺ سنة الظهر بعد العصر حين شغله عنها الوفد، وقضائه سنة الصبح في حديث الباب والقول الثاني لا يستحب.

وأما السنن التي شرعت لعارض كصلاة الكسوف والاستسقاء ونحوهما فلا يشرع قضاؤها بلا خلاف والله أعلم.

٣٠٩- (٦٨٠) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَعِيذِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ<sup>(١)</sup>، سَارَ لَيْلَهُ، حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى عَرَسَ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ لِبِلَالٍ: «اكْلَأْ<sup>(٣)</sup>» تَنَا اللَّيْلَ. فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قَدَّرَ لَهُ، وَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ<sup>(٤)</sup> اسْتَدَّ بِلَالٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ مُوَاجَةً الْفَجْرِ، فَغَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَدِّدٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتَقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا بِلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمْ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتِقَاطًا، فَفَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٥)</sup> فَقَالَ: «أَيُّ بِلَالٍ»<sup>(٦)</sup>. فَقَالَ بِلَالٌ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِأَيْبِي أَنْتَ وَأُمِّي! يَا رَسُولَ

(١٠) قوله ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها» فيه وجوب قضاء الفريضة الفائتة سواء تركهم بعذر كنوم ونسيان أم بغير عذر، وإنما قيد في الحديث بالنسيان لخروجه على سبب، لأنه إذا وجب القضاء على المعذور فغيره أولى بالوجوب وهو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى.

(١١) وأما قوله ﷺ: «فليصلها إذا ذكرها» فمحمول على الاستحباب فإنه يجوز تأخير قضاء الفائتة بعذر على الصحيح وقد سبق بيانه ودليله، وشذ بعض أهل الظاهر فقال: لا يجب قضاء الفائتة بغير عذر، وزعم أنها اعظم من أن يخرج من وبال معصيتها بالقضاء وهذا خطأ من قائله وجهالة والله أعلم، وفيه دليل لقضاء السنن الراتبية إذا فاتت وقد سبق بيانه والخلاف في ذلك.

٣١٠- ( ) وحدثني محمد ابن حاتم ويعقوب ابن إبراهيم الدورقي، كلاهما عن يحيى.

قال ابن حاتم: حدثنا يحيى ابن سعيد، حدثنا يزيد ابن كيسان، حدثنا أبو حازم.

عن أبي هريرة، قال: عرّسنا مع نبي الله ﷺ، فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي ﷺ: «لِيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ، فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلُ حَضْرَتِنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ». <sup>(١)</sup> قال ففعلنا، ثم دعا بالماء فتوضأ، ثم سجد سجدة، (وقال يعقوب: ثم صلى سجدتين)، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة. <sup>(٢)</sup>

(١) قوله ﷺ: «فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان» فيه دليل على استحباب اجتناب مواضع الشيطان وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام.

(٢) قوله: «فتوضأ ثم سجد سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة» فيه استحباب قضاء النافلة الراتبية وجواز تسمية صلاة الصبح الغداة وأنه لا يكره ذلك.

فإن قيل: كيف نام النبي ﷺ عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس مع قوله ﷺ: «إن عني تمانان ولا ينام قلبي» فجوابه من وجهين: أحدهما وأشهرهما أنه لا منافاة بينهما، لأن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما، ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين، وإنما يدرك ذلك بالعين والعين نائمة وإن كان القلب يقظان. والثاني: أنه كان له حالان: أحدهما: ينام فيه القلب وصادق هذا الموضع.

والثاني: لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل ضعيف والصحيح المعتمد هو الأول.

٣١١- (٦٨١) وحدثنا شيبان ابن فروخ، حدثنا سليمان (يعني ابن المغيرة) حدثنا ثابت، عن عبد الله ابن رباح.

عن أبي قتادة <sup>(١)</sup>، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «إنكم تسيرون <sup>(٢)</sup> عشيئكم وليلتكم، وتأتون الماء، إن شاء الله، غدا <sup>(٣)</sup>». فانطلق الناس لا يلوي أحد على أحد. <sup>(٤)</sup>

قال أبو قتادة: فبينما رسول الله ﷺ يسير حتى ابتهار الليل <sup>(٥)</sup> وأنا إلى جنبه، قال: فتعس <sup>(٦)</sup> رسول الله ﷺ، فقال عن راحلتي، فأنبته فدعته <sup>(٧)</sup>، من غير أن أوقظه، حتى اعتدل على راحلتي.

قال: ثم سار حتى تهور الليل <sup>(٨)</sup> قال عن راحلتي، قال: فدعته من غير أن أوقظه، حتى اعتدل على راحلتي.

قال: ثم سار حتى إذا كان من آخر السحر مال ميلة هي أشد من الميلتين الأوليين، حتى كاد ينحفل <sup>(٩)</sup>، فأنبته فدعته، فرفع رأسه فقال: «من هذا؟». قلت: أبو قتادة. <sup>(١٠)</sup>

قال: «متى كان هذا مسيرك مني؟». قلت: ما زال هذا مسيري منذ الليلة.

قال: «حفظك الله بما حفظت به نبيه <sup>(١١)</sup>». ثم قال: «هل ترانا نخفى على الناس؟». ثم قال: «هل ترى من أحد؟».

قلت: هذا راكب. ثم قلت: هذا راكب آخر، حتى اجتمعنا فكننا سبعة ركب. <sup>(١٢)</sup>

قال: فقال رسول الله ﷺ عن الطريق، فوضع رأسه، ثم قال: «احفظوا علينا صلاتنا».

فكان أول من استيقظ رسول الله ﷺ والشمس في ظهره، قال: فقمنا فرعين. ثم قال: «اركبوا» فركبنا، فسيرنا.

حتى إذا ارتفعت الشمس نزل، ثم دعا بميضأ <sup>(١٣)</sup> كانت معي فيها شيء من ماء، قال: فتوضأ منها وضوءاً دون وضوء <sup>(١٤)</sup>، قال: وبقي فيها شيء من ماء، ثم قال لأبي قتادة: «احفظ علينا ميضأتك، فسيكون لها ثبأ». <sup>(١٥)</sup>

ثم أذن بلال بالصلاة، فصلى رسول الله ﷺ ركعتين، ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم. <sup>(١٦)</sup>

قال: وركب رسول الله ﷺ وركبنا معه، قال: فجعل بعضنا يهوس إلى بعض: ما كفارة ما صنعنا بتفريطنا في صلاتنا؟.



(٣) قوله ﷺ: «وتأتون الماء إن شاء الله غدا» فيه استحباب قول: إن شاء الله في الأمور المستقبلية وهو موافق للأمر به في القرآن.

(٤) قوله: «لا يلوي أحد على أحد» أي لا يعطف.

(٥) قوله: «إبهار الليل» هو بالباء الموحدة وتشديد الراء أي انتصف.

(٦) قوله: «فنعس» هو بفتح العين والنعاس مقدمة النوم وهو ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي على العين ولا تصل إلى القلب فإذا وصلت إلى القلب كان نوماً، ولا يتقضى الوضوء بالنعاس من المضطجع ويتقضى بنومه، وقد بسط الفرق بين حقيقتيهما في شرح المذهب.

(٧) قوله: «فدعته» أي أقمت ميله من النوم وصرت تحته كاللدعامة للبناء فوقها.

(٨) قوله: «تهور الليل» أي ذهب أكثره مأخوذ من تهور البناء وهو انهدامه، يقال: تهور الليل وتوهر.

(٩) قوله: «ينجفل» أي يسقط.

(١٠) قوله: «قال من هذا؟ قلت أبو قتادة» فيه أنه إذا قيل للمستأذن ونحوه من هذا يقول فلان باسمه، وأنه لا بأس أن يقول أبو فلان إذا كان مشهوراً بكنيته.

(١١) قوله ﷺ: «حفظك الله بما حفظت به نبيه» أي بسبب حفظك نبيه، وفيه أنه يستحب لمن صنع إليه معروف أن يدعو لفاعله، وفيه حديث آخر صحيح مشهور.

(١٢) قوله: «سبعة ركب» هو جمع راكب كصاحب وصاحب ونظائره.

(١٣) قوله: «ثم دعا بميضة» هي بكسر الميم وبهمزة بعد الضاد وهي الإناء الذي يتوضأ به كالركوة.

(١٤) قوله: «فتوضأ منها وضوءاً دون وضوء» معناه وضوءاً خفيفاً مع أنه أسبغ الأعضاء. ونقل القاضي عياض عن بعض شيوخه أن المراد توضأ ولم يستنج بماء بل استجمر بالأحجار، وهذا الذي زعمه هذا القائل غلط ظاهر والصواب ما سبق.

(١٥) قوله ﷺ: «فسيكون لها نبأ» هذا من معجزات النبوة.

(١٦) قوله: «ثم أذن بلال بالصلاة ف صلى رسول الله ﷺ ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم» فيه استحباب الأذان للصلاة الفاتية وفيه قضاء السنة الراتبة، لأن الظاهر أن هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة الصبح، وقوله: «كما كان يصنع كل يوم» فيه إشارة إلى أن صفة قضاء الفاتية كصفة أدائها، فيؤخذ منه أن فاتية الصبح يقنت فيها وهذا لا خلاف فيه عندنا، وقد يحتج به من يقول: يجهر في الصبح التي يقضيها بعد طلوع الشمس، وهذا أحد الوجهين لأصحابنا وأصحهما: أنه يسر بها، ويجعل قوله: «كما كان يصنع» أي: في الأفعال وفي إياحة تسمية الصبح غداة وقد تكرر في الأحاديث.

(١٧) قوله ﷺ: «إنه ليس في النوم تفریط» فيه دليل لما أجمع عليه العلماء أن النائم ليس بمكلف، وإنما يجب عليه قضاء الصلاة ونحوها بأمر

ثم قال: «أما لكم في أسوة؟». ثم قال: «أما إنه ليس في النوم تفریط»<sup>(١٧)</sup>، إنما التفریط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، فمن فعل ذلك فليصلها حين يتبته لها<sup>(١٨)</sup>، فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها<sup>(١٩)</sup>.

ثم قال: «ما ترون الناس صنعوا؟». قال: ثم قال: «أصبح الناس ففقدوا نبيهم، فقال أبو بكر وعمر: رسول الله ﷺ بعدكم، لم يكن ليخلفكم، وقال الناس: إن رسول الله ﷺ بين أيديكم، فإن يطيعوا أبا بكر وعمر يمشوا»<sup>(٢٠)</sup>.

قال: فأتتهن إلى الناس حين امتد النهار وحمي كل شيء، وهن يقولون: يا رسول الله! هلكتنا عطشنا. فقال: «لا هلك عليكم»<sup>(٢١)</sup>. ثم قال: «أطلقوا لي عمري»<sup>(٢٢)</sup>.

قال ودعا بالمیضة، فجعل رسول الله ﷺ يصب وأبو قتادة يسقيهم، فلم يعد أن رأى الناس ماء في الميضة تكأبوا عليها<sup>(٢٣)</sup>.

فقال رسول الله ﷺ: «أحسنوا الملا، كلكم سیروی»<sup>(٢٤)</sup>. قال ففعلوا، جعل رسول الله ﷺ يصب وأسقيهم، حتى ما بقي غيري وغير رسول الله ﷺ.

قال: ثم صب رسول الله ﷺ، فقال لبي: «اشرب». فقلت: لا أشرب حتى تشرب يا رسول الله! قال: «إن ساقني القوم آخرهم»<sup>(٢٥)</sup> شرباً. قال: فشربت، وشرّب رسول الله ﷺ، قال: فأتى الناس الماء جامين رواء<sup>(٢٦)</sup>.

قال: فقال عبد الله ابن رباح: إني لأحدث هذا الحديث في مسجد الجامع<sup>(٢٧)</sup>، إذ قال عمران ابن حصين: انظر أيها الفتى كيف تحدث، فإني أخذ الركب تلك الليلة، قال قلت: فأنت أعلم بالحديث، فقال: ممن أنت؟ قلت: من الأنصار. قال: حدثت فأنتم أعلم بحديثكم. قال فحدثت القوم: فقال عمران: لقد شهدت تلك الليلة وما شعرت أن أحداً حفظه كما حفظته<sup>(٢٨)</sup>. [أخرجه البخاري ٥٩٥ و٧٤٧١].

(١) قوله: (عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة) رباح هذا بفتح الراء وبالموحدة وأبو قتادة الحارث بن ربيعي الأنصاري.

(٢) قوله: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال إنكم تسرون» فيه أنه يستحب لأمر الجيش إذا رأى مصلحة لقومه في إعلامهم بأمر أن يجمعهم كلهم ويشيع ذلك فيهم ليلتهم كلهم وتاهبوا له، ولا يخص به بعضهم وكبارهم لأنه ربما خفي على بعضهم فيلحقه الضرر.



(٢٤) قوله ﷺ: «أحسنوا الملا كلكم سيروى» الملا بفتح الميم واللام وآخره همزة وهو منصوب مفعول أحسنوا، والملا الخلق والعشرة يقال: ما أحسن ملا فلان أي خلقه وعشرته، وما أحسن ملا بني فلان أي عشرتهم وأخلاقهم، ذكره الجوهري وغيره، وأنشد الجوهري:

تسادوا بال بهتة إذ رأونا فقلنا أحسنى ملا جهينا

(٢٥) قوله ﷺ: (إن ساقى القوم آخرهم) فيه هذا الأدب من آداب شاربى الماء واللبن ونحوهما، وفي معناه ما يفرق على الجماعة من الماكول كلهم وفاكهة ومشوم وغير ذلك والله أعلم.

(٢٦) قوله: (فأتى الناس الماء جامين رواء) أي نشاطاً مستريحين.

(٢٧) قوله: (في مسجد الجامع) هو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، فعند الكوفيين يجوز ذلك بغير تقدير، وعند البصريين لا يجوز إلا بتقدير، ويتأولون ما جاء في هذا بحسب موطنه، والتقدير هنا مسجد المكان الجامع، وفي قول الله تعالى: ﴿وما كنت بجانب الغربي﴾ أي المكان الغربي. وقوله تعالى: ﴿ولدار الآخرة﴾ أي الحياة الآخرة، وقد سبقت المسألة في مواضع والله أعلم.

(٢٨) قوله: (وما شعرت أن أحداً حفظه كما حفظته) ضبطناه حفظته بضم التاء وفتحها وكلاهما حسن. وفي حديث أبي قتادة هذا معجزات ظاهرات لرسول الله ﷺ إحداهما: إخباره بأن الميضة سيكون لها نسا وكان كذلك. الثانية: تكثير الماء القليل. الثالثة: قوله ﷺ: «كلكم سيروى» وكان كذلك. الرابعة: قوله ﷺ: قال أبو بكر وعمر وقال الناس كذا. الخامسة: قوله ﷺ: «إنكم تسيرون عشيتكم وليلتكم وتأتون الماء» وكان كذلك ولم يكن أحد من القوم يعلم ذلك، ولهذا قال: فانطلق الناس لا يلوي أحد على أحد إذ لو كان أحد منهم يعلم ذلك لفعلوا ذلك قبل قوله ﷺ.

٣١٢- (٦٨٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ زَرِيرٍ<sup>(١)</sup> الْعُطَارِدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيَّ.

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ، فَأَذَلَّجْنَا لَيْلَتَنَا<sup>(٢)</sup>، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ عَرَسُنَا، فَعَلَّيْنَا أَعْيُنَنَا حَتَّى بَزَعَتِ الشَّمْسُ<sup>(٣)</sup>، قَالَ فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَقِظَ مِنَّا أَبُو بَكْرٍ، وَكُنَّا لَا نَوْقُظُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَامِهِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَقِظَ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ اسْتَقِظَ عُمَرُ. فَقَامَ عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْكُتَيْبِ، حَتَّى اسْتَقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ وَرَأَى الشَّمْسَ قَدْ بَزَعَتْ قَالَ: «ارْتَجِلُوا» فَسَارَ بِنَا. حَتَّى إِذَا ابْيَضَّتِ الشَّمْسُ نَزَلَ فَصَلَّى بِنَا الْغَدَاةَ، فَأَعَزَّلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّ مَعَنَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا فُلَانُ! مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَيْمَّمُ بالصُّعَيْدِ، فَصَلَّى.<sup>(٥)</sup> ثُمَّ عَجَّلَنِي، فِي رَكْعَتَيْنِ يَدْنِيهِ، نَطْلُبُ

جديد، هذا هو المذهب الصحيح المختار عند أصحاب الفقه والأصول، ومنهم من قال: يجب القضاء بالخطاب السابق، وهذا القائل يوافق على أنه في حال النوم غير مكلف، وأما إذا أثلف النائم يده أو غيرها من أعضائه شيئاً في حال نومه فيجب ضمانه بالاتفاق، وليس ذلك تكليفاً للنائم لأن غرامة المتلفات لا يشترط لها التكليف بالإجماع، بل لو أثلف الصبي أو المجنون أو الغافل وغيرهم ممن لا تكليف عليه شيئاً وجب ضمانه بالاتفاق، ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ فرتب سبحانه وتعالى على القتل خطأ الدية والكفارة مع أنه غير آثم بالإجماع.

(١٨) في الحديث دليل على امتداد وقت كل صلاة من الخمس حتى يدخل وقت الأخرى، وهذا مستمر على عمومها في الصلوات، إلا الصبح فإنها لا تمتد إلى الظهر بل يخرج وقتها بطولوع الشمس لمفهوم قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» وأما المغرب ففيها خلاف سبق بيانه في بابها، والصحيح المختار امتداد وقتها إلى دخول وقت العشاء للأحاديث الصحيحة السابقة في صحيح مسلم، وقد ذكرنا الجواب عن حديث إمامة جبريل ﷺ في اليومين في المغرب في وقت واحد.

وقال أبو سعيد الإصطخري من أصحابنا: تفوت العصر بمصير ظل الشيء مثليه، وتفوت العشاء بذهاب ثلث الليل أو نصفه، وتفوت الصبح بالإسفار.

وهذا القول ضعيف، والصحيح المشهور ما قدمناه من الاستدلال إلى دخول الصلاة الثانية.

(١٩) وأما قوله ﷺ: «فإذا كان من الغد فليصلها عند وقتها» فمعناه أنه إذا فاتته صلاة قضاها لا يتغير وقتها ويتحول في المستقبل بل يبقى كما كان، فإذا كان الغد صلى صلاة الغد في وقتها المعتاد ويتحول، وليس معناه أنه يقضي الفاتية مرتين مرة في الحال ومرة في الغد، وإنما معناه ما قدمناه، فهذا هو الصواب في معنى هذا الحديث، وقد اضطربت أقوال العلماء فيه واختار المحققون ما ذكرته والله أعلم.

(٢٠) معنى هذا الكلام أنه ﷺ لما صلى بهم الصبح بعد ارتفاع الشمس وقد سبقهم الناس وانقطع النبي ﷺ وهؤلاء الطائفة البسيرة عنهم قال: ما تظنون الناس يقولون فينا؟ فسكت القوم فقال النبي ﷺ: أما أبو بكر وعمر فيقولان للناس: إن النبي ﷺ وراءكم ولا تطيب أنفسه أن يخلفكم وراءه ويتقدم بين أيديكم فيبغى لكم أن تنتظروه حتى يلحقكم، وقال باقي الناس: إنه سبقكم فالحقوه فإن أطاعوا أبابكر وعمر رسلوا فإنهما على الصواب والله أعلم.

(٢١) قوله ﷺ: «لا هلك عليكم» هو بضم الهاء وهو من الهلاك وهذا من المعجزات.

(٢٢) قوله ﷺ: «اطلقوا لي غمري» هو بضم الغين المعجمة وفتح الميم وبالراء هو القدر الصغير.

(٢٣) قوله: «فلم يعد أن رأى الناس ما في الميضة تكابوا عليها» ضبطنا قوله ما هنا بالمد والقصر وكلاهما صحيح.



إدلاج بكسر الدال المشددة.

(٣) قوله: «بزغت الشمس» هو أول طلوعها.

(٤) وقوله: «وكنا لا نوقظ نبي الله ﷺ من منامه إذا نام حتى يستيقظ» قال العلماء: كانوا يمتنعون من إيقاظه ﷺ لما كانوا يتوقعون من الإيحاء إليه من المنام، ومع هذا فكانت الصلاة قد فات وقتها، فلو نام آحاد الناس اليوم وحضرت صلاة وخيف فوتها نبيه من حضره لثلا تفوت الصلاة.

(٥) قوله في الجنب: «فأمره رسول الله ﷺ فتيمم بالصعيد فصلى» فيه جواز التيمم للجنب إذا عجز عن الماء وهو مذهبه ومذهب الجمهور وقد سبق بيانه في بابه.

(٦) قوله: «إذا نحن بامرأة سادلة رجلها بين مزادتين» السادلة: المرسلة المدنية والمزادة معروفة وهي أكبر من القرية والمزادتان: حمل البعير سميت مزادة لأنه يزداد فيها من جلد آخر من غيرها.

(٧) قوله: «فقلنا لها: أين الماء؟ قالت: أيهاه أيهاه لا ماء لكم» هكذا هو في الأصول وهو بمعنى هيهات هيهات، ومعناه البعد من المطلوب والياس منه كما قالت بعده لا ماء لكم أي ليس لكم ماء حاضر ولا قريب، وفي هذه اللفظة بضع عشرة لغة ذكرتها كلها مفصلة واضحة متقنة مع شرح معناها وتصريفها وما يتعلق بها في تهذيب الأسماء واللغات، وقد تقدم أيضاً ذلك.

(٨) قوله: «وأخبرته أنها مؤتممة» بضم الميم وكسر التاء أي ذات إتمام.

(٩) قوله: «فأمر بروايتها فأنبخت» والرواية عند العرب: هي الجمل الذي يحمل الماء، وأهل العرف قد يستعملونه في المزايدة استعارة والأصل البعير.

(١٠) قوله: «فمَجَّ في العزلاوين العليايين» المَجَّ زرق الماء بالفم، والعزلاء بالمد هو الشعب الأسفل للمزادة الذي يفرغ منه الماء، ويطلق أيضاً على فمها الأعلى كما قال في هذه الرواية العزلاوين العليايين وتثنيتها عزلاوان والجمع العزالي بكسر اللام.

(١١) قوله: «وَوَسَّلْنَا صاحبنا» يعني الجنب هو بتشديد السين أي أعطيناه ما يغتسل به، وفيه دليل على أن التيمم عن الجنابة إذا أمكنه استعمال الماء اغتسل.

(١٢) قوله: «وهي تكاد تنضرج من الماء» أي تنشق وهو بفتح التاء وإسكان النون وفتح الضاد المعجمة وبالجم، وروي بناء أخرى بدل النون وهو بمعناه والأول هو المشهور.

(١٣) قوله ﷺ: «لم نرأ من مائك» هو بنون مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاء ثم همزة أي لم تنقص من مائك شيئاً، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة من أعلام النبوة. قولها: كان من أمره ذيت وذيت، قال أهل اللغة: هو بمعنى كيت وكيت وكنا وكنا.

(١٤) قوله: «فهدى الله ذلك الصرم تلك المرأة فأسلمت وأسلموا» الصرم بكسر الصاد آيات مجتمعة.

الْمَاءِ، وَقَدْ عَطِشْنَا عَطْشًا شَدِيدًا، فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ رَجُلَيْهَا بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَقُلْنَا لَهَا أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: أَيُّهَا، أَيُّهَا، لَا مَاءَ لَكُمْ<sup>(٢)</sup>. قُلْنَا: فَكَمْ بَيْنَ أَهْلِكَ وَبَيْنَ الْمَاءِ؟ قَالَتْ: مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، قُلْنَا: انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: وَمَا رَسُولُ اللَّهِ؟ فَلَمْ نَعْلَمْهَا مِنْ أَمْرِهَا شَيْئًا حَتَّى انْطَلَقْنَا بِهَا، فَاسْتَقْبَلْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرْتَنَا، وَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا مُؤْتَمَةٌ<sup>(٣)</sup>، لَهَا صَبِيحَانِ إِيْتَامَ، فَأَمَرَ بِرَأْوَيْتِهَا، فَأَنْبَخَتْ<sup>(٤)</sup> فَمَجَّ فِي الْعَزْلَاوَيْنِ الْعَلْيَاوَيْنِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ بَعَثَ بِرَأْوَيْتِهَا، فَشَرَبْنَا، وَنَحْنُ ارْتَبَعُونَ رَجُلًا عَطِشًا، حَتَّى رَوَيْنَا، وَمَلَأْنَا كُلُّ قَرْبَةٍ مَعَنَا وَإِدَاوَةً، وَغَسَلْنَا صَاحِبَنَا<sup>(٦)</sup>، غَيْرَ أَنَّا لَمْ نَسْقِ بَعِيرًا، وَهِيَ تَكَادُ تَنْضَرِجُ مِنَ الْمَاءِ<sup>(٧)</sup> (يعني الْمَزَادَتَيْنِ) ثُمَّ قَالَ: «هَاتُوا مَا كَانَ عِنْدَكُمْ». فَجَمَعْنَا لَهَا مِنْ كِسْرٍ وَتَمْرٍ، وَصَرَّ لَهَا صُرَّةً، فَقَالَ لَهَا: «أَذْهَبِي فَاطْعِمِي هَذَا عِيَالَكِ، وَأَعْلِمِي أَنَا لَمْ نَرْأَ مِنْ مَائِكِ<sup>(٨)</sup>». فَلَمَّا أَتَتْ أَهْلَهَا قَالَتْ: لَقَدْ لَقِيتُ اسْحَرَ الْبَشَرِ، أَوْ إِنَّهُ لَنَبِيٍّ كَمَا رَعِمَ، كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ذَيْتٌ، وَذَيْتٌ فَهَدَى اللَّهُ ذَلِكَ الصَّرْمَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ، فَاسْلَمْتُ وَأَسْلَمُوا<sup>(٩)</sup> [أخرجه البخاري ٣٤٤ و ٣٤٨ و ٣٥٧١].

٣١٢- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمْلٍ، حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَبِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيِّ.

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَسَرَبْنَا لَيْلَةً، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قُبِّلَ الصُّبْحُ<sup>(١٥)</sup>، وَقَعْنَا بِتِلْكَ الرَّقْعَةِ الَّتِي لَا وَقْعَةَ عِنْدَ الْمُسَافِرِ أَخْلَى مِنْهَا، فَمَا إِقْبَطْنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَمَسَاقُ الْحَدِيثِ يَنْخُو حَدِيثِ سَلَمِ بْنِ زَرِيرٍ، وَزَادَ وَنَقَصَ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ وَكَانَ أَجْوَفَ جَلِيدًا<sup>(١٦)</sup>، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، حَتَّى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِشِدَّةِ صَوْتِهِ، بِالتَّكْبِيرِ. فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكَرُوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَمِيرَ<sup>(١٧)</sup>، ارْتَجِلُوا». وَاقْتَصَّ الْحَدِيثُ.

(١) قوله: «حدثنا سلم بن زريق» هو بزاي في أوله مفتوحة ثم راء مكورة.

(٢) قوله: «فأدجننا ليلتنا» هو بإسكان الدال وهو سير الليل كله. وأما أدجننا بفتح الدال المشددة فمعناه سرنا آخر الليل هذا هو الأشهر في اللغة، وقيل: هما لغتان بمعنى ومصدر، والأول إدلاج بإسكان الدال، والثاني



(١٥) قوله: «قيل الصبح» بضم القاف هو انحص من قبل وأصرح الله يَقُولُ: أقيم الصلاة لِذِكْرِي». في القرب.

(١٦) قوله: «وكان أجوف جليداً» أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه، والجليد: القوي.

(١٧) قوله ﷺ: «لا ضير» أي لا ضرر عليكم في هذا النوم وتأخير الصلاة به الضير والضرر والضرر بمعنى.

٣١٣- (٦٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ جُمَيْدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ، فَعَرُسَ بَلِيلٍ، اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ، وَإِذَا عَرُسَ قُبَيْلَ الصُّبْحِ، نَصَبَ ذِرَاعَهُ، وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ.

٣١٤- (٦٨٤) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

قال قَتَادَةُ: وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي. [أخرجه البخاري ٥٩٧].

(١) هذا الإسناد كله بصريون، واعلم أن هذه الأحاديث جرت في سفرين أو أسفار لا في سفرة واحدة، وظاهر الفاظها يقتضي ذلك والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك» معناه لا يجزئه إلا الصلاة مثلها ولا يلزمه مع ذلك شيء آخر.

٣١٤- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمَعِيذُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ».

٣١٥- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

٣١٦- ( ) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنْ